جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم الشرطية

تقويم الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي

" دراسة مسحية على العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي بمحافظة جدة "

" دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية "

(تخصص قيادة أمنية)

إعـــداد

محمد سعيد العمري

(٤٢٥٠١٠٦)

إشراف

الدكتور / راضي عبدالمعطي السيد

(١٤٢٧هـ)، (٢٠٠٧ م)

قسم العلوم الشرطية

ملخص رسالة ماجستير دكتوراه

عنوان الرسالة: ((تقويم الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي))

إعداد الطالب: محمد سعيد سالم العمري

إشراف: د. راضي عبد المعطي

لجنة مناقشة الرسالة:

١- د. راضي عبدالمعطي مشرفاً ومقرراً

٢- أ.د. مازن فارس رشيد عضواً

٣- د. أحمد عبد الله السعيد عضواً

تاريخ المناقشة: ١٤٢٨/١١/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٧/١٢/٣م

مشكلة البحث: تم بلورة مشكلة البحث في التساؤل الآتي (ما مدى فاعلية الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي في مواجهة تطور الجريمة).

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع وهو تقويم أعمال إدارة التحريات والبحث الجنائي ومعرفة قدرتها على مواجهة تطور الجريمة والتصدي لها كون البحث والتحري هو العمود الفقري للعمل الشرطي، كما أهمية الدراسة من كونها الأولى التي تتناول تقويم الأداء وهي تمثل إضافة علمية للمكتبة الأمنية.

أهداف البحث:

١- التعرف على فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي في الحد من الجريمة.

٢- التعرف على فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي في كشف الجرائم وضبط مرتكبيها.

٣- الوصول إلى المعوقات التي تحد من نجاح الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ومحاولة تذليل الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

٤- تقديم عدد من المقترحات والتوصيات اللازمة للارتقاء بأعمال البحث الجنائي.

فروض البحث/ تساؤلاته:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها ومدى قدرتها على كشف الجريمة بعد وقوعها.

٢- ما مدى مشروعية الإجراءات التي تقوم بها في مواجهة الجريمة أثر ذلك على الأداء.

٣- ما معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي من وجهة نظر العاملين.

٤- ما الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مدخل المسح الاجتماعي.

أهم النتائج:

بينت الدراسة أهم النتائج على النحو الآتي:

أولاً: ضرورة تعزيز الدور الوقائي لإدارة التحريات والبحث الجنائي باتخاذ الآتي:

١- إسهام التوجيهات والقيادات في زيادة وعي العاملين بأهمية الدور الوقائي.

٢- ترسيخ مفهوم الشرطة المجتمعية وإقامة علاقة جيدة مع أفراد المجتمع.

ثانياً: تحسين وتطوير الأداء فيما يتعلَّق بكشف الجرائم بعد وقوعها والتوصل إلى مرتكبيها من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات من أهمها:

١- دعم وتعزيز التعاون بين إدارة التحريات والبحث الجنائي وأقسام الشرطة.

ثالثاً: العمل على حل المعوقات التي تحد من قيام العاملين بواجباتهم ومن أهمها:

١- الآليات غير وغير مناسبة لأعمال البحث الجنائي.

٢- عدم توفر التدريب اللازم.

رابعاً: الأخذ بالمقترحات التي بينتها الدراسة وأثبتت النتائج أهميتها وهي:

١- دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعناصر البشرية المدربة والمؤهلة.

٢- دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالوسائل والأساليب التقنية الحديثة.

إهـــــداء

إلى والدي العزيزين أمد الله في أنفاسهما
إلى زوجتي وأبنائي
وإلى إخوتي وإخواني

أهدي عصارة جهدي ورحيق
إنجازي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وأم التسليم، أما بعد:

فيشرفني أن أتقدم بالشكر والتقدير لرجل الأمن الأول بالمملكة العربية السعودية سيدي صاحب السمو الملكي الأمير/نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية. ولسمو نائبه سيدي صاحب السمو الملكي الأمير/أحمد بن عبدالعزيز ،ولسمو مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية سيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز الذين بذلوا ويبذلون جهوداً عظيمة لاستتباب الأمن في ربوع هذا الوطن الغالي والذين يحرصون دائماً على تأهيل رجال الأمن بأعلى الدرجات العلمية والفنية والتقنية.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الفريق/سعيد القحطاني مدير الأمن العام على إتاحته الفرصة لي لمواصلة دراستي العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

كما لا يفوتني أن أخص بالشكر الجزيل لسعادة الدكتور/راضي عبدالمعطي عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والمشرف على هذه الرسالة الذي غمرني بكريم سجاياه وملاحظاته القيمة، فكان لي نعم العون بعد الله دعماً وتشجيعاً ومساعدةً، فأسأل المولى عز وجل أن يثيبه الثواب الحسن على حسن صنيعه.

والشكر موصول لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وعلى رأسها معالي الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس

الجامعة، وسعادة الفريق الدكتور/عباس أبوشامة رئيس قسم العلوم الشرطية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لسعادة الأستاذين والذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة وهما: سعادة الأستاذ الدكتور /مازن فارس الرشيد وسعادة الدكتور أحمد عبدالله السعيد.

والشكر موصول إلى جميع القطاعات الأمنية، وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل، سائلاً لهم من الله العلي القدير التوفيق والسداد.

وختاماً: اللهم إن هذا جهدي فإن أصبت فبفضله وتوفيقه وإن أخطأت فمن نفسي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص العربي	أ
الملخص الأنجليزي	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الفصل الأول	١
مدخل الدراسة :مقدمة	١
مشكلة الدراسة	٢
تساؤلات الدراسة	٣
أهداف الدراسة	٣
أهمية الدراسة	٤
حدود الدراسة	٥
مصطلحات الدراسة	٦
الفصل الثاني	١٠
المبحث الأول:الإطار النظري والدراسات السابقة	١٠
المطلب الأول:مفهوم التحريات	١٠
المطلب الثاني:دور التحريات والبحث الجنائي في تحقيق الأمن للمجتمع	٣٦
المطلب الثالث :مشروعية الأعمال التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثرها على الأداء	٥٨
المطلب الخامس:الآليات اللازمة لتفعيل الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي	٧١

المبحث الثاني:الدراسات السابقة	٧٢
الفصل الثالث	٩٨
منهج الدراسة وإجراءاتها	٩٨
الفصل الرابع	١١٢
تحليل بيانات الدراسة وتفسيرها	١١٢
الفصل الخامس	١٧٠
خلاصة الدراسة وأهم نتائجها وتوصياتها	١٧٠
خلاصة الدراسة	١٧٠
النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	١٧٧
توصيات الدراسة	١٨٤
الخاتمة	١٨٧
قائمة المراجع	١٨٨
الملاحق:أسماء المحكمين ووظائفهم	١٩٤
الملاحق:الإستبانة بصورتها النهائية	١٩٦

الفصل الأول
مدخل الدراسة

أولاً : مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى آدم عليه السلام واستخلفه في الأرض نشأت الجريمة وأصبحت ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات . لا يخلو أي مجتمع منها بغض النظر عن درجة استفحالها وتطورها. والمتابع لتطور الجريمة يلاحظ أن هناك تصاعداً خطيراً في مجال الجريمة من ناحية الكم والكيف حيث (تشير الإحصائيات الرسمية للخبراء الدوليين لسنة ١٩٩١م إلى أن معدل الجريمة في الدول الصناعية الكبرى يتضاعف كل ١٢- ١٤ سنة . رغم الزيادة الكبيرة في أعداد رجال الأمن في الدول الغربية الصناعية حيث كانت الزيادة في المرحلة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠ م حوالي ٥٠٪ تقريباً (طالب، ١٤٢٢: ١٦).

والمملكة العربية السعودية كغيرها من الدول لا تخل من الجريمة ،والمتابع أصبح يلاحظ تطوراً واضحاً في معدلات الجريمة في المملكة سواءً من ناحية الكم أو الكيف . ومن هذا المنطلق أصبح لزاماً على جهاز الأمن المعني بالأمر مواكبة هذا التطور للوقاية من الجريمة والحد منها بكفاءة وفاعلية . .وبالتالي فإن العمل الشرطي يقع عليه موضوع الكشف عن الجرائم كما أن البحث والتحري هو العمود الفقري للعمل الشرطي، من خلال الكشف عن الجرائم وملاحقة مرتكبيها .

ولما كان الباحث أحد الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي، وهو على دراية ومعرفة بأهمية التحريات والبحث الجنائي في

التصدي للجرائم والكشف عنها ومتابعتها ، فقد حاول في هذه الدراسة إلى تقويم الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي بهدف تحسين الأداء .

ثانياً : مشكلة الدراسة :

يعيش العالم مرحلة مهمة تتسم بالتغيرات السريعة نتيجة للتقدم العلمي وما صاحبه من ثورة هائلة في مجال الاتصالات بأشكالها وأنواعها المختلفة. وقد كان لهذا التقدم وهذه الثورة أثرها على تزايد معدلات الجريمة وتطور أساليبها وظهور أنماط وأشكال جديدة من الجرائم .

وحيث إنّ المملكة العربية السعودية إحدى دول العالم التي تأثرت بهذه التحولات السريعة ، فإن المتابع والملاحظ للنواحي الأمنية في المملكة يلحظ ما أصبحت تشهده المملكة من زيادة في معدلات الجريمة ومن تطور في أساليب ارتكابها وظهور أنماط وأساليب إجرامية لم تكن معروفة من قبل، مثل: جرائم النصب والاحتيال، وجرائم السطو المسلح، وجرائم الاختطاف والاغتصاب ،وجرائم غسل الأموال، وجرائم الإرهاب .

ومن الضروري أن يواكب التطور في مجال الجريمة تقدماً في مجال مكافحتها ، ويتمثل ذلك في تقدم وتطور الجهاز الأمني المعني بمكافحة الجرائم الجنائية وهو جهاز الشرطة . وحتى يمكن لهذا الجهاز التصدي ومواجهة تلك الجرائم باقتدار وفاعلية وهذا ما أكده صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية " حيث قال : " يجب أن نهيئ أنفسنا لمواجهة المستقبل لأننا جزء من العالم ونتأثر بما يحدث في الخارج ، بخاصة في التعامل مع الجرائم المتطورة التي لم تكن البلاد تشهد مثلها في السابق ، ومواجهة ذلك يكون بالتركيز على بناء القوى البشرية وتدريبها وتأهيلها ورفع مستواها والتمسك والأخلاق الإسلامية الحميدة (وزارة الداخلية ١٤١٢هـ : ص ٣٧٦) .

ونظراً لأن البحث والتحري يعد من أهم أعمال جهاز الشرطة بل هو العمود الفقري للعمل الشرطي فإن أعمال البحث والتحري لابد أن تواكب تقدم وتطور الجريمة وهو ما يتطلب أن تكون إدارة التحريات والبحث الجنائي في كل مدينة من مدن المملكة على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية للتصدي لهذه الجرائم المتزايدة والمتطورة ومواجهتها .

ولذلك فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في التساؤل الرئيس التالي :

"ما مدى فاعلية الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي فـي مواجهة تطور الجريمة "

ثالثاً : تساؤلات الدراسة :

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية :

١. ما الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية "

٢. ما مدى قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها.

٣. ما مدى مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي في مواجة الجريمة وتأثير ذلك على الأداء .

٤. ما معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي من وجهة نظر العاملين بها .

٥. ما الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي .

رابعاً : الأهداف :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- التعرف على فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي في الحد من ارتكاب الجريمة.

- التعرف على فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي في كشف غموض الجرائم وضبط مرتكبيها .

- الوصول إلى المعوقات التي تحد من نجاح الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ومحاولة تذليل تلك الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لها .

- تقديم عدد من المقترحات والتوصيات التي يأمل الباحث خلالها الارتقاء بأعمال التحريات والبحث الجنائي .

خامساً : أهمية الدراسة :

الأهمية العملية :

تأتي أهمية الدراسة العملية من أهمية الموضوع الذي ستتناوله والمتعلق بأداء إدارة التحريات والبحث الجنائي ودورها الحيوي والكبير في التصدي للجرائم ومواجهتها .

وسواء كانت أعمال البحث والتحري أعمال وقائية " دفاعية " تهدف إلى مكافحة الجريمة قبل وقوعها ، أو كانت هذه الأعمال " هجومية " تهدف إلى ضبط الجريمة بعد وقوعها وكشف مرتكبيها وتقديمهم للعدالة فإن الأمر يتطلب تقويم أداء التحريات والبحث الجنائي والتعرف على مدى فاعلية هذا الأداء خاصة في ظل التطور الكبير الذي تشهده الجريمة وهو ما يدعو إلى ضرورة مواكبة الأجهزة الأمنية المعنية لهذا التطور حتى يمكن مواجهة جميع الجرائم بأشكالها وأنواعها المختلفة .

وسوف يتم بإذن الله تعالى من خلال هذه الدراسة التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف بإدارة التحريات والبحث الجنائي والعمل بالتالي على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف ومن ثم تحسين الأداء وتطويره .

الأهمية العلمية :

تأتي أهمية الدراسة العلمية في كونها الأولى التي تتناول تقويم أداء التحريات والبحث الجنائي والتعرف على نقاط القوة والضعف بهذه الإدارة الحيوية والهامة حيث لم يجد الباحث من خلال الدراسات والبحوث ، ودراسة أو بحث يتناول هذا الجانب تحديداً .

وهو ما يأمل معه الباحث أن تمثل هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة العربية الأمنية وأن تساهم في تقديم النتائج والتوصيات التي تساعد على الارتقاء بأعمال إدارة التحريات والبحث الجنائي .

سابعا : حدود الدراسة :

أ- الحدود الموضوعية : تقتصر هذه الدراسة على :

١- معرفة الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي قبل وقوع الجريمة . ٢- معرفة الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات للكشف عن الجريمة بعد وقوعها .

٣- معرفة المعوقات من وجهة نظر العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي . وينحصر موضوع المعوقات في الدراسة على المعوقات التنظيمية ، والمعوقات السلوكية ، والمعوقات الاجتماعية .

٤- معرفة الآليات المقترحة لتذليل تلك المعوقات .

ب- الحدود المكانية :

١- يقتصر إجراء هذه الدراسة في تقويم العمل الأمني على رجال الأمن العاملين بشعبة التحريات والبحث الجنائي بمحافظة جدة بمنطقة مكة المكرمة ضباطاً وأفراداً .

ج- **الحدود الزمانية :**

١- تقتصر الدراسة على رجال الأمن العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي بمحافظة جدة ضباطاً وأفراداً خلال الفترة من ١٤٢٨/١/١هـ إلى ١٤٢٩/١/١هـ.

وستتناول الدراسة الأداء الأمني بشعبة التحريات والبحث الجنائي بمحافظة جدة في الفترة من ١٤٢٠ - ١٤٢٥هـ

ثامناً : مصطلحات الدراسة :

١)التقويم :

يعرف التقويم بأنه عملية شاملة تستهدف تشخيص الواقع المراد تقويمه للتعرف على نقاط الضعف والتخطيط لعلاجها ونقاط القوة لتعزيزها والتأكيد عليها ، كما يكشف العوامل المؤثرة سلباً بينها للعمل على تفاديها وإيجاباً للعمل على زيادة فاعليتها والتنسيق بينها . (سعاده ، ١٩٩٣)

التعريف المفاهيمي للتقويم : الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف بإدارة التحريات والبحث الجنائي .

٢)الأداء :

يعرف الأداء بأنه " قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله " (العريان ، ١٩٨٢م ، ص ٣٣) .

والمقصود بالأداء في أعمال التحريات والبحث الجنائي اتجاهين أساسيين:

١. اتجاه أو جانب وقائي يتمثل في تضييق فرص ارتكاب الجريمة والحد من خطورتها " كشف الجرائم قبل وقوعها "

٢. والاتجاه الآخر هو الكشف عن الجريمة في حالة وقوعها والتوصل إلى مرتكب الجرائم وملاحقتهم .

التعريف المفاهيمي للأداء : الإجراءات التي تتبعها إدارة التحريات والبحث الجنائي للوقاية من الجريمة قبل وقوعها وضبط الجريمة بعد وقوعها .

٣)التحريات :

تعرف التحريات بإنهاء " تلك الأساليب والخطوات التي تمارس للوصول إلى الحقيقة المراد استخدامها في موضوع ما والتي يتعين على وضوح المشكلة استجلاء واقعة معينة حدثت وإعطاء البراهين على كيفية حدوثها " (عبدالسلام ، التحريات في الشرطة ، ص ١)

التعريف المفاهيمي للتحريات : هي تلك الأساليب والطرق التي تمارس بواسطة أجهزة البحث الجنائي للوصول إلى أدلة مادية أو معنوية للكشف عن الجريمة .

٤)البحث الجنائي :

ويعرف البحث الجنائي بأنه جميع الجهود التي تبذل بغرض الكشف عن الجرائم والتعرف على الجناة ، وإقامة الأدلة قبلهم . (السباعي ، ، ص ٢٢٩) .

التعريف الإجرائي للبحث الجنائي : اتخاذ جميع الإجراءات والوسائل المشروعة للعمل على الوقاية من الجريمة والكشف عنها بعد وقوعها وضبط مرتكبيها .

٥)الباحث الجنائي :

الباحث الجنائي هو الشخص الذي عهد إليه القانون والنظام تحري الحقيقة في البلاغات والحوادث الجنائية للوصول إلى كشف غموضها وضبط مرتكبيها.

التعريف المفاهيمي للباحث الجنائي : هو الشخص المكلف بمنع الجريمة قبل وقوعها أو اكتشافها بعد وقوعها وضبط مرتكبيها وتقديمهم للعدالة .

٦)الفاعلية :

الفاعلية لغةً : " وصف لكل ما هو فاعل مثل قولنا : إنه لشاب يتصف بالفاعلية أي بالنشاط والحيوية . وهذا دواء ذو فاعلية أي قدرة كافية على التأثير " (اللجمي وآخرون ، ١٩٩٦م ، ص ٩٢٩) .

ويقصد بالفاعلية : مقدرة الشيء على التأثير (الوجيز ١٤٠٠هـ)

التعريف المفاهيمي للفاعلية : تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج المرغوبة بإدارة التحريات والبحث الجنائي .

٧)المعوقات :

المعوقات لغةً : الحبس والصرف . (ابن منظور ، ١٣٨٨هـ ، ص ٢٧٩)

التعريف المفاهيمي للمعوقات : " العوامل المختلفة التي تؤثر وتعوق سير أداء العمل بإدارة التحريات والبحث الجنائي . وهي كل العوامل التي تحد من فاعلية الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي .

ومن أهم المعوقات :

أ-المعوقات التنظيمية :

(هي جميع العوامل والمؤثرات التنظيمية السلبية في المنظمات سواء كانت إدارية أو مهنية متخصصة والتي تؤدي إلى تدني أداء مستوى العاملين) .

ب-المعوقات السلوكية:

(وهي جميع العوامل والمؤثرات السلوكية في المنظمات التي تؤدي إلى تدني مستوى أداء العاملين وتتعلق بالسلوك الإداري) .

ج-المعوقات الاجتماعية :

(وهي العوامل التي تتصل بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع وغير ذلك من الأمور التي تنعكس على الإدارة وتؤثر في مدى فاعليتها).

د -المعوقات التعليمية والثقافية :

(وهي جميع العوامل الثقافية والتعليمية السائدة في المجتمع والمؤثرة على أداء الفرد للأعباء الملقاة على عاتقه على الوجه الأكمل) .

هـ-المعوقات البيئية :

(وهي القيود التي تحد من فاعلية الأداء والتفاعل المشترك بين الطبيعة والإنسان ، فكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر) .

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة
المبحث الأول : الإطار النظري
المطلب الأول : مفهوم التحريات والبحث الجنائي .
أولاً : تعريف التحريات :

تعتبر التحريات الدعامة الأساسية والعمود الفقري لأعمال البحث الجنائي بصفة خاصة والأعمال المناطة عموماً بجهاز الشرطة من حيث مسؤولية المحافظة على الأمن واستتبابه والمحافظة على النظام وأعمال مكافحة الجرائم بصفة عامة .

و" التحري " مشتق من الأصل " حرى " وجاء في المصباح المنير " تحريت الشيء : قصدته وتحريت في الأمر ، طلبت أحرى الأمرين وهو أولاهما " (الفيومي، ص٢٠٧). أي أن التحري هو البحث الدقيق عن الحقيقة في أمر ما (شعبان ، ص ٢٣) . قال رسول الله ρ عندما سئل عن ليلة القدر " أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر (صحيح البخاري ، ص ٦٠) . وقال صلى الله عليه السلام " تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان (البخاري ، ص ٦٠) . لذلك يعرف البعض تحري رجل البحث بأنه " بحث عن المعلومات التي تقوده إلى كشف الجريمة وإلى التواصل إلى الأدلة التي تثبت ارتكاب الجاني لها (شعبان ، ص ٢٣). ويعرفه آخرون " أنه جمع سائر البيانات والمعلومات الصالحة للتنقيب عن الجرائم ومعرفة مرتكبيها وظروفها من سائر المصادر المتاحة لأمور الضبط أو لمن يعاونه من مساعديه (كامل ، ص ١٩٧) . كما يعرف أنه مجموع الإجراءات والعمليات التي يتخذها رجال البحث في عملهم في

إطار السرية لتقصي الحقيقة في واقعه أو موضوع للوصول إلى المعلومات المؤكدة لهذه الحقيقة وذلك بغرض خدمة أهداف جهاز البحث في مجالات الأمن العام (كامل ، ١٩٧) " وأنه " مجموع الإجراءات التي تستهدف جمع الأدلة والمعلومات التي تهيئ لجهاز الأمن فرصة منع الجريمة أو ضبطها وهي لا تخرج عن كونها صورة من تحقيقات جمع الاستدلالات تتميز بأنها غير منظورة حيث تتم غالباً بصورة مستترة (كامل ، ص ١٩٧) .

وعلى ذلك يمكن الخروج بسمات معينة للتحريات :

١. أنها جمع للمعلومات للوصول إلى الحقيقة في موضوع أو أمر ما .

٢. أن هدفها قد يكون :

أ) إذا ما كانت سابقة على وقوع الجريمة : هو التنبؤ بالنشاط الإجرامي قبل حدوثه للعمل على توقيعه أو منعه .

ب) إذا كانت لاحقة على وقوع الجريمة هو كشف الجريمة ومعرفة الجاني وضبطه وإقامة الأدلة عليه .

٣. أن مصدر المعلومات فيها هو أي مصدر متاح .

٤. أن عملية جمع المعلومات هذه قد تكون علنية أو سرية وفق ما تفرضه الظروف المحيطة وطبيعة الواقعة .

٥. يشبه أن تكون عملية التحري تحقيقاً غير منظور .

٦. أنها لابد أن تستهدف تحقيق " أهداف الشرطة " والصالح العام (دون الصالح الشخصي) .

ويمتد معنى " التحريات " ليشمل : دراسة المعلومات المجموعة وتصنيفها وترتيبها وتحليلها وتقدير قيمتها (كامل ، ص ١٩٤) .

ومما تقدم فإن، الباحث يرى أنه يمكن تلخيص معنى التحريات بأنها محاولة منظمة للإجابة على التساؤلات في قضية أو موضوع ما بطريقة موضوعية.

ثانياً : أنواع التحريات :

إن عمل الشرطة – بصورة أو بأخرى – هو أحد وسائل أو أساليب تنظيم المجتمع وبالتالي فإنه يمتد ليشمل كافة مناحي الحياة في المجتمع ، بقدر تنوع أنشطة المجتمع ، ومن ثم " فإن التحريات – التي هي جمع المعلومات التي هي عصب عمل الشرطة – تتنوع هي الأخرى بقدر تنوع أنشطة المجتمع ، ومن ثم فإنه يمكن تقسيم التحريات " (كامل ، ص ١٩٤ – ٢٠٧)

❖ وفقاً لوقت إجراء التحريات :

١. تحريات سابقة على وقوع الجريمة ، والهدف منها منع الجريمة ، وتنصب أساساً على استشفاف النشاط الإجرامي ، بما يشمل كشف وتحديد العناصر الإجرامية وتحديد أماكن وأوقات مزاولتها لنشاط بما يمكن من إجهاض مخططاتها قبل تنفيذها ، وإحكام السيطرة عليها بتضييق الفرص أمامها لمزاولة نشاطها الإجرامي وارتكاب الجرائم أو الإخلال بنظم المجتمع . وبالمثل تمتد التحريات لتحديد الأماكن المعرضة لوقوع الجرائم بها ثم أفضل الطرق والأساليب لتأمينها ومن أمثلة ذلك تحديد المناطق التجارية وتخطيط الحراسة بها وفق طبيعة نشاطها – فتأمين بنك مثلاً يختلف عن تأمين محل تجاري – وأيضاً وفق لطبيعة موقعها الجغرافي والسكاني فتأمين محل في منطقة مكتظة سكانياً يختلف عن تأمين محل في منطقة متطرفة . وتأمين محل له جدران مشتركة مع مساكن لصيقة به يختلف عن محل ملاصق لمحلات أخرى ، أو قائم منفرد ، وهكذا .

وبالمثل فإن التحريات تمتد إلى مكافحة الظواهر الإجرامية بتحديد حجم الظواهر وأساليب ارتكاب الجرائم فيها وأماكن وأوقات وعوامل تركز وقوعها بما يعطي لأجهزة منع الجريمة الرؤية الواضحة والقدرة على تخطيط حملاتها التفتيشية الموجهة إليها بصورة فعالة وناجحة ومحاصرة أو تضييق نشاط العناصر الإجرامية التي تشارك في وقوع تلك الجرائم .

٢. أما الشق الثاني للتحريات – وفقاً لوقت إجرائها – في التحريات اللاحقة لوقوع الجريمة ، والهدف منها ضبط الجريمة ، بما يعني التوصل لكيفية اقتراب الجناة من مسرح الجريمة ، وكيفية ارتكابها ثم كيفية هروب الجناة من مسرح الجريمة ،وإضافة إلى التوصل إلى شهود للحادث ، وتحديد شخصية الجناة إذا كانوا مجهولين ، أو تحديد المشتبه فيهم وأماكن اختفاء الجناة وأماكن إخفاء متحصلات الجريمة ، إلى غير ذلك مما يؤدي إلى كشف الجريمة .

❖ كذلك يمكن تقسيم التحريات من زاوية المجال الأمني الذي تجرى فيه إلى :

١. تحريات في مجال الأمن الجنائي : وهي التحريات التي تهدف إلى منع أو ضبط الجرائم الجنائية مثل جرائم الاعتداء على النفس ، كالقتل العمد أو شبه العمد أو الخطأ ، أو الجرائم على العرض أو جرائم الاعتداء على المال كالسرقة والحرابة وغيرها .

٢. تحريات في مجال الأمن السياسي : وهي تنصرف إلى الأنشطة الضارة بأمن المجتمع والنظام السياسي بالدولة مثل جرائم التجسس أو التسلل أو التخريب الإرهابي والخروج عن الجماعة .

٣. تحريات في مجال الأمن الاقتصادي : وهي تتصرف إلى تأمين الحياة الاقتصادية في البلاد . من جرائم الإضرار بالمال العام ، أو التأثير الضار على الأسواق مثل التلاعب بالأسعار أو الاحتكار ، وتأمين مراكز الإنتاج الاقتصادي ، ومكافحة تزوير العملة ومكافحة الجرائم الجمركية .

٤. تحريات في المجال الاجتماعي : وهي تتصرف إلى إبعاد عناصر الانحراف عن صغار السن والأحداث وضبط أية جريمة إفساد أو استغلال الأحداث وضبط حالات تشغيل الأحداث بالمخالفة للنظام .كما تتصرف إلى ضبط جرائم الظواهر المخالفة للشرع مثل جرائم إفساد الأخلاق أو الحض على

اقتراف المحرمات أو المنكرات أو تمجيد البدع ونشر الأفكار أو الأفعال السيئة كالخلاعة والمجون وكل ما ينهى عنه الشرع الحنيف .

❖ كما يمكن تقسيم التحريات من زاوية علنيتها أو إخفائها إلى ثلاثة أنواع :

١. التحريات العلنية : وهي التي تجرى بصورة مكشوفة ، ومثالها تحريات الباحث الجنائي لدى معاينته لمسرح الجريمة أو مناقشته أطرافها أو البحث عن الشهود .

٢. التحريات السرية : وهي التي يقوم بها الباحث الجنائي – أو معاونوه – دون كشف شخصياتهم ، وعادة ما تكون تلك التحريات في الأمور الحساسة أو التي تتطلب إخفاء شخصية مصدر المعلومات أو التي تضر فيها العلانية بالصالح العام .

٣. التحريات المتراوحة بين السرية والعلنية : ومثالها تلك التي لا يخفى فيها الباحث شخصيته ولكنه " يعمي " الأهداف الحقيقة لتحرياته .

❖ وبالمثل يمكن تقسيمها إلى تحريات عن أشخاص ، وتحريات عن عقارات أو عن أشياء .

أهمية التحريات وجديتها :

تستهدف التحريات كشف الحقيقة فيما تختص به الشرطة باعتبارها جهازاً إدارياً تفرض عليه القوانين اختصاصات معينة ، وأما أن تستهدف المعاونة في التحقيق وجمع الأدلة .. وعليه فإن هناك مبادئ قانونية يجب مراعاتها أثناء التحريات ومنها :

١. تبدو أهمية التحريات في الدلائل الكافية التي تعتبرها كثير من القوانين معياراً للقبض على الأشخاص فمجرد البلاغ دون القيام بإجراء التحريات والتثبت من الحقيقة لا يسوغ القبض على الأشخاص .

٢. بالنسبة لإجراء التفتيش حيث يجب لصحته في بعض الأمور أن يصدر بناء على قرائن أو إمارات قوية تفيد في كشف الحقيقة لذا يجب أن تقدر جدية التحريات قبل إصدار إذن التفتيش . وليس من الضروري لاعتبار التحريات جدية وكافية أن ينتهي الأمر بإثبات ما تستهدفه التحريات من وقائع ، فجدية التحريات وكفايتها موضوع مستقل في تقديره عن نتيجتها .

٣. ويجوز باعتبار التحريات كافية وجدية إذا كان أساسها ما أبلغ به الضابط شفاهة من شخص يثق فيه ويعتمد على إرشاداته ، ما دامت سلطة التحقيق رأت في ذلك من الجدية ومبلغ الدلالة ما يبرز اقتناعها وتصرفها على هذا الأساس فالمهم هو علم رجل الأمن التي قدمها لسلطات التحقيق إياً كانت وسيلته في العلم بها واكتفاء هذه السلطة بجديتها وما بها من دلائل وأمارات .

٤. وحتى تكون التحريات سليمة ومنتجة لأثارها من حيث الجدية واستخلاص الأدلة يجب أن تمارس ضمن حدود الواجب وإطار الاختصاص .

" إن جدية التحريات وكفايتها من الأمور الضرورية التي ينبغي العمل على تثبيتها والتأكد منها خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجريمة ويلزم لذلك أن تكون هذه التحريات على درجة كبيرة من الدقة في تحديد الأمور المطلوب التحري بشأنها وتعيينها بالتفصيل وبيان كافة الملاحظات الخاصة بها بشكل جدي وبمنأى عن كل شائبة قد تعرض إجراءات التحريات وآثارها للبطلان " (صلاح ، ص ٧٠ – ٧١) .

ثالثاً : التخطيط للتحريات :

لما كانت أي عملية لا يمكن السير فيها أو الوصول لهدفها إلا عن طريق تخطيط مسبق يتوائم مع نوعية تلك العمليات فإن عملية التحريات تحتاج إلى تخطيط مسبق لأدائها وسلسلة من الإجراءات يمكن السير بمقتضاها أو على هداها للوصول إلى النتائج والمعلومات التي تساعد على استخلاص

الحقائق والأدلة المطلوبة أو وضوح الرؤيا بالنسبة لقضية أو موضوع أو شخص ما .

" ومن أهم ما يميز التحريات السليمة ثلاثة أمور " (صلاح ، ١٤١٣ ، ص ٧٠ – ٧١):

١. أن تخضع التحريات في تناول موضوع بحثها أو المشكلة المطروحة أمامها لخطوات وإجراءات محددة .

٢. أن تكون متأصلة وحقيقة لا وهمية أو صورية ومستخلصة استخلاصاً سائغاً من أصول ثابتة .

٣. أن تقوم التحريات على الفكرة الموضوعية أي البحث حول كل نقطة لبيان الوقائع المتسلسلة بطريقة مجردة بعيدة عن التأثر بالمزاج أو الثقافة الشخصية أو الانطباع الذاتي الذي يؤثر في القائم بالتحريات فيجعله يتعلق بأفكار وآراء معينة عن المشكلة ككل قبل البدء في بحثها لأن ذلك قد يكون مبيناً للخطأ في الوصول إلى النتائج الصحيحة .

رابعاً مراحل التحريات :

تمر التحريات بعدة مراحل تبعاً للمشكلة المطروحة وتتمثل في التالي :

- تحديد أبعاد المشكلة التي تنصرف لها التحريات (القضية – الموضوع – الشخص) محل التحريات .
- استعراض الخطوات أو النقاط في المشكلة التي تتناولها التحريات وتحديد هذه النقاط والخطوات .
- تحديد ومعرفة كم ونوع البيانات اللازمة لتحقيق الغرض من التحريات .
- تصور وتحديد الوسائل المقبولة والملائمة لجمع هذه المعلومات .
- ترتيب وتحليل البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها تمهيداً لاستخلاص الحقائق أو الأدلة المطلوبة .

ولاستعراض كل مرحلة من هذه المراحل يمكن القول :

أولاً : بالنسبة إلى تحديد أبعاد المشكلة التي تتعرض لها التحريات :

يقتضي الأمر تحديد طبيعة ما تتناوله التحريات . هل هي قضية جنائية وقعت أو ظاهرة إجرامية ينتظر منها وقوع جرائم معينة أو موضوع معين أو شخص ما ويتم ذلك عادة بإجراء معاينات دقيقة لمسرح الحادث في حالة وقوع الوقائع الجنائية أو بدراسة الموضوع محل التحريات من زواياه المختلفة والرجوع للمعلومات السابقة عنه أو التعرف على الشخص المراد جمع المعلومات عنه ومعرفة أية خلفيات عن حياته وتصرفاته . إذ أن من شأن ذلك أن يحدد الأبعاد التي ستشملها التحريات وتقدير مدى الجهود اللازمة للوصول إلى النتائج المطلوبة .

ثانياً : تحديد الخطوات أو النقاط في المشكلة محل البحث :

ويقتضي ذلك تشريح المشكلة أو تجزئتها إلى نقاط لكي يشمل البحث كل نقطة على حده بحيث يكون لكل نقطة أو خطوة ارتباط معين بنقطة أخرى تسبقها مما يحقق في النهاية تكاملاً في هيكل التحريات بالنسبة للمشكلة ككل .

ثالثاً : تحديد البيانات اللازمة لتحقيق الغرض من التحريات والتخطيط لجمع هذه البيانات :

والمقصود هنا : وضع تصور وتحديد البيانات الكافية أو اللازمة لكل نقطة من نقاط البحث بالنسبة للغرض التي تجرى من أجله التحريات .

كأن تجمع بيانات المترددين على أحد المنازل ارتكبت فيه واقعة جنائية فيجب أن تكون هذه البيانات كافية وتتناول جميع نشاط هؤلاء المترددين وعلاقاتهم بحيث يغطي الغرض الذي من أجله تجرى التحريات حتى ولو كانت لا تتعلق مباشرة بالهدف النهائي للبحث في الواقعة والتي يجب استيفاء

البيانات في كل نقطة على حده ومن مجموع هذه البيانات ومن استبعاد ما لا قد يهم في خطوات البحث وبهذا يمكن الوصول بسهولة إلى النتيجة المرجوة .

رابعاً : تصور وتحديد المصادر المختلفة لجمع المعلومات سواء كانت هذه المصادر في سجلات أو ملفات أو بيانات في أجهزة الشرطة أو جهات حكومية أو مكاتب أهلية أو كانت معلومات من أفراد الجمهور أو من فئات أخرى .

خامساً : اختيار الوسائل المقبولة أو الملائمة لجمع هذه البيانات أو المعلومات من المصادر المختلفة . أي الوسائل التي يمكن أن تعطي أكبر قدر من الفاعلية بالنسبة للمصدر الذي ستتعامل معه سواء كانت هذه الوسائل تعتمد على المهارات الشخصية في جمع المعلومات . أو على الأجهزة العلمية كما هو الحال في التعامل مع الآثار أو الأشياء المادية في القضايا الجنائية .

سادساً : ترتيب وتحليل البيانات والمعلومات وهو تقديرها واستخلاص حقائق ونتائج منها بحيث تكون صورة أكبر وضوحاً إلى الحد الذي يمكن بقتضاه سلامة تقدير الأشياء التي حدثت أو المتوقعة .

ويعتبر تحليل المعلومات من أهم المراحل التي تسير فيها عملية التحريات فهي بمثابة تنويع لهذه المراحل والوصول إلى المعاني أو النتائج التي سارت من أجلها التحريات لتحقيق الهدف منها .

خامساً : كيفية إجراء التحريات واستخدامها :

كون إن للتحريات أهمية كبرى فيما يترتب عليها من آثار تتعلق بالحقوق والحريات والإثبات فإن هناك مبادئ كثيرة يمكن أن تتخذ أساساً لتنظيم التحريات حتى يصبح لها كيان موثوق به يعتمد عليه في جميع الظروف .

ومن تلك المبادئ أو النقاط الأساسية التي يجب أن تكون موضوع الاهتمام ما يأتي :

المبدأ الأول : أن التحريات تستند إلى دعامتين :

أ) التقاط الأخبار وجمع المعلومات عن طريق ما يردده الناس وتكون مهمة رجل البحث نقل تلك الأخبار واستخلاص ما يوافق تقديره ومدى اقتناعه به .

ب) الملاحظة أو المراقبة أو المشاهدة ، التي قد يكون رجل البحث بنى عليها رأيه طبقاً لما يسمعه أو يراه أو يحس به مباشرة دون الرجوع إلى أقوال الغير ولكل من هاتين الدعامتين أصول وقواعد فنية عند العمل بموجبها أو بإحداهما حتى تسلم التحريات من الخطأ .

ولمقابلة الناس للحصول على الحقائق منهم أساليب خاصة ، فقد تكون المقابلة بقصد الحصول على المصادر للمعلومات ذاتها . وقد تكون بقصد معرفة ميول واتجاهات واعتقادات الشخص ذاته .

ولهذا يتوجب عند ابتداء المقابلة من توطيد علاقات ساره بالشخص المطلوب منه إبداء المعلومات ومساعدته في الإحساس بالراحة والاطمئنان ومحاولة معاونته في اجتياز مشكلة من المشكلات ، أو بتقديم خدمة له ، والإنصات إليه دون مقاطعة ، وتجنب السخرية منه أو تسفيه معلوماته . ودراسة ميوله وانفعالاته في أداء الحديث .

أما ملاحظة أو مراقبة الأشخاص أو الأماكن فلها وسائلها في التتبع والتعقب والاستعداد لتغير المواقف أو لمواجهة المفاجئات أو التخفي والتنكر وسوف نستعرض ذلك في المبحث الثالث من الفصل الثالث .

المبدأ الثاني : التقارير أو المذكرات التي تكتب فيها التحريات :

إن التقارير والمذكرات التي تكتب فيها التحريات لا يجوز أن تختصر على خلاصة التحريات أو ما هو مستنتج فيها بل تشمل التسلسل الزمني وجميع البيانات والملاحظات التي يمكن الحصول إليها مع ردها إلى مصادرها الأصلية ثم مصادرها الوسطية حسب الأحوال ، وبصرف النظر عما يشوب البيانات من تناقض أو عدم تناسق فإن التحريات (تحقيق غير منظور) يجب

أن يتضمن كل ما يقال بلا حذف ثم تأتي المرحلة الثانية للتحريات وهي مرحلة استعراض البيانات كلها معاً واستخلاص نتيجتها نفياً أو إيجاباً ولا يجوز أن يترك هذا الاستخلاص لرجل الشرطة دون مراجعة أو تعقيب .

وينبغي في الموضوعات الهامة أن يوكل التحري في الموضوع الواحد إلى أكثر من رجل بحث على أن لا يعلم أحدهم أن يوكل التحري في الموضوع الواحد إلى أكثر من رجل بحث ولا يعلم أحدهم بما يقوم به الآخرين من تحريات ، حيث تصبح تحرياتهم في النهاية شهادات من زوايا مختلفة يستخلص منها الرئيس الحقيقة مستنداً إلى الأدلة والوقائع المتوافرة (محمد ، ص ١ ، ١٣).

البحث الجنائي :

أ - البحث لغة : بحث الأرض ومنها بحثاً : حفرها وطلب الشيء فيها . قال تعالى: " فبعث الله غراباً يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه " (المائدة، ٣١) . وبحث عن الشيء : طلبه وفتشه ، وبحث في الأمر : اجتهد فيه لمعرفة حقيقته ، فهو باحث وبحاث ، والبحث : بذل الجهد في موضوع ما وجمع المسائل التي تتصل به ، فالبحث ثمرة هذا الجهد (المعجم الوسيط ، ص ٤٠) .

ب - الجنائي لغة : من جناية وهي الذنب والجريمة ، والجنائي هو المتعلق بجناية أي جريمة (المعجم الوسيط ، ص ٤٨) .

ج - البحث الجنائي اصطلاحاً : ويعرف البحث الجنائي بأنه " الجهد المبذول ميدانياً وديوانياً بواسطة شرطة المباحث الجنائية لمنع وكشف الجريمة ولتنفيذ أي واجبات شرطية أخرى بناءً على المعلومات المتحصل عليها " (سعد ، ٢٠٠٣ ، ص٩) .

ويعرفه آخرون بأنه " جميع الجهود التي تبذل بغرض الكشف عن الجرائم والتعرف على الجناة وإقامة الأدلة قبلهم " (السباعي ، ص٢٩٩) .

كما يعرف بأنه " مصطلح فني شرطي يشير لأسلوب عمل يقوم به بعض رجال الشرطة وفق إجراءات إدارية أو إجراءات قانونية يتم من خلالها تنفيذ واجبات مهنية محددة (منع الجريمة وكشفها) منصوص عليها القوانين أو اللوائح أو الأوامر أو المنشورات الصادرة من الجهات المختصة " (سعد ، ٢٠٠٣، ص٩) .

❖ الوصف الوظيفي للبحث الجنائي :

هناك مبادئ عامة تحكم الوصف الوظيفي لرجل البحث الجنائي بما يوضح واجباته . ودوائر اختصاص عمله وأسلوبه ووسائله وهي كالآتي(كامل،ص ١٨٨- ١٩٠) :

١. هو عمل يوجه لمنع الجريمة في المقام الأول ولكشف الجريمة في المقام الثاني .
٢. هو عمل يباشره رجال البحث الجنائي الميداني بزيهم المدني وكانوا قديماً يسمونهم (البوليس السري) لأنهم يستترون حتى لا يتم التعرف إليهم . وربما يمتهنون مهناً في سبيل سريتهم وعدم كشفهم . ولكن ما هو معلوم أنهم يلبسون ما يلبسه عامة الناس في المنطقة المعينين للعمل بها .
٣. تحدد لهم دوائر اختصاص جغرافية يعملون فيها ربما تتطابق مع دوائر اختصاص الجغرافية لشرطة الدوريات بهدف تكامل الأدوار بينهم ، وقد تزيد مساحة عليها أو تقل .
٤. وربما تحدد لهم دوائر اختصاص وظيفية كأسلوب عمل آخر وفي هذه الحالة ليس ضرورياً أن تتطابق دوائر اختصاصهم مع دوائر اختصاص الدوريات الجغرافية لتكون إدارة الاختصاص هي بالموضوع (SUBJECT) وتسمى دائرة الاختصاص المختصة .
٥. أن يكون لديهم الإلمام التام بدائرة الاختصاص التي يعملون فيها والأشخاص المستهدفين بتوجيه عمل البحث الجنائي نحوهم (المجرمين – المشبوهين) أو الأموال أو الأشخاص الذين ربما تقع جريمة ما عليهم .

٦. أن يختار رجل البحث الجنائي الموقع الميداني الملائم لمباشرة عمله بما يمكنه أن يرى ويسمع وينتقل بسهولة ويتصل بيسر .

٧. سلاحه ، ووسيلة اتصاله نقله إن كانت معه يجب أن يخبئها بما لا يمنع استخدامها حين يحتاج لذلك ، وبما يوفر لها السرية المطلوبة للعمل المنوط القيام به .

❖ مفهوم الباحث الجنائي :

الجريمة عدو شرس يهاجم المجتمعات بصورة مستره ومكافحتها تتطلب توفر رجال الأمن من الشرطة لديهم قدرات مهنية مناسبة للحد من نشاط الجريمة .

ومما لاشك فيه أن خبرة ومهارات الباحث الجنائي لها دور كبير في مكافحة الجريمة بالرغم من أن حياته محاطة بالمفاجئات والمخاطر وهو لا يعرف ما يخبئه له عمله كما أن عمله لا يوجد له شبيه في العالم من حيث الإثارة والقوة والمخاطر والنفع العام .

❖ المواصفات المهنية المطلوبة لرجل البحث الجنائي :

١. " المؤهل الأكاديمي المطلوب لدى رجل البحث الجنائي : هو أعلى من أي مؤهل أكاديمي بفارق مرحلة دراسية كاملة فوق شرط المؤهل المطلوب من بقية رجال الشرطة لولوج معاهد الشرطة " (مدارس تدريب أفراد الشرطة – كليات الشرطة) لأنه يجب أن يكون رجل البحث الجنائي في حدود معرفته الأكاديمية الأدنى أفضل من معرفة أي شخص من أولئك الذين تشير الإحصاءات الجنائية لارتكابهم الجريمة في المجتمع الذي يعمل فيه رجل البحث الجنائي .

٢. نوع التدريب الابتدائي قبل الخدمة : وهذا يكون بافتراض أن المعهد الذي يدخله رجل البحث الجنائي كشرطي مستجد هو معهد شرطي عام ينال فيه العلوم الشرطية العامة ومن بينها ينال تدريباً نظرياً وعملياً في مجال

كعلوم البحث الجنائي بصورة خاصة أي إضافة لتلك العامة . وهذا يتطلب بالطبع زيادة في فترة التدريب الخاص ليستوعب هذه الدراسات الخاصة بالبحث الجنائي .

٣. الدورات التدريبية أثناء الخدمة : رجل البحث الجنائي عامة يكون خاضعاً للتدريب المستمر وفق مناهج تحددها إدارة التحريات والبحث الجنائي داخلياً وأيضاً خارجياً وكلما تعددت الدورات التدريبية وتنوعت كلما زاد الكسب المهني لرجل البحث الجنائي .

٤. سنين خدمة رجل البحث الجنائي : هي أحد المعايير المرتبطة بصورة مباشرة بكسبه المهني وتعدد تجاربه وتنوعها . فأفضلية الاختيار لأحد أفراد الشرطة من بين عدد منهم ليعمل في البحث الجنائي تكون لأكثرهم عدد سنيناً خدمة .

٥. نوع ودرجة الخبرات التي اكتسبها رجل البحث الجنائي : المطلوب هو خبير في أنواع متنوعة في مجال أعمال المكافحة وحيثما يسلك دروب البحث الجنائي الميدانية والديوانية تبرز قدراته المهنية بمقدار كسبه في مجال محدد فمثلاً إتاحة فرصة أكبر له ليباشر أعمال المراقبة الميدانية تجعله يكتسب خبرة في تفاصيل أعمال المراقبة ويجيدها أو اكتسابه خبرة في تجنيد المصادر وحسن استخدام تلك المصادر في مهام معينة لخدمة عمليات المكافحة . أو أنه اكتسب خبرة في التعرف إلى معتادي الإجرام بحكم قوة ذاكرته وإطلاعه المستمر على سجلاتهم وصورهم ونشاطاته المتعددة .

٦. أنواع الأعمال الشرطية التي يباشرها رجل البحث الجنائي : كلما تعددت وتنوعت الأعمال السابقة لرجل البحث الجنائي في دوائر الشرطة (أعمال دوريات ، الحراسات ، البلاغات ، الحملات التفتيشية ، الطوارئ ، المرور، التحريات ، المراقبات ، التحقيقات) كلما نضجت تجاربه

وتوسعت معرفته وإمكانياته في مجال عمل الشرطة بصورة عامة ، وذلك يمكنه أيضاً من خلق علاقات وسط زملائه بمختلف المواقع الشرطية .

٧. النجاحات البارزة التي حققها : هي تكون أحد معايير التمييز من بين رجال الشرطة عامة وتقود لاختيار عناصر البحث الجنائي منهم وأيضاً تكون أحد معايير التمييز بين رجال البحث الجنائي لاختيارهم لمباشرة أعمال المكافحة المتعددة حسب تلك النجاحات لأنها المؤشر للمهارات والقدرات المهنية حتى يتم توجيهها للمزيد من النجاحات كما أنها تكون حافزاً للآخرين وتخلق تنافساً لتحقيق نجاحات مماثلة تقابلها الإدارة بالثناء الأدبي والمادي .

٨. التقييم لدرجات سلوكه وأدائه ورغبته في العمل : هذا الثالوث : الرغبة والأداء والسلوك قاسم مشترك يجب أن يتوفر لدى كل رجل بحث جنائي .

إن القيم المهنية العالية لرجل البحث الجنائي رغم أنها تبدو هي العلامة الفارقة الوحيدة بينه وبين الآخرين من رجال الشرطة لعظم واجباته في مكافحة الجريمة لكن ذلك لا يبرر أن تكون قيمه الأخلاقية أقل درجة من أفضل رجل شرطة ولا يبرر أن تسوقنا مهاراته وقدراته المهنية العالية لغض الطرف عن تدني قيمه الأخلاقية وإلا فإننا نكون قد ساهمنا في خلق نجاحات مهنية شرطية ولكن تقف من خلفها إخفاقات أخلاقية شرطية .

التنظيم الإداري لإدارة التحريات والبحث الجنائي :

إن موقع جهاز البحث الجنائي بين أجهزة الشرطة في المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي يتحدد على النحو التالي :

يوجد على قمة الهرم القيادي لوزارة الداخلية ، صاحب السمو الملكي الأمير وزير الداخلية ، يتبعه مساعد الوزير للشؤون الأمنية ، يتبعه مدير الأمن العام ، ولمدير الأمن العام نائب وخمسة مساعدين ، لكل من الشؤون الإدارية، والأمن الجنائي ، والشؤون الفنية والعمليات ، والإمداد والتموين .

وتوجد فروع وإدارات في مناطق المملكة كافة تتبع هؤلاء المساعدين . ويبلغ عدد الإدارات المرتبطة مباشرة بمدير الأمن العام أربع عشرة إدارة هي (المتابعة ، والشؤون العامة ، والشؤون القانونية ، والشؤون المالية ، وإدارة الميزانية ، والإدارة العامة لمشاريع والشؤون الهندسية ، والإدارة العامة للرخص، وقوات أمن الطوارئ الخاصة لأمن الطرق ، وقوات أمن المنشآت) .

وتتمركز قيادة هذه الإدارات في العاصمة الرياض ، ولها فروع في باقي مناطق المملكة .

وطبقاً لنظام المناطق الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (٩٢/١٠٠) ، وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ ، يرتبط مديرو شرطة المناطق بمدير الأمن العام مباشرة ، وذلك فيما يتعلق بالأمور المالية ، والإدارية ، والوظيفية ، والفنية ، ولكنهم يرتبطون بأمير المنطقة في الأمور الجنائية . ويشرف مدير الشرطة في المنطقة على فروع الأمن العام في منطقته ، ويتولى رقابتها ، نظراً لأنه يمثل مدير الأمن العام .

والرسم التوضيحي التالي يوضح موقع جهاز المباحث الجنائية بين أجهزة وزارة الداخلية السعودية .

شكل رقم (١)

موقع جهاز المباحث (بين أجهزة وزارة الداخلية)

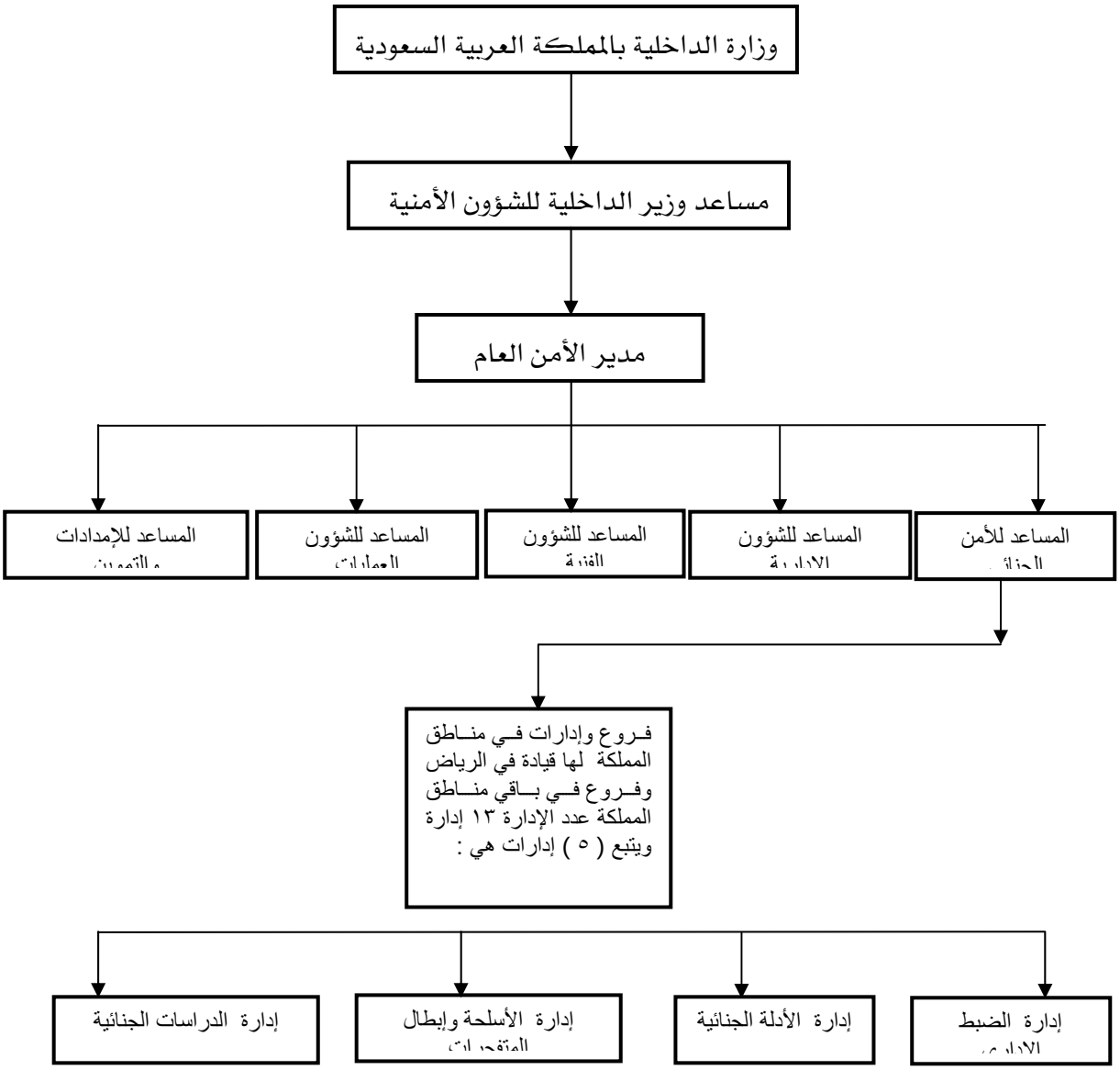

المصدر : الأمن العام ، الأمن الجنائي ، ١٤٢٢هـ ص ٣ .

مراحل تطور إدارة التحريات والبحث الجنائي بالأمن العام :

أولاً : صدر قرار سعادة مدير الأمن العام رقم ١٨ في ١٣٩٥/٤/٤هـ . المبلغ برقم ٩٠٠يختص بالمحافظة على الأمن العام والنظام وعلى الأخص منع الجرائم قبل وقوعها وضبطها بعد وقوعها والتحقيق فيها وإقامة الادعاء العام على المتهمين فيها وكذلك كل الخصومات المدنية . ويتفرع من هذا التشكيل عدة مكاتب وإدارات من ضمنها ما ورد في الفقرة " د " التي تنص على أن إدارة الضبط الجنائي أحد إدارات شؤون العمليات ويتفرع من هذه الإدارة عدة شعب من ضمنها ما ورد في الفقرة (٣) شعبة المباحث الجنائية وبها (قسم التحري، قسم التسجيل ، قسم مكافحة التزييف والتزوير) .

ثانياً : صدر قرار سعادة مدير الأمن العام رقم (٥٨) في ١٤١٥/٨/١٦هـ المبلغ برقم ٢٠٧٢/٦ في ١٤١٥/٨/١٦هـ القاضي في الفقرة (أ) باعتماد تعديل مسمى إدارة الضبط الجنائي بشؤون الأمن الجنائي بالأمن العام إلى مسمى (إدارة التحقيقات والبحث الجنائي المركزية) إضافة إلى أنه ذكر في الفقرة (ج) اعتماد تعديل مسمى شعب المباحث الجنائية بشرط المدن إلى شعب البحث الجنائي .

ثالثاً : صدر قرار مدير الأمن العام رقم ٧ وتاريخ ١٤١٦/٢/٧هـ المبلغ برقم ١/٢٣١/٦ في ١٤١٦/٢/٧هـ الخاص بتنظيم إدارة التحقيقات والبحث الجنائي المركزية .

رابعاً : صدر قرار مدير الأمن العام رقم ١١٢٢٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٧هـ المبلغ برقم ٥١٧٤٠/٦ في ١٤٢٤/٦/٧هـ بشأن اعتماد تنظيم شؤون الأمن الجنائي

ومن بين إدارته إدارة التحريات والبحث الجنائي وقد ورد في الفقرة الأولى : اعتماد الهيكل التنظيمي والجداول التنظيمية والاختصاصات المرفقة بالقرار المشار إليه لتنظيم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالأمن الجنائي حسب الهيكل المرفق .

شكل رقم (٢)

الشكل التنظيمي المعتمد لمساعد مدير الأمن العام للأمن الجنائي

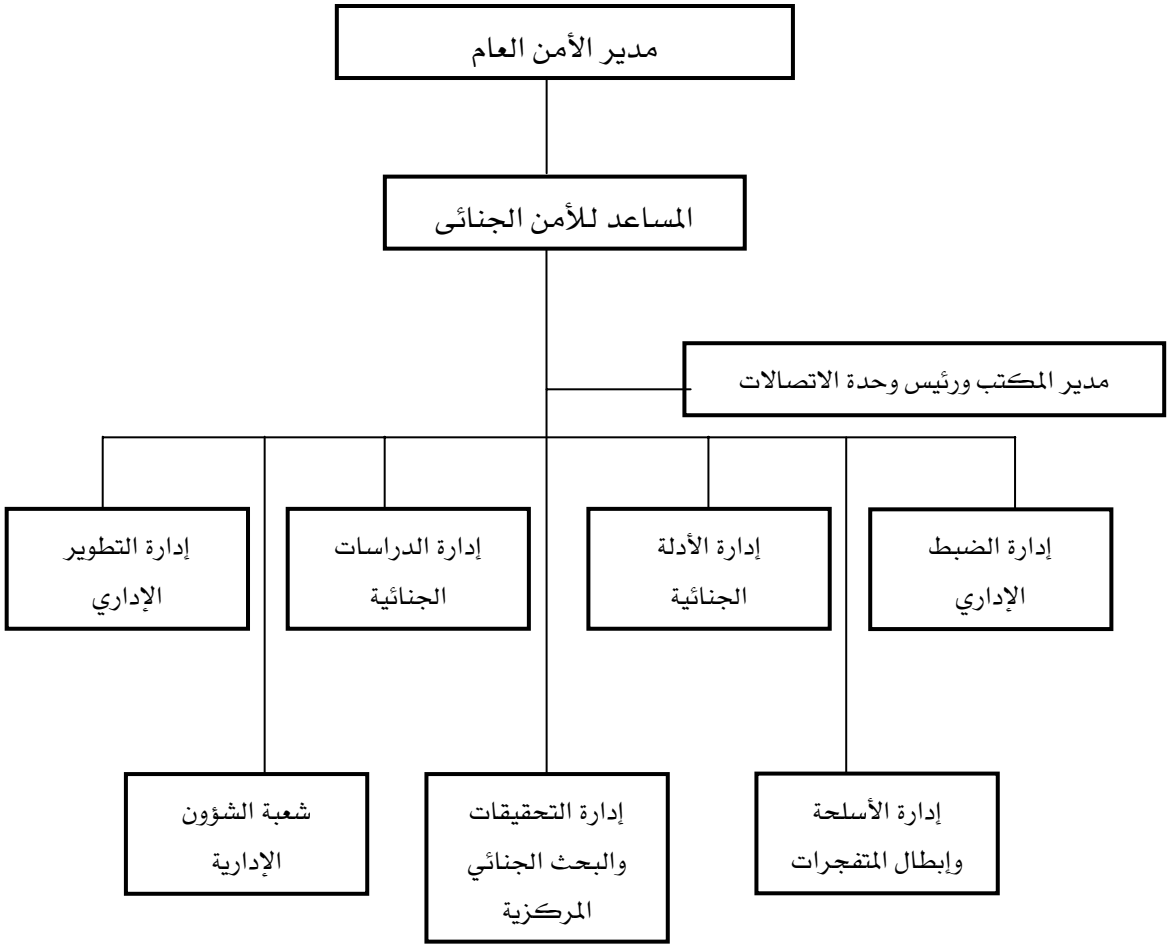

المصدر : الأمن الجنائي ، ١٤١٦هـ .

التنظيم الداخلي لإدارة التحريات والبحث الجنائي في المملكة العربية السعودية :

اتضح من بيان موقع جهاز البحث في إطار أجهزة الشرطة في المملكة العربية السعودية ، أن هذا الجهاز يرأسه مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن الجنائي ، ويتبعه مدير إدارة التحريات والبحث الجنائي .

ويتم تنظيم إدارة التحريات والبحث الجنائي على النحو التالي :

يتبع " مدير إدارة التحريات والبحث الجنائي " مساعد مدير إدارة التحريات والبحث الجنائي " و سكرتارية ، وقسم الخطط والكمائن . ويتفرع عن هذه الإدارة أربع شعب هي :

(شعبة التحريات ، وشعبة التسجيل والمعلومات الجنائية ، وشعبة الجرائم المنظمة ، وشعبة السرقات) . وتنقسم كل شعبة من هذه الشعب إلى عدة أقسام على النحو التالي :

١. شعبة التحريات : وتنقسم إلى أربعة أقسام هي : قسم البحث الجنائي ، وقسم مكافحة الجرائم ويختص بمكافحة جرائم الأشخاص مثل القتل والخطف ، وقسم فرق البحث الجنائي الخاص ، وقسم المخبرين .

٢. شعبة التسجيل والمعلومات الجنائية : وتتفرع إلى خمسة أقسام هي : قسم التسجيل الجنائي ، وقسم المراقبة الجنائية ، وقسم التحليل ، وقسم الحاسب الآلي ، وقسم المساعدات الفنية والتذكر .

٣. شعبة الجرائم المنظمة : وتتفرع إلى ثلاثة أقسام هي : (قسم التزييف والتزوير، وقسم الاختلاس والاحتيال ، وقسم غسل الأموال .

٤. شعبة السرقات : وتتفرع إلى أربعة أقسام هي : قسم سرقة السيارات وقسم النشل وقسم البنوك والمصارف ، وقسم سرقة المنازل والمتاجر .

والشكل التالي يوضح التنظيم الداخلي :

شكل رقم (٣)

الهيكل التنظيمي المعتمد لإدارة التحريات والبحث الجنائي بالأمن العام

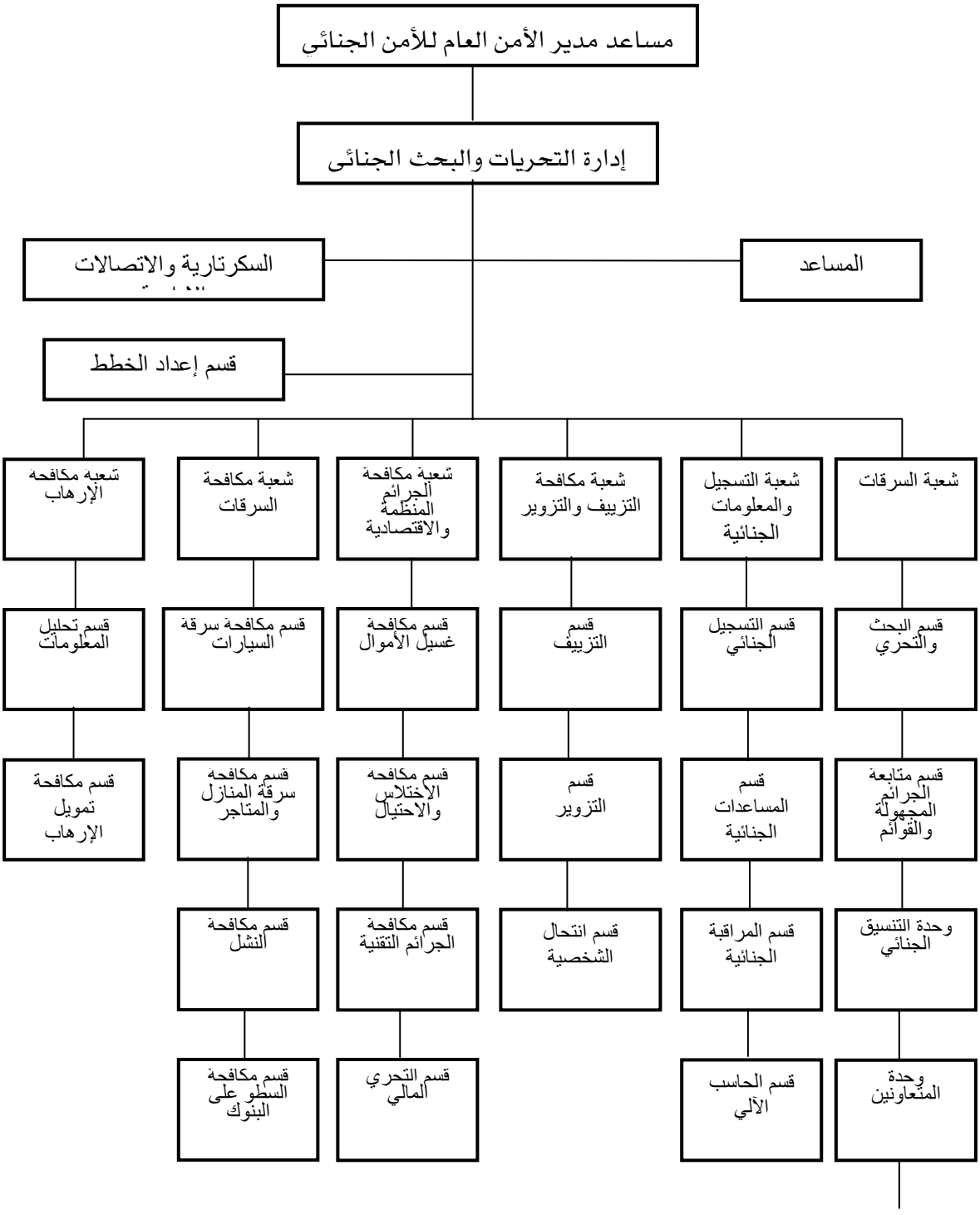

فرقة البحث الجنائي الخاصة

المصدر : الأمن الجنائي ، ١٤٢٤هـ .

اختصاصات إدارة التحريات والبحث الجنائي :

تمارس إدارة التحريات والبحث الجنائي اختصاصاتها من خلال أقسام ووحدات يناط بها العمل الجنائي مجتمعه ومتفرقة في سبيل متابعة الجريمة وكشف غموضها سواء قبل حدوثها وذلك بتنبؤ وقوعها .. أو بعد وقوعها في تعقب فاعليها وحل رموزها واثبات وقوعها نسبة إلى الفاعل بتقديم الأدلة المثبتة للاتهام والأقسام التي تمارس من خلالها إدارة التحريات والبحث الجنائي واختصاصاتها هي :

أولاً : قسم البحث والتحري :

ويشتمل على عدة وحدات هي .

١. وحدة متابعة جرائم النفس .

٢. وحدة متابعة جرائم الأموال .

٣. وحدة متابعة الجرائم المتنوعة .

٤. ووحدات مساندة للإمداد بالمعلومات من مصادرها المختلفة .

وتعمل هذه الوحدات على ركيزة هامة وهي مبدأ الحصول على المعلومات الجادة ، إذ أن الأعمال الشرطية تقوم على دعامتين أساسيتين هما منع الجريمة قبل حدوثها ، والكشف عن الجرائم بعد وقوعها مع المحافظة على النظام والأمن العام ولعمل هذه الواجبات لابد من الحصول على المعلومات والتي تعد المحور الأول للعمل الشرطي .

والبحث والتحري وإن اختلفت منابعه حسب هذه الوحدات والعمل المناط بها فإنه يصب في خانة الكشف عن الجريمة ، أو بتعقبها لمجرم هارب ، أو

البحث عن الأدلة أو توقع ارتكاب جريمة قبل وقوعها ، أو الأمكنة التي يتوقع فيه ذلك . ودائماً ما تتخذ هذه التحريات طابع السرية عند جمع الاستدلالات المثبتة للواقعة ، حيث تعتبر متممة لأعمال التحقيق الجنائي كون الشخص المتهم عادة ما ينفي التهمة عنه عندها يعتمد المحقق على أعوانه من رجال البحث الجنائي في إثبات التهمة بتقديم المعلومات المتواترة والأدلة للواقعة وتفنيد أقوال المتهم .

ثانياً : قسم التسجيل الجنائي :

يعتبر التسجيل الجنائي القاعدة التي يقوم عليها البحث الجنائي لكونه مخزن المعلومات الجنائية المعتمدة ويعرف في بعض الدول بالمركز القومي للمعلومات الجنائية أو السجلات الجنائية المركزية .

ويمكن تعريف التسجيل الجنائي بأنه " الطريقة الفنية التي يتم بها تصنيف المعلومات الخاصة بالجريمة والجاني والمجني عليه ثم رصدها ووضعها في متناول رجال الأمن للتعرف على الجناة في الحوادث المجهولة وضبطهم ، وليقيدوا منها كل ما يتعلق بالحوادث الجنائية (السباعي ، ص٣٩٣) .

كما يعرف أيضاً بأنه " نظام يقوم على تدوين بيانات وافية عن مرتكبي الجرائم في منطقة ما " الصيرفي ، ص٧٥)

وفي ذات المعنى كتب جون أدم GOHN ADAM قائلاً :

أن التسجيل الجنائي " G.R.O " هو فهرست الجرائم ومرتكبيها ويحتوي على النظام الذي يمكن التعرف على الجناة في جرائم وقعت الآن إذا كانت تلك الجرائم قد ارتكبت بواسطة أشخاص سبق وأن ارتكبوا جرائم مماثلة ضبطوا فيها وأدينوا ، ويحتوي مكتب التسجيل الجنائي على فهرست الجرائم ، للأشياء المتعلقة بالجريمة ، والمال المسروق ، علاوة على وحدة النشر الجنائية ، والنشرات الجنائية الصادرة من الجهات الأخرى ذات الصلة بالجريمة .

ومن خلال ذلك فإن الباحث يعرف التسجيل الجنائي بأنه " رصد المعلومات الجنائية التي تهم البحث الجنائي لضبط الجناة والمعلومات التي تهم البحث الجنائي في هذا الشأن هي :

١. معلومات عن الجريمة ومتحصلاتها وظروف ارتكابها .

٢. معلومات عن الجاني وكيفية اقترافه الجريمة .

أهمية التسجيل الجنائي :

التسجيل الجنائي من المصادر المهمة لرجل البحث الجنائي فهو يؤدي له خدمات جليلة من أهمها :

١-الاستفادة بالخبرات :

فالتسجيل الجنائي هو ذاكرة رجل البحث الجنائي ، يضمنها كل معلوماته وخبراته ، لكي تساعده في كشف الجرائم الغامضة ، كما أنها تكون نورا يهتدي به في كل مكان يبحث فيه ، كما أن اطلاعه على الأساليب الإجرامية المستحدثة ، تزيد من خبرته وتقلل من أخطائه .

٢-تضييق دائرة البحث :

لقد ثبت عملياً أن كثيراً من الجرائم يرتكبها مجرمون عائدون ، ونظرية الأسلوب الإجرامي التي تعتبر دعامة التسجيل الجنائي تحدد لرجل المباحث دربا ضيقا لابد أن يسير به حيث يوجد الجاني (كامل ، ص ٢٠٧).

ولنظام التسجيل الجنائي فوائد عديدة منها .

١. يمكن الشرطة من ضبط جرائم معتادي الإجرام الذين يرتكبون عادة أكثر من ٥٠٪ من الجرائم المرتكبة في أي دولة .

٢. يعتبر ذاكرة لرجال المباحث وتراثاً قيماً ينير الطريق أمام رجال العدالة الجنائية .

٣. يرصد حركة المجرمين بحيث تصل المعلومات الخاصة بكل مجرم إلى مختلف المناطق والدول التي ينتقل إليها المجرم .

٤. يقدم للباحث الجاني معلومات عن حجم الجريمة والمجرمين والظروف الاجتماعية المؤثرة في الجريمة .

٥. يشكل جزءاً من الوثائق التاريخية والأمنية الهامة للدولة .

٦. يشكل وسيلة من وسائل منع الجريمة بتخويف الكافة إذ أنه من يصل اسمه إلى التسجيل الجنائي يكون معروضاً للمراقبة والرصد ، وقد يكون لوجود اسمه في (السجل الجنائي) أثراً في مهنته ووضعه الاجتماعي .

وسوف يتم بإذن الله تعالى توضيح كيفية إسهام التسجيل الجنائي في عمليات البحث الجنائي عند الحديث عن الإجراءات الضبطية التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي .

ثالثاً : قسم التزييف والتزوير :

يختص هذا القسم بجميع ما يتعلق بجرائم تزوير الأوراق والمستندات المختلفة أو تزييف العملات والأوراق النقدية حيث يقوم القسم بإجراء التحريات والتحقيقات اللازمة في هذا الجانب .

ولا يسمح مجال هذا البحث بالتوسع في الحديث عن عمليات التزييف والتزوير وما يختص بهذا المجال

المطلب الثاني : دور التحريات والبحث الجنائي في تحقيق الأمن للمجتمع

أولاً : الإجراءات الوقائية التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي :

إن الوقاية من الجريمة من البداية توفر الكثير من الوقت والجهد كما يدعم ثقة المواطنين بجهاز الشرطة ويمنع زيادة الجرائم ويوفر السعي المتواصل والمغني للبحث عن مرتكبيها . وهذا ما ذكره محمد بقوله " إن عملية منع الجريمة أعظم جدوى من الناحية الاقتصادية عن عملية كشف الجريمة وذلك بأن كل يبذل في الإقلال من فرص وقوع الجرائم بالفعل يوفر على الدولة الأموال التي تقوم التي تنفق في أعمال البحث والتحري بعد وقوع الجرائم "

(محمد ، ١٩٨ ، ص١٠١) .

ولما كانت إدارة التحريات والبحث الجنائي أحد الأجهزة الهامة من أجهزة الشرطة فإنها تسعى دائماً نحو تحقيق دور الشرطة في الوقاية من الجريمة قبل حدوثها بوسائل متعددة ، حيث لا يقل دور إدارة التحريات والبحث الجنائي الوقائي عن دورها في ضبط الجريمة بعد وقوعها ، إذ أنها تقوم بدور كبير في مجال الوقاية عن الجريمة .

❖ أهم الإجراءات الوقائية التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي :

١. التحري عن النشاط الإجرامي وضبطه قبل وقوعه : يقدم التخصص بالنسبة لرجل البحث الجنائي ميزة هامة هي إتاحة الفرصة له للتعرف على ممارسي النشاط الإجرامي كل في مجال نشاطه والتعرف عليهم شخصياً سواء بنفسه أو بواسطة معاونيه مما يتيح له معرفة جيدة بتحركاتهم وأماكن ترددهم وما يخططون له من أعمال إجرامية . كما يتيح له ذلك التخصص جمع المعلومات عنهم ووضعهم تحت مراقبته مطبقاً في ذلك أسس جمع المعلومات ولعل من أهمها وأكثرها فعالية زرع مصادر المعلومات

والمخبرين فيما بينهم أو الحصول على المعلومات عنهم ووضعهم تحت مراقبته مطبقاً في ذلك أسس جمع المعلومات والمخبرين فيما بينهم ، أو الحصول على المعلومات منهم أنفسهم في مجال متابعته لهم من وقت لآخر لإشعارهم أنهم تحت سيطرة جهاز البحث ، وبذلك يكونون هم أنفسهم من مصادر التحري بالنسبة لرجل البحث الجنائي.

٢. الاستعداد للظواهر الإجرامية قبل حدوثها : والمقصود " بالظواهر الإجرامية " مجموعة الجرائم التي تحدث عادة إذا توافرت ظروف معينة مثال ذلك زيادة جرائم النشل في موسم الحج ، أو قد تحدث بمناسبة نشوء ظروف معينة ومثالها نشوء منطقة سكنية جديد ة بعيدة عن العمران فتكثر جرائم سرقات المساكن بتلك المنطقة ، أو أن ينشأ نزاع بين أسرتين أو جماعتين يترتب عليها وقوع عدد من جرائم الاعتداء على النفس . ورجل البحث الجنائي يعتبر تلك الظروف كناقوس خطر ينبه وينذر باحتمال وقوع تلك الجرائم فيتخذ من الإجراءات ما يضيق فرص ارتكاب الجرائم المرتبطة بتلك الظروف ، مثل مراقبة الحجاج وتعيين خدمات سرية من رجال البحث يندسون بين الحجاج لاكتشاف من يبدو عليه أو يشتهر عنه ارتكاب الجرائم . وقد يواجه ظروف المنطقة السكنية الجديدة بالاتصال بالمسئولين لزيادة الإضاءة فيها وعمل نقطة تمركز للشرطة بتلك المنطقة وزيادة عمل الأكمنة فيها وغير ذلك . أو قد يركز الجهود في الإصلاح بين العائلتين المتخاصمتين وإجراء الصلح بينها واجتثاث جذور الخصومة بينهما.

٣. المرور اليومي ليلاً ونهاراً : إن مرور رجل البحث ضرورة لا غنى عنها له وللأمن. ضرورة له حتى يكون على علم ومعرفة بالواقع والطبيعية الجغرافية والاجتماعية والسكنية للمناطق المفروض أنه مسئول عن تأمينها ، وضرورة للأمن لأن تواجد رجل الأمن بالشارع يحسه ويعرفه ويرقبه من يهمه ذلك وهو المجرم ، فيتولد لديه إحساس أنه إزاء رجل بحث جنائي ذو

عين باصرة لما حوله وأنه " ميداني " وبالتالي يفكر – ذلك المجرم – كثيراً قبل ارتكاب جرائمه في منطقة رجل البحث هذا . إضافة إلى أن مرور رجل البحث يمكنه من دقة ضبط حالات المشتبه فيهم لأنه يبني الاشتباه على تقدير الشخصي وليس على تقدير أحد من أعوانه . إلا أن هذا المرور يجب أن يكون غير نمطي، بمعنى أن يكون في أوقات متنوعة وغير متنوعة ليلاً ونهاراً حتى يتوقع المجرم أن يجده في أي وقت وفي أي مكان .

٤. الحملات التفتيشية على أوكار المجرمين وأمكن تواجدهم : والمقصود بالحملات التفتيشية هي توجيه قوات ضاربة ومجهزة من جهاز البحث الجنائي وقد تعاونها الشرطة النظامية إلى أوكار المجرمين وأماكن اختبائهم أو تركزهم بهدف ضبط المطلوبين الهاربين منهم وضبط المشتبه فيهم ، وضبط ما قد يوجد بحوزتهم من أسلحة أو أدوات تعدي أو ممنوعات كالمخدرات مثلاُ ،وضبط ما قد يوجد من مسروقات. إلا أنه يشترط لنجاح هذه الحملات أن يخطط لها قبل تنفيذها بمعنى تحديد الهدف منها . ولا شك في أهمية الحملات التفتيشية كإجراء من إجراءات مكافحة الجريمة ومنع وقوعها . ذلك أنها تحقق العديد من الأهداف ،ربما كان من أهمها فرض سيطرة جهاز البحث الجنائي على المجرمين والمشتبه فيهم وإشعارهم عملياً بأنهم تحت السيطرة التامة وفي متناول القبضة المحكمة لجهاز البحث الجنائي . هذا إضافة إلى أنه إذا أحسن التخطيط لها فإنها تنجح في ضبط المطلوبين والخطرين الذين يتحصنون بتجمعهم بحيث يشعرون بقوتها وبتحقيقها عنصر المفاجأة قادرة على التغلب على تحصن هؤلاء المجرمين .كما أن شمول الحملة للعديد من منازل المجرمين ، تزيد من احتمالات ضبط الأسلحة أو الممنوعات التي يلجأ المجرمين ، تزيد من احتمالات ضبط الأسلحة أو الممنوعات التي يلجأ المجرمون لتسريبها بين بيوتهم في حالات التفتيش الفردية . كما أن التخطيط الجيد والتوقيت الجيد يتيح

للحملة التفتيشية ضبط أكبر عدد ممكن من المجرمين المطلوبين أو المشتبه فيهم .

٥. مراقبة الأشخاص المشتبه فيهم والأماكن المشتبه فيها : يقول البعض عن الشخص المشتبه فيه أنه يكون كذلك لأحد سببين : الأول : أن يكون معروفاً لرجل البحث الجنائي لأن له نشاطاً إجرامياً سابقاً ، فهذا يكون الشخص مشتبهاً فيه لذاته ، والسبب الثاني : أن يكون الشخص في موقف يدعو إلى الشك ، مثل شخصي يمشي في ساعة متأخرة من الليل وهو يحمل صرة كبيرة ، فهناك احتمال قوي أن تكون تلك بها متحصلات جريمة سرقة.أو أن يوجد شخص يحتك بالناس في الزحام وهو يسير بغير هدف ظاهر بقصد إليه .فمثل هذا الأخير قد يكون هذا النشل أو الاحتكاك في الزحام . فالمثالان الأخيران هما لأشخاص غير معروفين مسبقاً بنشاط إجرامي معين ، إلا أن كلاً منهما وجد في موقف يدعو للريبة والشك فيه . أما الأماكن المشتبه فيهما فهي الأماكن التي تقع بها عادة جرائم من نوع معين ، أو التي يحتمل أن تكون مسرحاً مناسباً لارتكاب جرائم من نوع معين ، أو التي يحتمل أن تكون مسرحاً مناسباً لارتكاب جرائم معينة ، فالأماكن المزدحمة كالأسواق مثلاً هي أماكن توفر الظروف المناسبة لوقوع جرائم أخرى كالزنا بالإكراه وجرائم الحرابة . وقد يقصد بالأماكن المشتبه فيها ، أو المشبوهة : تلك الأماكن التي يتخذها معتادوا الإجرام موطن لإقامتهم واجتماعاتهم حيث يدبرون لارتكاب جرائمهم ، وهي عادة ما تكون أماكن ذات مستوى اجتماعي منخفض يأوي إليها المجرمون والمنحرفون من اللصوص وتجار الخمور والمخدرات والجرارين وأمثالهم . لذلك فإن تواجد رجل البحث الجنائي في هذه الأماكن يشعرهم بأنهم تحت بصره وتحت سيطرته بما يساعد على منع الجريمة قبل وقوعها ، أو إفساد الظروف الملائمة لارتكاب الجريمة .

٦. معرفة الخصومات القديمة والحديثة التي يمكن أن ينتج عنها إخلال بالأمن العام ومحاولة إجراء الصلح فيها ، ومراقبة نشاط الأطراف والعناصر النشطة منهم : إن كثيراً من جرائم القتل والمضاربات الكبيرة سببها خصومات سابقة تتطور إلى أن ينتج عنها القتل أو المضاربات ، لذلك فإن من واجب رجل البحث وتسويتها تسوية حقيقة – لا صورية – وإجراء الصلح الحقيقي فيها ، فبهذا يمنع العديد من جرائم القتل والمضاربات التي يمكن أن تقع بدائرة عمله .

ويلخص الباحث الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي في الوقاية من الجريمة في منع اجتماع عنصري الجريمة وهي :

١. الإنسان المنحرف .

٢. الظروف المناسبة لارتكاب الجريمة ويتم ذلك بكلا أو بأحدي الطريقتين الآتيتين .

- تضييق الفرص المناسبة لارتكاب الجرائم .
- مطاردة ومتابعة الأشخاص المنحرفين .

ثانياً : الإجراءات الضبطية التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي لكشف الجرائم بعد وقوعها :

إذا كان كما أشرنا إليه سابقاً لإدارة التحريات والبحث الجنائي دور ملموس في الوقاية من الجريمة فإن لها في نفس الوقت دور جوهري وأساسي في الكشف عن الجرائم بعد وقوعها .

ففي الواقع أن أقسام الشرطة في عملياتها وتحقيقاتها في مختلف الجرائم في حاجة دائمة ومستمرة إلى معلومات في تلك القضايا وكثير من هذه المعلومات لا تستطيع أقسام الشرطة الحصول عليها بالطرق المناسبة ومن ثم يلجأ إلى إدارة التحريات والبحث الجنائي للوصول إلى المعلومات المطلوبة ، بل

يمكن القول أن بعض القضايا والوقائع المجهولة تحول برمتها إلى إدارة التحريات والبحث الجنائي لتتولى كشف غموضها وبالتالي فإن إدارة التحريات والبحث الجنائي من أكثر الأجهزة اتصالاً بأجهزة الشرطة الأخرى وارتباطاً بعملها .

إن دور إدارة التحريات والبحث الجنائي في مجال ضبط الجريمة يتبلور في عمليات البحث والتحري واستيفاء المعلومات التي تستهدف كشف غموض الجرائم .

ويتحمل البحث الجنائي العبء الأكبر في استقصاء المعلومات والوصول إلى الحقائق والتثبت من الوقائع وذلك بكشف الجرائم المجهولة ومعرفة مرتكبيها عن طريق توسيع دائرة البحث واستخدام كافة الطرق المباحة كالأمور البحثية ومصادر المعلومات والوسائل الفنية المختلفة في جلاء غموض تلك الحوادث .

ولذلك فإن من الأهمية إخطار البحث الجنائي بالحادث فور الإبلاغ عنه للانتقال إلى مكان الحادث واتخاذ الإجراءات المناسبة باستخلاص معلومات قيمة تفيد التحقيق ، كما أن الأمر يتطلب من ضابط التحقيق اطلاع ضابط البحث الجنائي على إجراءات التحقيق التي اتخذت ليكون على علم بظروف الحادث ، وملابساته ، وبكل من له علاقة به في هدف تكوين الفكرة الصحيحة عن الحادث ، ورسم خطط سليمة في تقصي الحقائق ومعرفة كل ما يساعد على إزالة غموضه .

❖ التوصل إلى الحقائق :

بداية نؤكد على أن البحث الجنائي لا يستغني عن التجربة والممارسة أي الخبرة بالإضافة إلى العلم والمعرفة للوصول إلى الحقائق .

وليس هناك طريقة معينة يشار إليها يمكن للباحث الجنائي إتباعها باعتبارها الطريقة الصحيحة الوحيدة للتوصل إلى كشف الجريمة ، ولكن هناك خطوات وأبجديات يمكن للباحث الجنائي مراعاتها وإتباعها للوصول إلى الحقيقة وكشف غموض الجرائم ، تتراوح هذه الخطوات ضيقاً واتساعاً حسب كل واقعة وهذه الخطوات هي :

أولاً : جمع المعلومات الأولية :

إن هدف ضابط البحث الجنائي معرفة الحقيقية الخاصة بالواقعة مثله في ذلك مثل ضابط التحقيق ، وهذه الحقيقة لا يمكن الوصول إليها إلا بعملية جمع المعلومات الممكنة من كل ما يحيط أو يتصل بالجريمة – ولكي يصل ضابط البحث إلى المعلومات التي يريد الحصول عليها ، والتي تقوده إلى الحقيقة ، وإثبات الرابط بين الجريمة والمجرم وكشف غوامض الجريمة .

وهناك طريقتان لجمع المعلومات

الأولى : الطريقة العلنية :

وهي الوسيلة التي عن طريقها يتم التوصل إلى معرفة الأشياء بأسلوب علني شأنها في ذلك شأن كافة الطرق المستخدمة في جميع أنواع العلوم والتجارة والصحافة ويمكن الحصول على المعلومات بالأسلوب العلني عن طريق جمع الإيضاحات عن الجريمة من المبلغ والشهود والانتقال إلى مكان الجريمة ومعاينته . . . الخ .

الثانية : الطريقة السرية :

وهي الوسيلة التي عن طريقها يتم الوصول إلى معلومات بذاتها غير معلنة ومثالها استخدام المراقبة والمرشدين أو الأجهزة الحديثة بجمع المعلومات بشرط ألا تتصل تلك المعلومات بسلوك الناس وتصرفاتهم الشخصية وأسرارهم الخاصة ، إلا إذا تعلقت هذه المعلومات بتلك الاختصاصات المخولة لجهاز الأمن، لذا فإن جمع بعض المعلومات الأولية يدخل ضمن مفهوم الطريقة الأولى.

ثانياً : تحليل المعلومات :

لكل معلومة جمعها ضابط المباحث مدلول أو أكثر ، ودور ضابط البحث الجنائي في هذه الخطوة هو استخلاص مدلولات المعلومات الأولية واستخراج كل معنى ومضمون لها يفيد في الوصول إلى الحقيقة المراد إدراكها .

وهذه المعلومات تحلل بعدة طرق :

١. استخلاص الدلالات المعنية لكل أمر

٢. الاستنتاج المنطقي .

٣. الترتيب المنطقي للأمور .

٤. الربط بين الحدث .

٥. الاستبعاد .

ثالثاً : تكوين الفكرة :

من واقع جمع المعلومات الأولية وتحليلها ، يمكن لضابط التحريات والبحث الجنائي أن يضع تصوراً مبدئياً لكيفية وقوع الحادث وارتكاب الجريمة (تكوين فكرة) . وخاصة عن :

١. أسباب وقوع الجريمة ودوافعها .

٢. أدوار ارتكابها .

٣. مرتكبوها – أما بالتحديد – أو تحديد الفئة أو النوع .

٤. وجود جسم الجريمة نفسه (إذا لم يكن موجوداً)

٥. أدلة الإثبات المطلوبة .

رابعاً : حصر الاشتباه :

على ضوء ما تقدم جمعه من المعلومات الأولية ،ثم تحليلها ، وتكوين الفكرة عن الواقعة ، يستطيع ضابط البحث الجنائي أن يحصر الأشخاص الذين يشتبه في أن لهم صلة بالواقعة – سواء اشتبه في أن يكونوا هم الجناة ، أو شركاء ، أو أن لهم أهمية خاصة ، أما بوصفهم شهوداً ، أو لصلتهم بالجريمة ، أو بأشخاص بحيث يمكن أن يكونوا ذوي تأثير بالنسبة لعملية جمع المعلومات النهائية . ومثال هؤلاء الأشخاص – من شاهد الجريمة أثناء ارتكابها، أو شاهد الجناة أو الأشياء المتعلقة بالجريمة – أو من لديه معلومات تفيد البحث والتحقيق، أو تكون له فائدة في ضبط المتهمين (زوجة ، أو ابنه، أو صديقة) ولو لم يكن هناك اتهام أو شك في وجود صلة أو يد لهم في الجريمة نفسها .

خامساً : جمع المعلومات النهائية :

الخطوة التالية من خطوات البحث الجنائي في مجال كشف غوامض الجريمة بعد حصر الاشتباه هي خطوة جمع المعلومات النهائية ، ونعني بها : تحديد الهدف النهائي لعمليات البحث (مثلاً : التعرف على الجاني المجهول ، وضبط أدوات ارتكاب الجريمة وأدلة الإدانة) ثم اتخاذ إجراءات البحث اللازمة لاستيفاء المعلومات التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف ، مع موالاة تقييم نتائج هذه الإجراءات وتعديلها باستمرار إذا لزم الأمر وفق ما يستجد من معلومات وبيانات تسفر عنها عمليات البحث . أو ما يصل إليه الخبراء العاملين بالمختبرات الجنائية من نتائج ، أو ما يتوافر لدى ضابط التحقيق من معلومات استجلاها عن طريق التحقيق .

وهذه الإجراءات يمكن تقسيمها إلى :

الأول : إجراءات وأعمال سرية ، وتتبلور فيما يلي :

١. التحري .

٢. المراقبة .

٣. المرشدون .

٤. التنكر والتخفي والعمل تحت ساتر .

الثاني : إجراءات وأعمال فنية ، وتتمثل في : التسجيل الجنائي .

أولاً : إجراءات وأعمال السرية :

١- التحري :

ضابط البحث الجنائي عندما يبلغ بواقعة معينة ، فالأمر يتطلب منه البحث عن حقيقة تلك الواقعة – من هو الفاعل – ما هي الأدلة – ما هي الدوافع، أو بمعنى آخر أن يبحث عن المعلومات التي تؤدي إلى الكشف عن تلك الجريمة .

وضابط البحث الجنائي حينما يقوم بعملية التحري في جريمة معينة،لابد وأن يكون قد كون فكرة عن تلك الجريمة من خلال المعلومات الأولية التي ذكرناها – ومن ثم فإنه يحدد النقاط التي يجب عليه أن يتحرى عنها ، مع مراعاة اختلاف أسلوب البحث والتحري باختلاف موع المعلومات المطلوبة .

ويمكن لضابط البحث الجنائي الحصول على المعلومات من عدة مصادر من أهمها : (مسرح الجريمة – السجلات – الأشخاص – الجمهور) .

٢- المراقبة :

أسلوب أساسي للحصول على المعلومات والأشخاص ويعرفها البعض بأنها "رصد وملاحظة ظروف وأوضاع أو حالات شخص أو موضوع أو مكان ثابت بغرض الحصول على المعلومات تعنيه عنه " (أسعد ، ص٢٧) ، وقال عنها آخرون أنها " البقاء على اتصال دائم مباشر أو غير مباشر بالهدف عن طريق إحدى الحواس الطبيعية والفنية بقصد الحصول على المعلومات المتعلقة بالهدف والتي من شأنها أن تؤدي إلى منع الجريمة واكتشافها أو دور مخاطر أمنية أخرى " (البشري ، ص ٤٢، ٤٣) .

فالمراقبة قد تجري على شخص لحصر تحركاته واتصالاته ، كما قد تجري على مكان لتحديد الأشخاص المترددين عليه ، وهي تفيد في منع الجرائم، وجمع الأدلة على جرائم وقعت بالفعل ، والتأكد من صحة معلومات تم الحصول عليها . إذ أن ضابط البحث الجنائي قد يصل عن طريقهما إلى تأكيد المعلومات التي أسفرت عنها التحريات أو استكمالها ، والوصول إلى الجاني الهارب ، أو الاستدلال على الجاني المجهول .

والواقع أن المراقبة تشتمل في مفهومها الاطلاع والمحافظة والتنصت والتحسس وقد يستخدم الحواس لطبيعة في المراقبة ويتم الاستعانة بالوسائل الفنية الحديثة كوسائل التسجيل الضوئية والصوتية والحاسبات الالكترونية وكذلك وسائل التصنت ذات الأحجام الصغيرة والقدرات الكبيرة .

أنواع المراقبة :

تتنوع المراقبات باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها :

- المراقبة المكشوفة والمستترة : وذلك من زاوية مدى السرية التي تراعى عند إجرائها والهدف من المراقبة المكشوفة هو إيقاف النشاط الإجرامي لشخص، أما المستترة فتهدف إلى جمع المعلومات .
- المراقبة الراجلة وبالسيارة : وذلك بالنظر إلى وسيلة إجرائها ، فالراجلة تتم سيراً على الأقدام ، ويتابع الهدف المراقب حسب الظروف ووسائل النقل التي يستقلها ؛ أما المراقبة بالسيارة فتتم بواسطة السيارات وذلك لاعتياد الهدف المراقب استخدام السيارة في تنقلاته وهي قد تجري بسيارة واحدة أو بعدة سيارات يتم الاتصال فيما بينها لاسلكياً .
- المراقبة اللصيقة والمتقطعة : وذلك من زاوية ملازمة المراقبة للهدف ، فاللصيقة تستمر مراقبة الهدف طول الوقت ؛ والمتقطعة يراقب فيها الهدف في فترات متقطعة من خلال ساعات اليوم أو في أيام متفرقة .

- المراقبة الثابتة والمتحركة : وذلك من زاوية أسلوب إجرائها ، فالثابتة تتم المراقبة فيها من موقع ثابت بقصد ملاحظة المترددين على بقعة معينة ؛ والمتحركة تعني تنقل الشخص القائم بالمراقبة خلف الهدف خلال تحركاته.

وقد يتبع في مراقبة الهدف نوع أو أكثر من عدة أنواع حسب ما تقتضيه الظروف فقد يراقب الهدف مراقبة ثابتة وفي نفس الوقت بمراقبة متحركة راجلة أو بالسيارة .

القواعد الفنية للمراقبة :

هناك عدد من القواعد الفنية التي يجب مراعاتها أثناء القيام بعمليات المراقبة وهي كالآتي :

١. يجب أن يكون القائم بالمراقبة متمتعاً بقدر كبير من الصبر وقوة الملاحظة وحسن التصرف فيتابع الهدف ويلاحظ تصرفاته وإثبات تفصيلاتها أولاً بأول .

٢. ويجب دراسة الهدف المراقب بكل دقة فإن كان شخصاً يجب أن يتعرف على صورته وطبائعه ووسائل انتقاله والأماكن التي يتردد عليها عادة إن أمكن ؛ فإن كان الهدف مكاناً يجب أن تدرس جغرافيته ومنافذه والأشخاص الذين يستغلونه .

٣. يحدد نوع المراقبة الذي يناسب ما أسفرت عنه الدراسة السابقة ؛ فإن كان الهدف يستخدم سيارة في تنقلاته يجب أن تتم مراقبته بالسيارة ، وقد يناسب الموقف إجراء عدة أنواع كدمج المراقبة الثابتة مع المتحركة في مراقبة الهدف.

٤. يجب على المراقب تدوين ما تسفر عنه المراقبة من ملاحظات أولاً بأول حتى لا يفوته إثبات شيء منها فإن تردد الهدف على مكان ما أثبت عنوانه وإن

ركب سيارة أثبت رقمها وإن اتصل بشخص ورأى أهمية تحديد شخصيته يمكن أن يفرد مراقبة لهذا الشخص أيضاً وهكذا .

٥. يجب إعداد قوات ووسائل نقل لمواكبة تصرفات الهدف المفاجئة فقد يتصل بشخص آخر فيمكن تكليف فرد لمتابعته وقد يستقل سيارة خاصة فيمكن اللحاق بسيارة المراقبة .

٦. من القواعد الأساسية أن المراقب يجب أن يكف عن المراقبة إذا تمكن الهدف من كشفه أو شعر بأنه يرتاب فيه ؛ ويتدارك هذا الخطأ بتكليف شخص آخر بالمراقبة .

٧. ويجب على القائم بالمراقبة الإلمام بحيل الهروب من المراقبة مثل انتهاز فرصة تحرك وسيلة المواصلات ثم القفز منها وهي تتحرك وجذب المراقب إلى أماكن خلوية كشفه ، أو متابعة الهدف بأشخاص آخرين لكشف من يقوم بالمراقبة ، وما إلى ذلك من الحيل .

٣- المرشدون :

المرشدون من المصادر التي تغذي أجهزة الشرطة بالمعلومات التي تؤدي إلى منع وقوع الجريمة أو الكشف عنها ، وضبط الجناة وإقامة الأدلة عليهم . بشرط ألا يكون من مقتضى وظيفته أو من اختصاصاته تقديم هذه المعلومات.

ويعرف البعض المرشد بأنه " شخص من غير رجال الأمن يقوم بتزويد الأجهزة الأمنية بمعلومات بصفة مؤقتة أو دائمة ، وبدوافع متنوعة تختلف من مرشد لآخر " (البشري ، ص٦٣) .

ويقول عنه آخرون أنه " شخص يتقدم للإدلاء بمعلومات إلى الباحث الجنائي ، وإن كان لا يرغب عادة في أن يعرف كمصدر للمعلومات ويمكن أن يكون من أي مستوى اجتماعي " (شعبان ، ص٤٥) .

والمرشد كمصدر للمعلومات هام جداً لرجل البحث الجنائي ، لأن ضابط البحث الذي توكل إليه منطقة معينة ، لن يستطيع عملياً أن يتواجد فيها على مدار الأربع وعشرين ساعة – وفي كافة أرجائها في وقت واحد – لذلك فهو في حاجة إلى من يمده بالمعلومات عن مختلف أرجاء المنطقة ، ولن يتمكن من ذلك إلا إذا إنشاء علاقات خاصة مع بعض الأشخاص في دائرة عمله ، تتيح له أن يستمد منهم المعلومات بطريق مباشر ، أو غير مباشر إذا اقتضى الأمر .

وتظهر الحاجة للمرشد أكثر عندما تقع جريمة ، فيكون ضابط البحث في أمس الحاجة لمن يقدم له معلومات ، فمن العسير عليه أن يسأل أهل المنطقة لأنهم قد يحسون نحوه بنوع من عدم الألفة يدفعهم إلى عدم تزويده بما يتوفر ليدهم من معلومات . بعكس إذا ما كان له مرشدين تلك المنطقة ، فإنه سوف يجد مصدر المعلومات الذي يستطيع أن :

أ) يسأله عن معلوماته الشخصية ؟

ب) أو يسأله عما يتناقله الناس بخصوص الواقعة ؟

ج) أو يكلفه بجمع معلومات معينة عن الواقعة .

هذا بالإضافة إلى أن ضابط البحث قد يكون معروفاً في المنطقة التي يريد أن يجمع منها المعلومات ، أو أن تواجده في هذه المنطقة كشخص غريب عنها ، قد يكشف شخصيته ويفضح أمره ، ومن ثم لابد له أن يعتمد على معاونة المرشدين في مثل هذه الحالات .

قواعد تعامل الباحث الجنائي مع المرشد :

هناك عدد من القواعد الهامة يخضع لها تعامل الباحث من يقوم بتجنيدهم من المرشدين ، وتهدف هذه القواعد إلى حماية الباحث الجنائي

وكذلك تهدف إلى التأكد من صحة وسلامة الإجراءات ويمكن تحديد القواعد من خلال النقاط الآتية :

١. التأكد من سلامة حواس وقدرات المرشد النفسية والعصبية خاصة تلك التي تضمن سلامة المعلومات التي يدلي بها .

٢. سلامة الموقف الإجرامي للمرشد بحيث لا يكون من أصحاب الاتهامات أو سوابق أو تكون تلك الاتهامات والسوابق قديمة تخلى بعدها المرشد عن نشاطه الإجرامي ..

ويمكن للباحث الجنائي كما أشار إلى ذلك (كامل ، ص ٢٢٢) أن يستعين في عملية الإرشاد بعناصر إجرامية ولكن لابد في هذه الحالة من مراعاة أمران هامان :

الأول : أن يكون النشاط الإجرامي أقل أهمية من المعلومات التي بحوزته

والثاني : أن يكون نشاط المرشد الإجرامي معروفاً ومعلوماً للباحث ومستعد للسيطرة عليه بشكل تام .

٣. اختيار أسلوب الاتصال بين الباحث والمرشد وتنظيم هذا الاتصال بصورة سليمة والتي تكفل الحفاظ على سرية الصلة بينهما .

٤. أن يحافظ الباحث على مظهره وشخصيته أمام المرشد وأن يبدو دائماً في مركز الأقوى بحيث يسعى المرشد إليه بالمعلومات ، فلا يتوسل الباحث إلى المرشد في تقديم المعلومات مع الابتعاد على التعجرف والتعالي في التعامل مع المرشد .

٥. أن لا يعطي الباحث للمرشد أي معلومات إلا بالقدر الذي يمكنه من إعطاء معلومات إضافية لأن الباحث مهمته تلقي المعلومات من المرشد وليس العكس.

٦. تجنب الضغط على المرشد واستخدام أساليب التهديد لإكراهه على تقديم المعلومات لأن ذلك قد يدفعه إلى إعطاء معلومات كاذبة ومضلة حتى ينجو من التعذيب والتهديد .

٧. التأكد من صحة المعلومات التي يقدمها المرشد وغربلة تلك المعلومات للتأكد من صحتها .

٨. التعامل مع المرشد بالصدق والمصارحة بالقدر الذي لا يؤثر على المصلحة العامة أو مصلحة التحقيق ، والابتعاد عن خداع المرشد أو وعده بوعود لا يستطيع الباحث الوفاء بها .

٤- التنكر والتخفي والعمل تحت ساتر :

قد يعمد رجل البحث الجنائي – أو أحد أعوانه – كأسلوب للقيام بجمع المعلومات ، إلى إخفاء شخصيته سواء بالظهور بمظهر الفرد العادي ، أو التنكر في صورة صاحب مهنة أو حرفة معينة تلائم الوسط الذي يرغب في جمع المعلومات منه أو عنه . والتنكر قد يكون طبيعياً ، وقد يكون صناعياً. ولكل ظروفه ودوافعه الخاصة به .

أولاً : التنكر الطبيعي المؤقت :

لا يلجأ الباحث الجنائي في هذا التنكر إلى إحداث تغيير في شكله ، فهو إخفاء لشخصية الباحث الجنائي دون استخدام وسائل خارجية . ويلجأ إلى ذلك أثناء مهمة قصيرة أو إذا باغتته ظروف طارئة لا يريد فيها إظهار شخصيته . ومن أمثلة ذلك :

١. تغيير منظره العام برفع الرأس أو إمالتها أو التظاهر مثلاً بأنه أحدب .

٢. التظاهر بالمرض أو الضعف أو البله أو الجنون أو الإغماء وغير ذلك .

٣. تغيير كيفية السير أو الصوت وطريقة الكلام .

ثانياً : التنكر الطبيعي المستمر :

ويلجأ إليه الباحث الجنائي إذا كان عليه أن يندمج في وسط أو جماعة معينة لمدة طويلة . فالواجب على الباحث هنا أن يعد نفسه لمثل هذه المهمة .

ثالثاً : التنكر الصناعي :

ويستعين الباحث في هذا التنكر بوسائل خارجية مثل الإصباغ المختلفة لتغيير لون بشرته أو اللحى والشوارب والشعر المستعار . وقد يصل الأمر إلى الاستعانة متخصص في فن " المكياج " أو بطبيب ليعلمه ما يصطنعه من مرض أو عاهة . ويستخدم التنكر الصناعي أحياناً في المهام – مثل مراقبة نشاط معين تمهيداً لضبطه أو لإمكان دخول أماكن معينة . كما يستخدم أحياناً في المهام طويلة المدة . ولابد أن تجهز إدارة التحريات والبحث الجنائي عدة غرف تحوي جميع مواد وأدوات التنكر .

ثانياً : الإجراءات والأعمال الفنية :

تتمثل الإجراءات والأعمال الفنية التي يقوم بها البحث الجنائي في عمليات التسجيل الجنائي والتي تسهم بشكل كبير وواضح في ضبط الجريمة وكشفها بعد وقوعها والتوصل إلى مرتكبيها . وقد تناولنا سابقاً تعريف التسجيل الجنائي ومدى أهميته .

أقسام التسجيل :

يتكون نظام التسجيل الجنائي

أولاً : قسم تسجيل المجرمين :

ويضم هذا القسم سجلاً لجميع المجرمين مصنفين وفقاً لجرائمهم كما يلي :

١. مجرمون بالصدفة أو مرتكبو الجريمة الأولى .

٢. معتادو الإجرام .

٣. المجرم الخطر .

٤. المجرم المنضم لمنظمة إجرامية .

٥. الإرهابيون .

٦. المجرمون الدوليون .

ويتم رصد معلومات مكتملة عن المجرمين في شكل (كروت جنائية) أو (ملفات خاصة) تحتوي على جميع المعلومات الخاصة بالمجرم منذ ميلاده وحتى وفاته وفقاً للبنود التالية : -

- المعلومات الأولية .
- نبذة تاريخية عن حياة المجرم .
- ملخص للجرائم وطريقة ارتكاب الجريمة .
- الجرائم التي اشترك فيها المجرم أو اتهم بارتكابها ولم تتم إدانته فيها .
- تحركاته خارج السجن .
- رقم بطاقة الأسلوب الإجرامي .
- الكاتبات المتعلقة بالمجرم .

ثانياً : قسم تسجيل أسلوب الجريمة :

يتولى هذا القسم جمع المعلومات حول طرق ارتكاب الجريمة ويتم تصنيف طرق ارتكاب الجريمة بأسلوب علمي .

ثالثاً : قسم تسجيل الأشياء المتعلقة بالجريمة :

ويشمل الأشياء المسروقة المضبوطة والمفقودة .

رابعاً : قسم الصور الجنائية :

خامساً : قسم النشرة الجنائية :

عمليات التسجيل الجنائي :

إن عمليات التسجيل الجنائي تنحصر في خطوات ثلاث :

الأولى : رصد المعلومات وهذه المعلومات تتناول :

١. تسجيل بيانات ، ومعلومات عن الأشخاص الذين يتهمون في قضايا جنائية حسب تخصصهم وأسلوبهم الإجرامي ، ودرجة خطورتهم .

٢. تسجيل بيانات ومعلومات خاصة عن الأشخاص ، والأشياء والأماكن التي تتصل بأي نشاط إجرامي .

٣. تسجيل بيانات عن الجثث المجهولة ، وكذلك الأشخاص الغائبين والمفقودين، وفاقدي الذاكرة .

٤. تسجيل أوصاف الأشياء التي تضبط ، أو الأشياء المبلغ بسرقتها ، أو المفقودة، أو المعثور عليها .

٥. عمل بيان بالأشخاص المطلوب ضبطهم لأي سبب كان .

٦. إعداد البيانات عن الأشخاص المسجونين في قضايا جنائية ، وتاريخ دخولهم السجن ، والتاريخ المقرر لخروجهم .

الثانية : وضع نشرة دورية لرجال الشرطة بالأشخاص المطلوب ضبطهم وكذلك الأشياء المبلغ بسرقتها أو فقدها ، والأشياء المعثور عليها وكذلك الأشياء المطلوبة كدليل إثبات في بعض القضايا .

الثالثة : الكشف عن هذه المعلومات عن طريق الاشتباهات ، إذ تحفظ هذه المعلومات بالطريقة الفنية التي تمكن من الاستفادة منها في الوصول إلى الجناة .

نظرية الأسلوب الإجرامي :

التسجيل الجنائي مبني على أساس أن لكل مجرم تخصص بحكم الظروف والملابسات المحيطة به في ارتكاب نوع معين من الجرائم وبطريقة مميزة . فالمجرم كغيره من البشر يتخذ لنفسه عادات ثابتة لا يحيد عنها في طريقة ارتكابه للجريمة(كامل ،ص ٢١٧- ٢٢٠).

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها :

سيطرة العادة واختلاف العقول – درجات التعليم – واختلاف التكوين البدني والاستعداد الشخصي – والبيئة – وكذلك تفاوت الإمكانيات ودرجة الخبرة ومدى إيمانه بنظرية التشاؤم والتفاؤل .

فالمجرم الذي ينجح في إتمام الجريمة الأولى بالصورة التي رسمها لنفسه تدفعه إلى الرغبة ونشوة النجاح إلى تكرارها في مكان مماثل وفي وقت مشابه وبنفس الطريقة التي اتبعها في جريمته السابقة – والتي سرعان ما يألفها ويعتاد عليها – وهذا التكرار هو ما يجعل المجرم متخصصاً في نوع معين من الجرائم .

لذلك برزت الحقيقة العلمية التي أكدها الواقع العلمي ومفادها أن شخصية المجرم وأسلوبه الإجرامي أمران متلازمان كل منهما يرشد إلى الآخر .

وهذا الأسلوب يظل لصيقاً به ويصبح العلامة المميزة له وبذلك يمكن الاهتداء إلى الجاني عن طريق رصد أساليب ارتكاب الجرائم ونسبة كل منهما إلى مجرم معين أو مجموعة معينة من المجرمين في ضوء سوابقهم واتهاماتهم التي تسفر عن دائرة بحث تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى مرتكب الجريمة.

ولهذا يعد الأسلوب الإجرامي بمثابة البصمة النفسية الواضحة والدالة على الفاعل وخاصة إنه يحدد الفاعل الأصلي والشركاء والأدوار التي قاموا بها .

فوائد تسجيل الأسلوب الإجرامي :

لنظام الأسلوب الإجرامي فوائد عديدة بالنسبة للبحث الجنائي وتحقيق أهداف منع الجريمة وتتمثل في التالي :

- التوصل إلى معرفة مرتكبي الجرائم من بين المجرمين المعتادين والذين لهم أساليب إجرامية معروفة مسجله .
- حصر عدد المجرمين الذين يرتكبون الجرائم مما يساعد في إعداد إحصائيات جنائية بعدد المجرمين المؤثرين على حجم الجريمة .
- معرفة الجرائم الفردية والجرائم المرتكبة بواسطة المجهولين بإزالة أسبابها وتأمين الأهداف .
- تسهيل المراقبة وضبط الجناة من بين المشتبه فيهم .
- إجراء البحوث الجنائية العلمية .
- تأمين المعلومات والآثار المادية التي تجمع من مسرح الجرائم المرتكبة بواسطة مجهولين .

ومما سبق ذكره عن دور التحريات والبحث الجنائي في كشف الجرائم بعد وقوعها فإنه لا يمكن القول أن للبحث الجنائي مقاييس محددة يقاس بها نجاحه أو فشله في كشف الجرائم ، فبقاء جريمة دون التوصل إلى فاعلها ليس دليلاً على قصور البحث الجنائي ، كما أن التوصل إلى الجاني لا يعني بالضرورة أن البحث الجنائي كان ناجحاً ،وإنما يوصف البحث بالنجاح إذا كشف عن كل ما يمكن الوصول إليه من معلومات أولية .

المطلب الثالث

مشروعية الأعمال التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثرها على الأداء

❖ تعريف المشروعية :

في الواقع أن الأمر لا يقف عند ممارسة إدارة التحريات والبحث الجنائي لأعمالها إذ لابد أن تكون هذه الأعمال والإجراءات خاضعة لمبدأ المشروعية وقد أشار كامل ، ٢٠٠٤م إلى أن مبدأ المشروعية مبدأ عام تخضع له الدولة بجميع سلطاتها الثلاث سواء السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية، وحيث أن جهاز الشرطة هو أحد أجهزة السلطة التنفيذية فإنه وكغيره من الأجهزة يخضع لمبدأ المشروعية . ويقصد بمبدأ المشروعية خضوع جميع أجهزة الدولة للقانون وبالتالي فإن إدارة التحريات والبحث الجنائي خاضعة في كافة أعمالها وتصرفاتها لمختلف القواعد القانونية الملزمة لها والتي تحدد الصلاحية أو الاختصاص في ممارسة العمل وكذلك تحدد كيفية ممارسة هذه الاختصاصات بالشكل والشروط التي نص عليها القانون .

ومن الضروري مراعاة مبدأ المشروعية عند القيام بأي من أعمال البحث الجنائي سواء الأعمال الوقائية أو الأعمال الضبطية ، بحيث تكون هذه الأعمال داخلة ضمن إدارة التحريات والبحث الجنائي وإن يتم أداء تلك الأعمال وفق الشروط والشكل الذي تحدده الأنظمة والتعليمات واللوائح لأن أي مخالفة لمبدأ المشروعية يؤدي إلى بطلان تلك الأعمال والإجراءات وبالتالي بطلان جميع القضايا التي تم ضبطها وإفلات المجرم من العقوبة وما يترتب على ذلك من ضياع وإهدار للوقت والجهد .

ويبرز هذا مدى أهمية مراعاة الالتزام بالتعليمات عن أداء أي من إجراءات الوقاية من الجريمة أو إجراءات كشف الجريمة وضبط مرتكبيها حتى تكون هذه الإجراءات سليمة وصحيحة وتؤدي الغرض المنشود منها وحتى لا تتسم بالبطلان

شروط صحة التحريات :

حتى تكون أعمال وإجراءات البحث والتحري / مشروعة وصحيحة فإنه لابد من توفر عدد من الشروط ، وقد حدد (كامل ، ٢٠٠٤) هذه الشروط في أربع أمور رئيسية هي كما يلي :

١. ضرورة توافر الاختصاص والصلاحية بممارسة وإجراء التحري وذلك بأن يكون للقائم بأعمال التحري الحق في ممارسة التحريات بموجب القانون والنظام وأن يكون ذلك من مسؤولياته وواجباته . وكذلك عدم مزاولة التحريات منطقة أو مكان خارج نطاق اختصاص الباحث الجنائي النطاقي وكذلك عدم إجراء التحريات حول مجال يخرج من نطاق اختصاصه النظامي أو مكان عمله فإذا واجه الباحث الجنائي موقفاً أو قضية خارج نطاق اختصاصه أو مكان عمله فإنه يقوم بإحالة الموضوع إلى جهة الاختصاص .

٢. إجراء ومزاولة التحريات بالوسائل المشروعة :

لرجل البحث الجنائي مطلق الحرية في اختيار الوسائل المناسبة لإجراء التحريات اللازمة من مراقبة أو تفتيش أو تنكر ... الخ

وذلك بالصورة التي يمكن من خلالها الوصول إلى أحسن النتائج إلا أنه يجب أولاً استيفاء الشروط القانونية لهذا الإجراء فمثلاً في عمليات المراقبة لابد من الاستئذان من الجهة المختصة وأن يتم إجراء المراقبة في الفترة الزمنية الصادرة بها الإذن وكذلك الحال بالنسبة لإجراءات التحري الأخرى .

ولا يوجد هناك قيود على كيفية إجراء التحريات من قبل رجل البحث الجنائي سوى مراعاة عدم التعرض أو المساس بحريات الآخرين ومساكنهم وعدم المساس بالنظام العام وحسن الآداب .

٣. إثبات التحريات في تقرير مكتوب . وذلك من أجل ضمان مشروعية الإجراء والوسائل المستخدمة وقد يكون هذا الإجراء في وثيقة رسمية تشكل دليلاً يستند عليه .

٤. ضرورة وجود الدلائل على جدية التحريات وكفايتها . حيث لابد للباحث الجنائي من إقناع القضاء وكذلك الإدعاء العام بصحة وسلامة وكفاية الأدلة والنتائج لتوجيه الاتهام .

ومن الدلائل التي تشير إلى جدية هذه التحريات أن تكون الأماكن والأشياء وأسماء الأشخاص مكتوبة ومثبتة بطريقة صحيحة ودقيقة لأن الخصائص في ذلك تعكس عدم الاهتمام بإجراء التحريات وعدم جديتها .

ومن ذلك أيضاً أن تكون التحريات استغرقت الوقت المحدد والمدة الكافية للتأكد منها .

وأن يتم رفع نتائج التحريات في الوقت المناسب بدون تأخير ومن الأمور التي تثبت كذلك جدية التحريات أن يطلع عليها رؤساء الباحث الجنائي وأن يوقعوا على نتائج هذه التحريات حتى يثبت ذلك متابعتهم ومعرفتهم بالإجراءات.

ولابد كذلك للباحث الجنائي من تحديد مصادر المعلومات حتى تكون هذه التحريات والنتائج وقائع ثابتة وصادقة بعيدة عن الأقاويل أو الإشاعات أو الأوهام أو التجني .

المطلب الرابع : معوقات الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي :

تناول الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة تعريف المعوقات بشكل عام وبعض المفاهيم حول المعوقات . وسوف يتم الحديث في هذا المبحث عن أهم المعوقات التنظيمية والسلوكية التي تؤثر على الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي وذلك على النحو الآتي :

أولاً : المعوقات التنظيمية :

وهي المعوقات الناشئة عن طبيعة التنظيم داخل المنظمة من حيث اختلاف السياسات والأهداف والاستراتيجيات ومن حيث الأدوار التي تقوم بها.

وهي جميع العوامل والمؤثرات التنظيمية السلبية في المنظمات الإدارية التي تؤدي إلى تدني مستوى أداء العاملين .

وأهم المعوقات التنظيمية الأتي :

١-قصور الهيكل التنظيمي :

يمثل الهيكل التنظيمي الإطار العام الذي يحدد المستويات الإدارية والوحدات الإدارية التي يتضمنها كل مستوى ونوعية العلاقة التي تربط هذه الوحدات .

وعليه " فإن قصور الهيكل التنظيمي في تحديد الوظائف والاختصاصات إنما يؤدي إلى العشوائية في ممارسة الأدوار نتيجة عدم وضوح داخل الهيكل التنظيمي وبالتالي التأثير على العاملين وشعورهم بالضغوط الوظيفية نتيجة لغموض الدور الذي يقومون به " . (محمد ، ١٩٨٣ ، ص ١٤٩)

٢-عدم توافق التخصص مع طبيعة العمل :

إن عدم توافق التخصص مع طبيعة العمل الذي يقوم به الفرد قد يتسبب في شعوره بالإحباط نتيجة لتكليفه بمهام وظيفية لا تتفق مع قدراته وإمكانياته وبالتالي تجعله أمام أمرين إما المبالغة في العمل من أجل زيادة

الإلمام بمهام الوظيفية التي كلف بها وإما الإحجام عن العمل نتيجة لتأثره النفسي وكلاً من الأمرين يعدان من عوائق الأداء .

٣-التجمد الوظيفي :

يعرف التجمد لغة بأنه مأخوذ من التصلب فيقال جمد وجموداً .. فالماء متماسك أجزاؤه ، فصار جليداً أو متجمداً ، والجامد ملا ينمو ولا حياة له كالحجر .

أما اصطلاحاً فيعرف " بأنه بقاء الموظف في مرتبته الوظيفية لمدة تزيد عما هو مقرر له نظاماً ويرجع ذلك لعدة أسباب " (محمد ، ١٥٣) .

أ) أسباب تتعلق بالموظف :

١) عدم حصول الموظف على المؤهلات الكافية والتي تتيح له الترقية ، فأنظمة الخدمة المدنية تحتم على الموظف الحصول على مؤهلات معينة أو الانتظام في عدة دورات في مجال عمله الوظيفي .

٢) عدم تناسب المؤهل الدراسي مع مجال الوظيفة التي يشغلها الموظف مما يجعله لا يبدع فيها .

٣) عدم حصول الموظف على النقاط المطلوبة والتقدير الجيد ، وكذلك حصوله على إنذارات وعد انضباطه في العمل مما يجعله في موضع الملاحظة دائماً .

ب) أسباب تتعلق بالمنظمة :

هناك عدة أسباب ترجع إلى المنظمة تؤدي إلى التجمد الوظيفي ، ومنها :

١) عدم وجود وظائف شاغرة في المنظمة التي يعمل فيها الموظف ، إما بسبب انعدام الوظائف التي تتناسب ومسمى وظيفته ، أو خلو المنظمة من الإمكانات الوظيفية .

٢) التكدس الوظيفي في المنظمة الأمر الذي يجعل فرصة الموظف في الترقية خلال المدة الزمنية المقررة ضعيفاً ، بحيث يظل بعض الموظفين – في معظم الأحيان – وفي وظائفهم مدة تتراوح من سبع إلى عشر سنوات .

٣) سوء العلاقة بين الإدارة والموظف : الأمر الذي يجعل العلاقة يشوبها التوتر والإحساس بعدم الراحة مما يجعل تقاريره الدورية سيئة وهذا يؤدي بالتالي إلى عدم ترقيته وتجميده في المرتبة التي يشغلها .

٤) ضعف القيادات الإدارية التي هي صوت المنظمة في المطالبة بحقوق الموظفين، وحيث أن كثيراً من القادة لا يهتم إلا بنفسه ، فهو يبحث عن الترقية لنفسه وفي سبيل ذلك فهو مستعد لبذل كل الجهود حتى لو أدى ذلك إلى عدم ترقية مرؤوسيه

٤-معوق التدريب :

وهو عدم الحرص والاهتمام بتأهيل وتدريب العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي على أعمال البحث الجنائي ومعرفة كل ما يستجد عن الجريمة وطرق مواجهتها وكذلك عدم تدريب العاملين على استخدام الحاسبات الآلية والوسائل التقنية الحديثة .

٥-معوق المتابعة وتقييم الأداء :

ويقصد به عدم القيام بشكل مستمر وصحيح بمتابعة العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي ومعرفة كيفية متابعتهم بواجباتهم وأدوارهم الموكلة إليهم سواء من خلال المتابعة الميدانية لهم أو من خلال التقارير والإحصائيات الجنائية لما تم إنجازه .

ثانياً : المعوقات السلوكية :

هي جميع المعوقات والعوامل والمؤثرات السلوكية التي تؤدي إلى تدني مستوى الأداء وتتعلق هذه العوامل بسلوك العاملين بالمنظمات .

ومن أهم المعوقات السلوكية الأتي :

١-طبائع الأفراد السلبية :

تمثل طبائع الأفراد السلبية مدى عوائق الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي فالطبيعة البشرية متباينة من شخص إلى آخر وعليها يتوقف تحديد شخصية الفرد وأسلوب تصرفه وسلوكه حيال المواقف المختلفة . فمثلاً الانطواء وهو ميل الفرد إلى العزلة عن الآخرين إما بسبب تكوينه الشخصي وإما بسبب الظروف الاجتماعية والبيئة التي تحيط به وتجعله بعيداً من زملائه في العمل أو الأشخاص الآخرين وهناك أيضاً من يتصف بالخوف الشديد والجبن سواء الآخرين من أماكن معينة فالأماكن المرتفعة أو الأماكن المظلمة وعكس ذلك المتهور وغير المتعقل في التعامل مع المواقف ومن الطبائع السلبية الهامة الكذب واختلاف المواقف والأحداث وتزييف الحقائق والمعلومات . حيث أن هناك من الأفراد من لديه حب الظهور والبروز وهي ما يدفعه إلى الكذب والأولاد بمعلومات غير صحيحة ومختلفة عن الواقع .

وفي جميع هذه الأحوال نجد أن الطبائع الشخصية السلبية ذات تأثير على الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي .

٢-تباين الإدراك والفهم :

يختلف إدراك العاملون وفهمهم للمواقف والأحداث والوقائع التي يواجهونها وفقاً لمشاعرهم وسلوكهم وخلفيتهم السابقة ودرجة ذكاءهم والمراكز الوظيفية التي يشغلونها ولقيمهم وعاداتهم وهذا الاختلاف قد يكون له تأثير إيجابي على الأداء كما أنه قد يؤثر أيضاً سلباً على الأداء .

ضغط العمل :

على الرغم من اهتمام الكثير من الباحثين بموضوع الضغط بشكل عام وضغط العمل بشك خاص إلا أن هناك تباين في وجهات نظر هؤلاء الباحثين حول تحديد تعريف موحد لضغط العمل نظراً لارتباطه بالكثير من العلوم (كالطب وعلم النفس والسلوك التنظيمي) ونتيجة لهذا الاختلاف فقد وردت عدة مفاهيم لضغط العمل فهناك من يرى أن كلمة الضغط تشير إلى " مجموعة من المتغيرات الجسمية والنفسية التي تحدث للفرد في ردود فعله أثناء مواجهته للمواقف المحيطة التي تمثل تهديداً له . وضغط العمل يعكس التوافق الضعيف بين الفرد والمواقف التي يتعرض لها في محيط عمله " (عسكر ، ١٩٨٨ ، ص٩)

كما يعرف الضغط بأنه تأثير داخلي لدى الفرد ينجم عن التفاعل بين قوي ضاغطة ومكونات الشخصية ، وقد يؤدي إلى اضطرابات جسمية أو نفسية أو سلوكية لديه تدفع إلى الانحرافات عن الأداء الطبيعي أو يؤدي إلة حفزه لتحسين الأداء " . (محمد ، ١٩٩٢ ، ص٧٤)

ويعرف أنه " عبارة عن الاستجابة غير المحددة التي تصدر من الإنسان في مواجهة أي مثير قد يوجه نحوه ، ويضيف أيضاً أن الاستجابة الناتجة عن تلك الضغوط تتبع نمطاً يسمى نمط التكيف العام ، أي ردود الأفعال التي يظهرها الفرد في مواجهة المثيرات التي يتعرض لها تهدف إلى مساعداته على التأقلم مع مسببات الضغط التي يواجهها " . (سيلاي Selye ، ١٩٦٤ ، ص٢٨)

وباستعراض هذه المفاهيم التي تناولت ضغط العمل يتضح للباحث أن ضغط العمل في المنظمات ما هو إلا نتيجة لبعض لمواقف الضاغطة (المثير) التي يتعرض لها الأفراد في حياتهم العادية أو العملية والتي تؤثر على أدائهم سلباً أو إيجاباً نتيجة لاستجابتهم لها ، هذه الاستجابة تختلف من فرد إلى آخر بحسب الفروق الفردية بينهم وبحسب نوعية المثيرات التي يتعرضون لها .

مصادر ضغوط العمل :

أوضحت العديد من الدراسات إلى تنوع مصادر الضغوط داخل العمل حيث تناولت البيئة الداخلية والخارجية والفرد نفسه باعتبارهما من المصادر الرئيسية المسببة للضغوط وعليه فقد تباين تركيز تلك الدراسات على مسبب دون غيره حسب اهتمام الباحثين " كما كشفت أيضاً الدراسات السلوكية عن تأثير البيئة التنظيمية على ما يعانيه الفرد من ضغوط داخل العمل ، وأوضحت أن هناك تباين في هذا التأثير تبعاً لتباين التنظيمات التي تنشأ فيها تلك الضغوط " (النمر ، ١٩٩٤: ١٢) .

وفي هذا الصدد سوف يتناول الباحث مصادر الضغوط التي يعتقد أنها الأكثر أهمية في التأثير على الأفراد مقارنة مع غيرها من المصادر على النحو التالي :

١-كمية العمل :

تعتبر كمية العمل الذي يقوم به الفرد أحد المؤشرات الحقيقية للضغوط التي يتعرض لها في بيئة العمل ، فالعمل الزائد عن طاقات الفرد يتطلب منه زيادة في الجهد المتواصل والعمل لساعات طويلة دون التمكن من أخذ فترات راحة خاصة إذا كان هذا العمل يتطلب من القائمين به الإنجاز في وقت محدد ، هذه الزيادة في كمية العمل تعرض الأفراد للأخطاء المهنية والمسائلة من قبل قياداتهم وبالتالي تجعلهم عرضة للضغوط .

كذلك فإن قلة العمل الموكل للفرد القيام به يعد مصدراً من مصادر الضغوط الوظيفية حيث أن قلة العمل مقارنة مع قدرات الفرد وإمكانياته تشعره بأنه غير مرغوب فيه أو غير موثوق به وبالتالي تجعله غير مبال نتيجة للإحباط الوظيفي . وتأكيداً لذلك فقد قام كابلن Caplan (١٩٧٨ : ٣٩٥) بعمل دراسة لتحديد طبيعة العلاقة بين حجم العمل ومستوى الضغوط التي يتعرض لها الأفراد في بيئة العمل ، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط

بين هذين المتغيرين تؤدي في النهاية إلى زيادة ضربات القلب وارتفاع ضغط الدم.

٢-نوعية العمل :

من الصعب أن نجد وظيفة في مجتمعنا المعاصر خالية من الضغوط إلا أن هناك بعض الوظائف تعاني من ضغوط العمل أكثرها من غيرها ، " فالوظائف التي تتطلب من شاغلها اتخاذ قرارات حاسمة هامة في ظل عدم التأكد أو الوظائف التي تتطلب قدراً ضئيلاً من التحكم والرقابة أو التي لا يستطيع شاغلها تنفيذ المهام المسندة إليه غالباً ما ينتج عنها مستوى عال من الضغوط " (عسكر ، ١٩٨٨ ، ص١١)

وفي المجال الأمني تزداد حدة الضغوط نتيجة المهام الأمنية التي تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة قد تقيد حريات بعض الأفراد مما يجعل رجال الأمن يعانون من الضغوط العالية حيث " أن العاملين في المجال الأمني أكثر عرضة للضغوط عن غيرهم من العاملين في المهن الأخرى . كما أن ضابط الأمن يكون تحت ضغط أو إجهاد لا يماثله فيه أي متخصص آخر (سومود بفيلا Somod Villa ١٩٧٠ ، ص٢١)

غموض الدور :

غموض الدور هو افتقار الفرد للمعلومات اللازمة التي تمكنه من أداء الأعمال المطلوب منه بصورة سليمة ، فنقص المعلومات التي تبين للفرد حدود مسئولياته داخل الإدارة التي يعمل بها أو المعلومات التي توضح سياسات المنظمة وأهدافها بشكل عام تجعله غير متفهم للدور المطلوب منه نتيجة للغموض الذي يمر به ، هذا الغموض يعرضه لكثير من الأخطاء الوظيفية التي تسبب له إرباكاً في العمل وبالتالي الضغوط المهنية .

وللتعرف على أسباب غموض الدور بين هيجان (١٩٩٨ : ٧٤) أن أسباب غموض الدور تمكن في أربعة أسباب هي :

أ - عدم إيصال المعلومات الكافية إلى الموظف فيما يتعلق بالدور المطلوب منه في العمل خاصة من القادة المشرقين ، هذا الخلل في المعلومات الذي كثيراً ما يحدث مع الموظف الجديد يجعله غير متأكد من الدور المطلوب منه القيام به في المنظمة .

ب - تقديم المعلومات الغير واضحة أو المشوشة من قبل القائد إلى المرءوسين خاصة حينما تحمل هذه المعلومات مصطلحات فنية غير مألوفة للموظف.

ج - عدم وضوح السلوكيات التي تمكن الفرد من أداء الدور المتوقع منه ، حيث يسند إليه مهام غير واضحة في كيفية التنفيذ .

د - عدم وضوح النتائج المترتبة على الدور المتوقع من الفرد وذلك كما هو الحال عندما يتجاوز الفرد الأهداف المطلوبة منه أو يخفق في تحقيقها أو أن تتحقق بطريقة غير مألوفة في المنظمة .

٤-صراع الدور :

يعتبر صراع الدور من الأسباب المؤدية لضغوط العمل ويحدث هذا الصراع للأفراد من خلال طرق متعددة فقد ينشأ صراع الدور حينما يكون هناك تعارض في مطالب العمل من حيث الأولويات كأن يطلب الرئيس من المرؤوس إنجاز بعض الأعمال التي يعتقد أنها ليست ذات أهمية تستدعي الإنجاز الفوري مقارنة مع غيرها .

كما يحدث صراع الدور حينما يكون هناك تعارض بين مطالب الزملاء في العمل مع تعليمات المنظمة كأن يطلب زميل من الآخر إنجاز بعض الأعمال التي تجعله يخرج عن مهامه وواجباته الوظيفية . كما قد يحدث صراع الدور حينما يكون هناك تعارض بين قيم الفرد ومتطلبات المنظمة نتيجة لعدم قدرته على التوفيق بين ما يطلب منه وما هو ملتزم به وقد تكون وظيفة الفرد تتطلب منه العمل لساعات طويلة أو السفر أو المناوبات الليلية

فينشأ صراع بين هذا الدور وبين دوره كرب أسرة . هذا الصراع يؤدي إلى آثار سلبية على الأفراد العاملين وعلى المنظمات التي يعملون فيها .

أن صراع الدور يعزز تأثيرات متباينة على سلوك الفرد داخل المنظمة التي يعمل بها تتمثل في عدم المشاركة وفي الرضاء الوظيفي والانتماء التنظيمي وفي التغذية العكسية والتي تؤثر على أدائه اليومي " . (النمر ، ١٩٩٤ ، ص١٣)

٥-سوء العلاقات في العمل :

تتكون المنظمات على اختلاف أنواعها من مجموعة الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض للتحقيق أهداف المنظمة ، هذا التفاعل ينشأ عنه أنواع مختلفة من العلاقات ، فهناك علاقة بين القائد والمرؤوس وهناك العلاقة بين المرؤوسين فيما بينهم ، هذه العلاقة قد تكون أحد مصادر ضغوط العمل التي يتعرض لها الأفراد في المنظمات ، فالقائد المتسلط أو الانطوائي أو المركزي تكون العلاقة التي تنشأ بينه وبين أفراده علاقة رسمية هذه العلاقة قد تضيق من خلالها قنوات الاتصال فتحجب بالتالي بعض الأوامر والتعليمات عن المرؤوس وكذلك قد تمنع بعض المعلومات التي توضح تنفيذ الواجبات عن القائد مما يؤثر على الأداء داخل المنظمة ويزيد من حدة الضغوط لدى الأفراد كذلك العلاقة بين المرؤوسين إذا قامت على التخوف والحذر نتيجة لوجود تنافس على المناصب القيادية فيما بينهم فإن هذه العلاقة تزيد من التنافر وتسبب ظهور الصراعات داخل المنظمة وبالتالي تعرض العاملين لضغوط المختلفة .

٦-فقدان البيئة المناسبة للعمل :

تؤثر بيئة العمل المادية على العاملين وتزيد من حدة الضغوط التي يتعرضون لها فالمكاتب الضيقة التي يزدحم فيها العاملون أو التي تكون إضاءتها غير مناسبة أو التي تفتقر إلى التجهيزات الملائمة والتهوية الجيدة أو

القريبة من مصادر الضوضاء تسبب عدم ارتياح العاملين وبالتالي تكون سبباً في زيادة حدة الضغوط التي يتعرضون لها وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن بيئة العمل المادية تسبب الضغوط للأفراد " فالضوضاء واختلاف درجات الحرارة والصوت الناجم عن البيئة الداخلية للعمل تسبب الضغوط للأفراد العاملين في المنظمات .(سلي Selye ، ١٩٨٤ : ٢٥) " كما أن معدل الأخطاء بين الأفراد العاملين في المنظمات يتزايد نتيجة للزيادة في درجات الحرارة في محيط العمل وأن ذلك يؤدي إلى بطء الأداء " . (ماكلورات Mclorath ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥)

المطلب الخامس

الآليات اللازمة لتفعيل الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي

تعريف الآليات :

يقصد بالآليات الوسائل والأساليب اللازمة لتطوير وتحسين وتفعيل أداء العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي .

وسوف يتناول الباحث في هذا الجانب أهم الآليات اللازمة لتطوير الأداء وذلك على النحو التالي :

أولاً : التدريب :

يعد التدريب عنصراً أساسياً للتنمية وأحد أهم محاورها الأساسية في عصرنا الحاضر فهو الاستثمار الحقيقي للموارد البشرية من خلال تطوير الأداء البشري الذي ينعكس بدوره على مستوى أداء المنظمات باختلاف أنواعها ، ولذلك فمعظم دول العالم اهتمت بالتدريب وأنشأت له مراكز ومعاهد متنوعة للقطاعات العامة والخاصة ذلك أن أية منظمة تسعى لتحقيق أهدافها يجب أن تهتم بتدريب العاملين بها فالتدريب يساعد على تحسين الأداء وتنميته المهارات وزيادة قدراتهم .

" ولذلك احتل التدريب مكان الصدارة في عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية على السواء من أجل تنمية مهارات العاملين بها يتلاءم مع متغيرات العصر ومستجداته ، حتى يتمكنوا من إنجاز تحقيق الأهداف المنشودة للفرد والمنظمة والتنظيم ، ومع النمو المطرد في نظم المعلومات ومع التطور التقني في أساليب الإنتاج ومع الاهتمام المتزايد بالعنصر البشري في العملية الإدارية ، أصبح التدريب ضرورة حتمية لإعداد وتأهيل الأفراد في أي قطاع من قطاعات المجتمع وبخاصة في المجال الأمني ، وأصبح أحد المسؤوليات الضرورية في الإدارة لكي تواكب التطور الاجتماعي والتكنولوجي المستمر وتسهم في زيادة الإنتاجية ورفع الروح المعنوية " . (سليم : ١٩٩م ، ص ٢٢٠) .

ويعرف التدريب بأنه " مجموعة الأفعال التي تسمح بإعادة تأهيل الأفراد لأن يكونوا في حالة الاستعداد والتأهب بشكل دائم ومتقدم من أجل أداء وظائفهم الحالية والمستقبلية في إطار المؤسسة التي يعملون بها " . (حسين : ١٩٩١م ، ص ١١) .

ويعرف أيضاً بأنه " عملية اكتساب المعارف والمهارات لمجموعة من الأفراد من خلال برنامج أو مجموعة البرامج التدريبية ، بغية رفع كفاءتهم المهنية والقيادية للحصول على أقصى أداء إنتاجية ممكنة " (الشاعر : ١٤١٦هـ ، ص ١٠) .

في حين يراه آخر بأنه " عملية إكساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الإنسان ، وتحصيل المعلومات التي تنقيه والاتجاهات الصالحة للعمل وللسلطة والأنماط السلوكية والمهارات الملائمة والعادات اللازمة من أجل رفع مستوى الأداء وزيادة إنتاجيته " (برعي : ١٩٩١م ، ص ١١١) .

ويعرف التدريب أيضاً بأنه " عملية منظمة مستمرة ، محورها الفرد في مجمله ، وتهدف إلى إحداث تغييرات محددة سلوكية وقتية وذهنية لمقابلة احتياجات محددة حالية أو مستقبلية يتطلبها الفرد والعمل الذي يؤديه والمنظمة التي يعمل فيها والمجتمع الكبير " (عبدالوهاب ، ١٩٨١م ، ص ١٩)

كما يعرف أيضاً بأنه " مجموعة من الأفعال التي تسمح لأعضاء المنظمة أن يكونوا في حالة الاستعداد والتأهب بشكل دائم ومتقدم من أجل أداء وظائفهم الحالية والمستقبلية في إطار منظمتهم وبيئتها " (النمر وآخرون : ٢٠٠١م ، ص ٢٦٤) .

كما يعرف التدريب بأنه " جهد منظم يهدف إلى تطوير قدرات الأفراد وتغيير سلوكهم وذلك من أجل تحقيق الأهداف المحددة سلفاً . (اليوسف : ٢٠٠٤م ، ص ١٧) .

أهداف التدريب :

يشير بعض الباحثين إلى أن الهدف الرئيس من التدريب ليس توفير الخبرات وإكساب المهارات للعاملين فحسب ، وإنما يغرس التدريب في نفوسهم الشعور بالحاجة إلى تحسين قدراتهم ومعلوماتهم وصقل مواهبهم وإحداث تغيرات مرغوبة في سلوكهم واتجاهاتهم من أجل تطوير أداءهم في العمل . (شريف وسلطان : ١٩٨٣م ، ص ١٨ – ١٩) .

كما ذهب البعض إلى تلخيص أهداف التدريب فيما يلي :

١. تحسين مستوى أداء أفراد التنظيم ، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية .

٢. تنمية معرفة أفراد التنظيم بتاريخ المنظمة وسياستها وأهدافها وإجراءات العمل فيها ، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الإدارية في التخطيط والتنظيم والتنسيق واتخاذ القرارات ، وتنمية اتجاهاتهم نحو الرغبة والدافعية للعمل والتعاون مع الزملاء والرؤساء .

٣. تغيير سلوك الأفراد لسد الثغرة بين الأداء الفعلي ومستوى الأداء المرغوب تحقيقه .

٤. تخطيط القوى العاملة والعمل على تنميتها مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع .

٥. تكوين علاقات إيجابية بين المنظمة وأفرادها وبالتالي يؤدي إلى تنمية انتماء الفرد إلى المنظمة .

٦. تحسين المناخ العام للعمل في المنظمة وتمكين أفراد التنظيم من الإلمام بالجديد في مجالات عملهم وتزويدهم بالخبرات المختلفة (ياغي : ١٩٨٩م، ص ص ٩ – ١٠) .

ثانياً : التطوير التنظيمي لإدارة التحريات والبحث الجنائي :

يعد التطوير التنظيمي أحد الأساليب الهامة لرفع كفاءة التنظيم ، وتهيئته لمسايرة التغيرات واستيعاب التحولات التي تواجهه ، وقد أعطيت لهذا المصطلح تعاريف متعددة عبر العقود الثلاثة الأخيرة التي مرت على نشأته وتطوره كما تباينت وجهات النظر لتحديد مضامينه ، ويعتبر التطوير التنظيمي من المفاهيم التي جاءت لتساهم في تطوير الأجهزة الحكومية من أجل زيادة فاعلية المنظمات الإدارية في تحقيق أهدافها النهائية فالمصطلح التطوير التنظيمي عند (French and Bell) هو " سلسلة الجهود المستمرة والبعيدة المدى الهادفة إلى تحسين قدرات المنظمة على إدخال التجديد ومواكبة التطور وتمكينها من حل مشاكلها ومواجهة تحدياتها من خلال توظيف النظريات والتقنيات السلوكية المعاصرة الداعية إلى تعبئة الجهود الجماعية وتحقيق المشاركة الفرقية واستيعاب الحضارة التنظيمية وإعادة صياغتها واعتماد البحوث الميدانية ودراسات العمل ، والاستعانة بخبراء التغيير والتطوير من داخ المنظمة وخارجها لوضع خططها والإسهام في متابعة تنفيذها" (الكبيسي : ١٩٩٨م ، ص ٣٦) .

ويعرف (Gibson) بأنه " الجهود الرامية إلى زيادة فاعلية المنظمات عن طريق تحقيق التكامل بين الرغبات والأهداف الشخصية للأفراد مع أهداف المنظمة بوضع البرامج المخططة للتغيير الشامل لكل المنظمة وعناصرها " .

ويعرف (Beckhard) بأنه " جهد مخطط ومنظم تديره القمة لزيادة فاعلية المنظمة وضمان صحتها من خلال التدخل المخطط في عملياتها بتوظيف المعرفة المتاحة بالعلوم السلوكية " (الكبيسي : ١٩٩٨م ، ص ٣٧) .

ويعرف التطوير التنظيمي بأنه " عملية للتجديد الذاتي Self-Renewal التي تسعى المنظمة من خلاله إلى بعث الحداثة ، ومنع التراجع

وإزالة الصدأ وإزاحة الجليد الذي يتراكم على النظم واللوائح أو يصيب الفرد أو تتعرض له المعدات لتظل المنظمة محافظة على حيويتها وشبابها ومصداقيتها ، وقادرة على التكيف والتجاوب مع الأزمات والظروف الصعبة لتخرج منها أقوى وأصلب شخصية وأعلى معنوية " (الكبيسي : ١٩٩٨م ، ص٣٧) .

كما عرف التطوير التنظيمي بأنه " عملية تسعى إلى زيادة الفاعلية التنظيمية عن طريق توحيد حاجات الأفراد للنمو والتطوير مع الأهداف التنظيمية باستخدام معارف وأساليب من العلوم السلوكية " (عبدالحافظ : ١٩٨٨م ، ص ٦٨) .

ومن الباحثين العرب من عرف التطوير التنظيمي بأنه " جهد طويل المدى يركز على تحسين فاعلية المنظمة ، مما يتطلب الترابط بين تحقيق أهداف مركبة تتعلق بالإنتاجية ورضاء العاملين ، ويهدف لتطوير البنية التنظيمية الصحية التي تتسم بالاتصال السريع وتبادل المعلومات والمشاركة في حل المشكلات التنظيمية " (حمور : ١٩٨٧م ، ص ٩) .

ويعرف أيضاً بأنه " أسلوب يحقق الشمولية والتكامل بين أهداف وحاجات المنظمة من جهة ، وبين أهداف الأفراد العاملين من جهة أخرى ، كما أنه يهدف إلى تحسين جميع النظم الفرعية في المنظمة ، بما فيها الأنظمة البشرية والفنية والإدارية " (دره : ١٩٨١م ، ص ٣٥) .

كما يعرف بأنه " نشاط مقصود يقوم على خطة مدروسة ويأتي نتيجة الشعور بالحاجة إلى التغيير الشامل الذي تلعبه مجموعات العمل في إحداث التغيير الذي يقوم على المعارف السلوكية التطبيقية (علي : ١٩٩٤م ، ص١١).

كما عرف التطوير التنظيمي بأنه " أداة تقنية فضفاضة وشاملة تستخدم في جميع الجوانب المنظمة ، أي أنها لم تعد تقتصر على الجانب

السلوكي أو الإنساني فحسب ، بل تشمل الهياكل والتقنية " (عصفور : ٢٠٠٢م ، ص ١٣) .

وأخيراً عرف بأنه " نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات سواء في الفرد أو الجماعة متضمناً المعلومات والمهارات والخبرات وطرق العمل والسلوك بما يؤهل المنظمة للتجديد والحيوية ومواجهة التغيرات التي تواجهها " (عبدالوهاب : ١٤٠٠هـ ، ص ٦) .

خصائص التطوير التنظيمي :

يتصف التطوير التنظيمي كأسلوب تطويري بالخصائص التالية (تركي : ١٤١٧هـ ، ص ٣٥٦) :

١. الشمولية : أن التطوير التنظيمي يتطلب الاهتمام بالقوى البشرية العاملة بالجهاز الإداري ، وكذلك التنظيم الداخلي للمنظمات ، وأساليب وطرق العمل والقوانين واللوائح المطبقة بالمنظمة .

٢. الاستمرارية : أن تطبيق التطوير التنظيمي يتطلب الديمومة والاستمرارية كما يهدف إلى زيادة الفاعلية التنظيمية وتحسين المناخ العام بشكل مستمر ودائم .

٣. التدخل المخطط : لا يمكن أن يتم التطوير التنظيمي دون تخطيط مسبق لتشخيص المشاكل بدقة لتعبئة الطاقات وتجميع الجهود المطلوبة .

٤. المشاركة : أنه يجب على جميع أعضاء التنظيم المشاركة في تنفيذ عملية التطوير التنظيمي في جميع المراحل حتى يصبحوا المصدر الرئيسي للقوة الدافعة نحو التطوير .

أسباب ومبررات التطوير التنظيمي :

- ظهور مشكلة حادة سواء على صعيد الأفراد أو الجماعات أو الأقسام الإدارية أو للمنظمة بكاملها .

- عندما تنحرف المنظمة في تطبيقاتها وممارستها عن السياسات والإجراءات المحددة لها .
- عندما تتعاظم الشكوى أو يتزايد النقد الموجه للمنظمة سواء من داخلها أو من بيئتها .
- حين تصبح أجواء المنظمة وظروفها مختلفة كلياً عما كانت عليه عند إنشائها .
- حين تتوقع المنظمات مستقبلاً يستلزم إدخال التغير الجذري في هيكلها أو تقنياتها أو حجمها .
- تعاظم التحديات الحضارية والقيمية الناجمة عن التغيرات السريعة وعدم المواكبة مع التطور المجتمعي .

وأما عن المبررات والأساليب الداعية لتبني (التطوير التنظيمي) فهي متعددة نذكر منها التحولات البيئية سواء في سوق العمل أو سوق السلع في المنظمات المتنافسة والزبائن أو في التكنولوجيا المتطورة ، وهذه جميعاً تهدد بناء المنظمة وتتطلب تحركاً سريعاً لمواجهتها كما يؤدي ظهور الأزمات (Crises) الطارئة للمنظمة إلى عدم ملائم التنظيم الحالي في ظل هذا التحول إضافة إلى التغيرات السياسية أو التشريعية للحكومة ، ويمكن القول بوجه عام أن التطوير التنظيمي هي الإستراتيجية الأكثر ملائمة لتحول المنظمة عندما تصبح أوضاعها الحالية غير قابلة للاستمرار بسبب التغيرات السريعة الحادة التي تستهدفها البيئة المحيطة بها أو الظروف الطارئة التي تهدد بقائها .

أهداف التطوير التنظيمي :

تتنوع وتتعدد أهداف التطوير التنظيمي ويمكن حصر أهم أهداف برامج تطوير المنظمات في الآتي :

١. تحسين أداء الأفراد والفرق والمنظمة .

٢. صقل المهارات الضرورية وتوفير المعلومات التي تساعد على تحسين الأداء .

٣. أهداف مؤسسية تتعلق بإنجاز أهداف التنظيم مباشرة .

٤. أهداف تتعلق بقدرة التنظيم على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية بدقة وتخطيط وتنفيذ استجابة تتكيف مع البيئة .

٥. أهداف ترتبط بالجوانب المعيارية والسلوكية والإدارية ، وتسمى " بالوعي التنظيمي " .

٦. أهداف التجديد والنمو للمنظمة .

٧. الحصول على تعاون أو تكامل بين المجموعات ذات المساهامات المتخصصة من أجل الوصول إلى أفضل جهد لتحقيق أهداف التنظيم العامة ، بينما يستمر عملها في إدارة مجالات تعاملها مع بيئاتها المتخصصة .

٨. المساهمة في زيادة دافعية الأفراد للمساهمة في تحقيق أغراض التنظيم بما يتحقق معه نوعاً من التكامل بين أغراض التنظيم وحاجات الأفراد .

٩. خلق ظروف يمكن معها كشف عوامل الصراع بقصد إداراته والسيطرة عليه .

١٠. مساعدة التنظيم في تطوير نظام مبني على سلطة الأدوار والمراكز بالإضافة لسلطة المعرفة ، أي أن يصل إلى نقطة تتخذ فيها القرارات بناء على المعلومات الواردة بدلاً من الاعتماد على سلطة المركز فقط .

١١. مساعدة التنظيم على حل مشكلاته من خلال تزويده بالمعرفة الكاملة للعمليات التنظيمية ونتائج تلك العمليات والآليات التي يمكن تغييرها (السليماني : ١٩٩٢م ، ص ٢٨) .

ثالثاً : تنمية الحوافز :

تشمل تنمية الحوافز كل الجهود الرامية لتحسين الظروف المادية والمعنوية العاملين بالمنظمات ، وقد بدأت منذ ظهور مدرسة العلاقات الإنسانية وتطورت أساليبها عبر مراحلها المختلفة ، فقد بدأت في أول الأمر تحت مسمى

دوائر النوعية (Quality Circales) لإثراء وتوسيع العمل من خلال الإدارة بالمشاركة والسلامة العقلية والمهنية للعاملين ، وقد تطورت اليوم لتصبح نظرة حضارية وفلسفية عملية تضع الإنسان في مكانه السليم وتتعامل معه بما يحميه من كل ما يسئ لإنسانيته وتحرص على إشعاره بكرامته وتحقيق ذاته من خلال توفير ظروف العمل المناسبة ، ووضع التشريعات التي تحمي وتضمن حقوقه في العمل ، وتمنع التعسف والإضرار بمصالحه ، وأخيراً فقد أصبحت تسمى بإدارة الجودة الشاملة على يد مؤسسها (ديمننغ) ، على الرغم من كثرة ما كتب ونشر وقيل عن هذه التقنية التنظيمية المعاصرة فإنها لا تزال تخضع لتطوير سريع في المنظمات الناهضة (الفرحان : ١٩٩٠م ، ص ٥١) .

والدعم المادي والمعنوي للعاملين يؤدي إلى رفع الروح المعنوية لديهم وبالتالي شعورهم بالرضى الوظيفي وبذل المزيد من الجهود .

رابعاً : دعم التحريات والبحث الجنائي بالوسائل التقنية الحديثة :

جميع المنظمات في حاجة إلى التقنية الحديثة التي تتناسب مع ظروفها وأعمالها والطرق والأساليب التي يمارس بها العمل . وإدارة التحريات والبحث الجنائي في حاجة أيضاً إلى تلك الوسائل لتفعيل قدرات وحواس العاملين والارتقاء بمهاراتهم وإكسابه القدرة على مواجهة تقدم وتطور الجريمة ووضع الحدود اللازمة لها .

وفيما يلي عرض لأهم هذه الوسائل :

١-أجهزة التسجيل الصوتي ، والاستماع عن بعد ، والتصنت :

تعني الاتصالات الشخصية المسموعة تلك التي يمكن سماعها من قبل الغير بالإذن المجردة أو باستخدام الأجهزة العلمية ، وتتمثل تلك الاتصالات المسموعة في نوعين : اتصالات مباشرة ، وأخرى غير مباشرة وهما يتعلقان بالحديث الخاص والذي نعني به كل صوت له دلالة التعبير عن معنى أو مجموعة من المعاني والأفكار المترابطة .

٢-استخدام البصريات الالكترونية التلسكوبية لأعمال المراقبة :

من الوسائل التكنولوجية المستخدمة في المراقبة والتحري والبحث الجنائي استخدام أجهزة التصوير الضوئي والتليفزيوني على اختلاف أنواعها والوسائل البصرية الحديثة تكشف سلوك الجاني وقت ارتكابه الجريمة أو الفعل حيث أن تلك الوسائل تمكن من إجراء معاينة عملية وفورية للجريمة بدون علم مرتكبها ومنظمها وتستخدم في الأماكن العامة أي لا تدخل في نطاق الحياة الخاصة للأفراد . فهي تعطي صورة صادقة وحية لما قد يحدث ، ومن أمثلة تلك الوسائل البصرية الرادارات الموجودة على الطرق السريعة والعدسات التليفزيونية التي تثبت في الأماكن العامة كالبنوك أو الساحات الكبيرة أو الأسواق والأجهزة المستخدمة في المطارات والأماكن المهمة والخاصة بالكشف عما قد يحمله المسافر أو الزائر داخل جسمه أو حقائبه . (ربيع ، ١٤١٣ ، ص ١٤٤) .

٣-الحاسبات الآلية وشبكات الربط المعلوماتية :

بفضل الحاسبات الآلية فإن طاقة تجميع وتخزين وتحليل ومحو وتغيير واسترجاع المعلومات عن الأفراد قد زادت ، وأصبحت المعلومات متوفرة تدون بسرعة ودقة مع إمكانية استرجاعها في لحظات وحفظها لفترة زمنية .

والتوسع والتطور الذي تشهده المجتمعات الحديثة في ارتكاب الجريمة قد يتطلب توفر بيانات ومعلومات متعددة ومتنوعة على أن تكون حديثة أولاً بأول . والمعلومات والبيانات اللازمة لأجهزة الشرطة التي تستخدم هذا الأسلوب العلمي في تجميع وتخزين المعلومات تدور إجمالاً حول الحياة الخاصة للمجرم ، وعلاقاته الاجتماعية ، وحياته الوظيفية أو المهنية ، ونتائج الاختبارات النفسية التي أجريت عليه ونتائج أي اختبارات أخرى ، ونظراً لضرورة أن تكون مثل هذه المعلومات حديثة بصفة مستمرة فإن الأمر يستلزم

بالضرورة مراقبة الشخص بصفة دائمة للتعرف على نشاطه واتصالاته المختلفة بالمجتمع (ربيع ، ١٤١٣هـ ، ص ص ١٤٥ ، ١٤٦) .

وبالتالي فإن دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالوسائل التقنية الحديثة ستسهم في تطوير الأداء ، إلا أنه نظراُ لمساس تلك الوسائل بحريات وحياة الآخرين الشخصية فإنه لابد من وجود ضوابط صارمة لاستخدامها وحتى يكون هذا الاستخدام مشروعاً كما سيأتي في المطلب الثالث بإذن الله تعالى حول مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات .

المبحث الثاني " الدراسات السابقة "

قام الباحث باستعراض الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت أعمال التحريات والبحث الجنائي وفقاً لتسلسلها التاريخي من الأقدم إلى الأحدث وذلك على النحو الآتي :

الدراسة الأولى :

أعدها الغانم ، مشبب عائض ،(١٤٠٩هـ) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " التخطيط لعمليات المباحث الجنائية ":

هدفت هذه الدراسة إلى :

١. توضيح أهمية التخطيط بالنسبة للشرطة وتحديد الرؤية المستقبلية لأهداف الشرطة .

٢. بيان كيفية الوصول إلى هذه الأهداف بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي ترمي لها عمليات الشرطة سواء الوقائية أو التتبعية لضبط مرتكبي الجرائم وجمع الأدلة تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة معتمد على أرقى أساليب التخطيط سواء في مجال المنع أو القبض بما يؤدي إلى نجاح المباحث الجنائية في مهامها وتحقيق السيطرة الأمنية ويزيد من قوتها ويكسف احتراماً لدى المواطنين بإتباع الأسلوب العلمي في تخطيط تلك الأعمال بدقة أكثر وبمردود إيجابي .

وقد استخدم الباحث في دراسته منهجاً وصفياً من خلال الدراسة المكتبية والإطلاع على الكتب والمراجع والمؤلفات والمحاضرات والمجلات المحكمة المتصلة بموضوع البحث مستغلاً خبرته في المجال الأمني .

وقد اعتمد على المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي عن طريق استخدام أداة الاستبانة والتحليل الإحصائي للبيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع دراسته .

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- ضرورة الاهتمام بإعداد كوادر متخصصة عن طريق وضع خطط طويلة الأجل للتدريب وضرورة التخصص لتكون مؤهلة تأهيلاً علمياً.

ب- ضرورة الاستعانة بالعلوم والمعارف والتقنيات والتوسع في استخدام الحاسبات الآلية من أجل التصدي للجريمة بمفهومها العام مما يستلزم إتباع التخطيط العلمي السليم لعمليات المباحث الجنائية ليؤدي إلى نجاح هذا الجهاز في مهامه .

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تتناول جانباً مهماً من جوانب أنشطة المباحث الجنائية وهو التخطيط المسبق لهذه الأنشطة والأعمال بينما الدراسة الحالية تتناول إجراءات وأعمال التحريات والبحث الجنائي للوقاية من الجريمة قبل وقوعها أو إجراءات ضبط الجريمة بعد وقوعها وضبط مرتكبيها .

الدراسة الثانية :

أعدها المالكي ،(١٤٠٩هـ)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " إجراءات ضبط الجريمة ":

هدفت هذه الدراسة إلى :

١. معرفة الإجراءات التي تتيحها إدارة الشرطة في مجال ضبط الجريمة .

٢. تحديد القواعد التي تحكم تنفيذ هذه الإجراءات .

٣. معرفة المشكلات التي تواجه رجال الشرطة .

٤. التوصل إلى الحلول التي يمكن أن تذلل تلك المشكلات .

❖ وقد استخدم الباحث في دراسته منهجاً وصفياً من خلال الدراسة المكتبية بأسلوب المقابلة الشخصية وقد روعي في اختيار العينات التي شملتها المقابلة أن

تكون من أهل الخبرة العريضة في هذا المجال مستخلصاً أهم المشكلات والحلول وكيفية التغلب على تلك العقبات .

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- تقسيمه لإجراءات ضبط الجريمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية أولها مجموعة إجراءات الاحتياط .

ب- كما أوضح أن لكل مجموعة مشكلات عملية تطبيقية يمكن أن يكون لها أثر في ارتفاع معدلات الجريمة .

ج- كما أوضح ضرورة التوعية لكل من المبلغ والمحقق ورجال التحري والتدريب وضرورة التوسع في توفير الخبراء وتأمين الأجهزة والمعدات اللازمة والمتابعة المستمرة من قبل الرؤساء والتعمق في دراسة القواعد والأسس والأساليب التي يتبعها رجل الأمن في مجال ضبط الجريمة وتوسيع مداركه .

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تركز على كيفية تنفيذ الإجراءات الشرطية في مجال ضبط الجريمة بعد وقوعها بينما الدراسة الحالية تتناول إجراءات البحث والتحري في مجال الوقاية من الجريمة أو ضبط الجريمة بعد وقوعها .

الدراسة الثالثة :

أعدها الحربي ، علي خلف ، (١٤١٢هـ)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " أساليب التحري ":

هدفت هذه الدراسة إلى :

١. إيضاح ما هية التحري التي تسبغ على إجراءاته ثوب الشرعية .
٢. التعرف على أحدث وسائل وأساليب التحري وأكثرها فاعلية .
٣. وضع معايير لاختيار القائمين بالتحري .
٤. التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه القائمين بالتحري .

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على تجميع واستخلاص الأفكار النظرية من خلال الإطلاع على الكتب والمؤلفات والمحاضرات والمقالات المتصلة بموضوع الدراسة مستفيداً من خبرته في مجال العمل الأمن ، كما استخدم أسلوب المسح الاجتماعي عن طريق الاستبانة وتحليل البيانات بالأساليب الإحصائية.

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- أن التحريات كي تحقق زيادة في كفاءتها وقدرتها تحتاج إلى تنمية أفراد التحري وتحسين مهاراتهم .

ب- أن تكليف رجال الأمن بالتحري وهم مجهدون يؤثر على مستوى أدائهم وضرورة الاهتمام بمصادر التحري المختلفة مع عدم تكليف رجال التحري بأعمال كثيرة ومتنوعة وضرورة إشراكهم في الإعداد والتخطيط لعملية التحري وتطوير أسلوب العمل طبقاً لتطور الجريمة .

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث أنها تركز على أساليب التحري في جرائم القتل ولم تتطرق إلى أساليب التحري في الجرائم الأخرى بينما الدراسة الحالية تتناول أنواع وأساليب التحري في مختلف الجرائم .

الدراسة الرابعة :

أعدها المطيري ، نايف فيحان ،(١٤١٢هـ)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " أثر التنسيق بين أقسام الشرطة وجهاز المباحث الجنائية في مكافحة جرائم الاعتداء على النفس والمال " :

وهدفت هذه الدراسة إلى :

١. توضح أهمية التعاون بين أقسام الشرطة وجهاز المباحث الجنائية في مكافحة الاعتداء على النفس والمال من خلال التعرف على الوضع القائم والجهود التنسيقية المبذولة في هذا المجال بهدف الكشف عن غموضها وخفض معدلات ارتكابها .

٢. تحديد الأساليب المستخدمة لتنسيق الجهود بين أقسام الشرطة وجهاز البحث الجنائي .

٣. الوقوف على أهم المشكلات التي تواجه قنوات التنسيق بما يضمن تكامل جهودها وتفاعلهما الإيجابي في مجال مكافحة بعض جرائم الاعتداء على النفس والمال .

وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل لجميع مفردات البحث مستعيناً بالدراسة المكتبية بكافة المصادر التي لها علاقة بالبحث مستخدماً (الاستمارة مع المقابلة) متأكداً من صدقها وثباتها بعرضها على محكمين مختصين وبالأساليب الإحصائية .

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها " :

أ- وجود علاقة ذات دلالة اقتصادية بين تنسيق جهود أقسام الشرطة والمباحث الجنائية وانخفاض معدلات ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال

ب- التنسيق له أهمية كبرى لدى جهازي الشرطة والمباحث لأنه يحقق الأهداف المرجوة من الجهازين ، مع أهمية

ج- ضرورة عقد دورات تتعلق بالتنسيق ، ووجود جهاز متخصص للقيام بمهمة التنسيق .

وتختلف هذه الدراسة بأنها ركزت على أنشطة المباحث الجنائية المتمثلة في التنسيق مع أقسام ومراكز الشرطة ودورة مكافحة الجريمة بينما الدراسة الحالية تتناول بالإضافة إلى التنسيق بقية الأنشطة والإجراءات الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى مكافحة الجريمة .

الدراسة الخامسة :

أعدها الحربي ، جزاء غازي ،(١٤١٧هـ) ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " دور البحث الجنائي في الكشف على الجرائم المقيدة ضد مجهول":

وهدفت هذه الدراسة إلى :

١. توضيح الحالات التي تسجل فيها الجريمة ضد مجهول ومدى استفادة رجال البحث الجنائي من مسرح الجريمة .

٢. بيان الأساليب العلمية والفنية للبحث الجنائي ومساهمتها في الكشف عن غموض تلك الجرائم وتبرز دوره كمساعد رئيسي لأجهزة التحقيق بما يقوم به من وظائف مهمة في مجال كشف الجرائم اعتماداً على تضافر الجهود بين ضباط البحث الجنائي ومصادرهم المتعددة .

٣. كيفية الحصول على المعلومات التي تؤدي للتعرف على شخصية الجاني والقبض عليه .

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوب منهج تحليل المحتوى كونه المنهج المناسب لهذه الدراسة معتمداً على الدراسة المكتبية والقضايا التطبيقية الموثقة مستفيداً من خبرته في مجال البحث الجنائي .

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- اختلاف نوع الجريمة وأهميتها باختلاف الزمان والمكان .

ب- أهمية مسرح الجريمة في كشف الجرائم وضبط مرتكبيها .

ج- ضرورة الاستفادة من الوسائل الفنية لكشف الجرائم المقيدة ضد مجهول.

وتختلف هذه الدراسة بأنها تتناول دور البحث الجنائي في كشف الجرائم بعد وقوعها وضبط مرتكبيها بينما الدراسة الحالية تناولت دور التحريات والبحث الجنائي في الوقاية من الجريمة بالإضافة إلى دورها في كشف الجرائم بعد وقوعها.

الدراسة السادسة :

أعدها مصطفى ممدوح (الفرقة الأساسية للبحث الجنائي ، الدورة ٨٣ ، بعنوان " الإطار النظري والعلمي لإدارة عمليات البحث الجنائي في جرائم السرقات":

هدفت هذه الدراسة إلى :

١. التعرف على أهم خصائص جرائم السرقات .

٢. التعرف على مهارات البحث اللازمة في جرائم السرقات .

٣. التعرف على معوقات البحث والتحري في جرائم السرقات .

وقد استخدم الباحث في الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي.

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- أهمية أعمال التحريات بالنسبة لرجل البحث الجنائي لأنها العمود الفقري لعمليات البحث الجنائي .

ب- ضرورة تدريب العنصر البشري على منع الجرائم .

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تركز على أساليب وإجراءات التحري في جرائم السرقات فقط بينما دراسة الباحث تتناول إجراءات وأساليب البحث والتحري بشكل عام في مختلف الجرائم .

الدراسة السابعة :

أعدها الحوشان ، فهد زامل ، ١٤٢١هـ ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " مدى مشروعية استخدام الأجهزة الأمنية لبعض الوسائل التقنية الحديثة في كشف الجرائم " :

هدفت هذه الدراسة إلى :

١. توضيح مدى أهمية الاستفادة من الوسائل التقنية الحديثة في كشف الجرائم.

٢. بيان الجانب القانوني فيما يتعلق باستخدام الأجهزة الأمنية لبعض الوسائل التقنية الحديثة في كشف الجرائم .

وقد استخدم الباحث في الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي لدراسة الحالة .

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- أهمية اكتساب الممارسة الفنية للتعامل مع التقنيات الحديثة .

ب- أهمية استخدام التقنيات الحديثة للكشف عن الجريمة .

ج- أهمية استخدام المباحث الجنائية للتقنيات الحديثة .

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها ركزت فقط على دور الوسائل التقنية وإسهامها في أعمال البحث والتحري بينما الدراسة الحالية تتناول الأساليب والإجراءات المختلفة الحديثة في عمليات البحث والتحري ومن ذلك استخدام الوسائل التقنية الحديثة وغيرها من الأعمال والأساليب المتنوعة .

الدراسة الثامنة :

أعدها القحطاني ، خالد مبارك ،(١٤٢٢هـ) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية " بعنوان مهارات البحث الجنائي في جرائم القتل وإسهامها في تحقيق شخصية الجنائي " :

وهدفت هذه الدراسة إلى :

١. التعرف على السمات الخاصة بجرائم القتل .

٢. التعرف على المهارات اللازمة لنجاح البحث الجنائي في جريمة القتل .

٣. التعرف على الأخطاء التي تعتري أعمال البحث الجنائي في جريمة القتل .

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع المكتبي ومن خلال دراسة عدد من قضايا القتل التي وقعت بمدينة الرياض.

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- أن جريمة القتل من أخطر الجرائم ولكن ليست أعقدها .

ب- وضع خطة البحث الجيدة ومتابعتها ضرورة للباحث الجنائي للوصول إلى المعلومات الصحيحة .

ج- أن أدلة الإدانة في جرائم القتل هي نتائج مهارات البحث .

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تتناول دور البحث والتحري في كشف غموض جرائم القتل فقط بينما الدراسة الحالية تتناول دور البحث والتحري في كشف غموض جميع الجرائم .

الدراسة التاسعة :

أعدها البقمي ، فيصل عايض ،(١٤٢٣هـ)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " مهارات البحث والتحقيق في جرائم السحر والشعوذة " :

هدفت هذه الدراسة إلى :

١. معرفة الواقع الفعلي لجريمة السحر والشعوذة في منطقة الرياض .

٢. توضح مهارات البحث والتحري اللازمة لكشف هذه الجرائم وضبط مرتكبيها.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة بتحليل المضمون لعدد من قضايا السحر والشعوذة .

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- أن جريمة السحر والشعوذة تتوازى بل تفوق غيرها من جرائم الاعتداء على النفس والممتلكات .

ب- أن بعض الممارسين لهذه الجريمة يتخذون من الدين ومظاهر التقوى غطاء يخفون وراءه عملهم .

ت- أن أهم مهارات التحري في جرائم السحر والشعوذة هو قدرة الباحث على تجنيد المرشدين والمتعاونين .

ث- من أهم مهارات البحث في جرائم السحر والشعوذة القبض على المجرم متلبساً .

وتختلف هذه الدراسة بأنها توضح دور البحث والتحري في كشف جرائم السحر والشعوذة بينما الدراسة الحالية توضح دور البحث والتحري في كشف الجرائم بجميع أنواعها وأشكالها دون التركيز على جريمة معينة .

الدراسة العاشرة :

أعدها العضيلة ، خالد ركيان ،(١٤٢٣هـ) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : بعنوان " إسهامات المباحث الجنائية في الإجراءات الوقائية من الجريمة":

هدفت هذه الدراسة إلى :

١. توضيح الدور الذي يقوم به جهاز المباحث الجنائية في الإجراءات الوقائية من الجريمة .

٢. إبراز خطورة المعوقات التي تعرقل قيام المباحث الجنائية بدورها الوقائي .

٣. تحديد المقترحات التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى أداء المباحث الجنائية في الوقاية من الجريمة .

وقد استخدم الباحث الدراسة المسحية التي تقوم على المنهج الوصفي في شقها الأول والمنهج المسحي في شقها الثاني .

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- أن للمباحث الجنائية دوراً هاماً في الوقاية من الجريمة .

ب- وجود علاقة إيجابية ضرورية بين الدور الوقائي للمباحث الجنائية في مكافحة الجريمة ورتب العاملين ومستواهم التعليمي .

ج- للمباحث الجنائية دور أساسي في الوقاية من جرائم الاعتداء على النفس والمال .

د- أن التحريات التي تجريها المباحث الجنائية لها دور هام في فعالية دور الحملات التفتيشية في الوقاية من الجريمة .

وتختلف هذه الدراسة بأنها توضح دور المباحث الجنائية في الوقاية من الجريمة بينما يتناول الباحث في دراسته دور التحريات والبحث الجنائي في الوقاية من الجريمة وكذلك في ضبط الجريمة بعد وقوعها ومعرفة مرتكبيها.

الدراسة الحادية عشر :

أعدها الروقي ، بندر حنبوج ،(١٤٢٣هـ)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " فعالية إجراءات البحث الجنائي في بلاغات المتغيبين والمتوفيين مجهول الهوية " :

هدفت هذه الدراسة إلى :

١. التعرف على أسباب ظاهرتي الغياب والجثث مجهولة الهوية .

٢. التعرف على الآثار المترتبة على هاتين الظاهرتين .

وقد استخدم الباحث أسلوب المسح الاجتماعي .

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- عدم الاستدلال على شخصية صاحب الجثة المجهولة يؤدي إلى استمرار غياب صاحب الجثة وينتج آثاراً اجتماعية واقتصادية ونفسية .

ب- عدم اهتمام المحققين باستكمال جميع بيانات النشر عن الغائبين والجثث المجهولة .

ج- عدم اهتمام الأسرة وجهات العمل بتوعية أفرادها بضرورة حمل ما يثبت شخصيتهم .

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تركز فقط على إجراءات البحث الجنائي في حوادث المتغيبين والمتوفيين مجهولي الهوية بينما

تتناول الدراسة الحالية دور وإجراءات التحريات والبحث الجنائي في جميع القضايا .

الدراسة الثانية عشر :

أعدها الحارثي ، خالد قليل (١٤٢٣) بعنوان ضوابط تحريات البحث الشرطي في مكافحة الجريمة " .

هدفت هذه الدراسة إلى :

١. بيان مصادر تحريات الشرطة في مجال جمع المعلومات .

٢. بيان مصادر تحريات الشرطة .

٣. بيان الضوابط المختلفة التي تحكم تحريات الشرطة في مكافحة الجريمة.

٤. بيان الآثار المترتبة على مخالفة هذه الضوابط .

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على دراسة الحالة لعدد من القضايا في منطقة الرياض من عام ١٤١٠هـ - ١٤٢٠هـ .

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- التحريات هي عصب عمل جهاز الشرطة .

ب- أن كل مصدر للمعلومات هو مصدر صالح للتحريات .

ج- أن الشريعة هي أول من أرسى حقوق الإنسان وأول من وضع ضوابط التحريات .

وتختلف هذه الدراسة بأنها ركزت على ضوابط التحريات والبحث الجنائي بينما تتناول الدراسة الحالية كيفية إجراء التحريات والبحث الجنائي ودور هذه الإجراءات في كشف الجرائم .

الدراسة الثالثة عشر :

أعدها الدعرمي ، عبدالعزيز عثمان ،(١٤٢٧هـ)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي بالأمن العام في مكافحة جرائم غسل الأموال ":

وهدفت هذه الدراسة إلى :

١. التعرف على إجراءات التحري والتدابير الوقائية في مكافحة جرائم غسل الأموال .

٢. التعرف على أوجه التعاون بين الأجهزة الأمنية والمصرفية المختلفة لمكافحة جرائم غسل الأموال .

وقد استخدم الباحث المنهج في دراسته الوصفي التحليلي .

ويحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى أفضل الطرق والوسائل اللازمة لمكافحة هذه الجريمة .

" وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج من أهمها ":

أ- تبادل المعلومات مع الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بمكافحة جرائم غسل الأموال والممتلكات المرتبطة بالجريمة لطلب مصادرتها .

ب- التعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك التجارية في التعرف على المعاملات المشبوهة .

وتختلف هذه الدراسة بأنها توضح دور التحريات والبحث في مكافحة جرائم غسل الأموال فقط . بينما الدراسة الحالية توضح الدور الوقائي للتحريات والبحث الجنائي في جميع الجرائم .

التعقيب على الدراسات :

باستقراء الدراسات السابقة التي قام الباحث باستعراضها يمكن عرض التعليق الآتي :

١. يتضح من خلال الدراسات السابقة مدى الاهتمام بإبراز الدور الكبير للتحريات والبحث الجنائي في نجاح العمل الشرطي بالرغم من اختلاف

وتنوع الدراسات السابقة عن بعضها في تناول موضوع " التحريات والبحث الجنائي ".

٢. تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها تتعلق بموضوع واحد وهو التحريات والبحث الجنائي ودوره الكبير في العمل الشرطي إلا أن هذه الدراسة تختلف من حيث أن الباحث يسعى بإذن الله تعالى إلى تقويم الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ومحاولة التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في أعمال التحريات والبحث الجنائي وذلك بهدف الارتقاء بهذه الأعمال . في حيث أن الدراسات السابقة تناولت فقط الدور الذي تقوم به التحريات والبحث الجنائي في العمل الأمني ودورها في كشف الجرائم وتعقب مرتكبيها وهو ما يتضح معه إن تلك الدراسات ركزت على إبراز الجوانب الإيجابية فقط لأعمال التحريات والبحث الجنائي .

٣. تختلف هذه الدراسات أيضاً عن الدراسات السابقة بأنها الدراسة الحالية يسعى من خلالها الباحث إلى بيان الدور الكبير للتحريات والبحث الجنائي في كشف الجرائم باختلاف أنواعها وأشكالها بينما بعض الدراسات السابقة تتناول جريمة واحدة ثم من خلالها توضيح دور التحريات والبحث الجنائي في كشفها مثل دراسة (الحربي ، ١٤١٢هـ ، جريمة القتل) ودراسة (البقمي ، ١٤٠٣هـ ، جريمة السحر والشعوذة) ودراسة (المطيري ، ١٤١٢ ، جرائم الاعتداء على النفس والمال) ودراسة (الدعرمي، ١٤٢٧هـ ، جرائم غسل الأموال) .

٤. يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز الدور الذي تقوم به التحريات والبحث الجنائي سواء في الجانب الوقائي قبل ارتكاب الجرائم أو في الجانب الضبطي في كشف الجرائم وملاحقة مرتكبيها بينما تناول الفضيلة ، ١٤٢٣هـ وفي دراسة الجانب الوقائي فقط ، أما الحربي ، ١٤١٧هـ ، فقد ركز إبراز دور البحث الحنائي بعد ارتكاب الجرائم .

٥. ويتضح من خلال ما تقدم – اختلاف دراسة الباحث عن الدراسات السابقة من حيث أن الباحث يسعى إلى إبراز الجوانب الإيجابية وكذلك الجوانب السلبية لأعمال التحريات والبحث الجنائي ، كما تتعدد المحاور في هذه الدراسة فبالإضافة إلى أن الباحث يتناول الجانب الوقائي والجانب الضبطي في أعمال التحريات والبحث الجنائي . فإن الباحث يسعى إلى التعرف على معوقات الأداء الأمني وإيجاد الآليات المقترحة لتفعيل الأداء .

وفي نهاية هذا الفصل يكون الباحث قد استعرض الدراسات السابقة حيث قام بتحليل مضمونها والوقوف على أهدافها ومنهجها ونتائجها وأوجه الاستفادة منها وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين موضوع الدراسة وما ستقدمه هذه الدراسة من جديد في هذا المجال بإذن الله ولم تتناوله الدراسات السابقة .

الفصل الثالث

منهج الدراسة وإجراءاتها

أولاً : تمهيد :

يتناول هذا الفصل إيضاحاً لمنهج الدراسة الذي اتبعه الباحث، وكذلك تحديد مجتمع الدراسة ووصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة البحث، والتأكد من صدق وثبات أداة البحث (الاستبانة)، والكيفية التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

ثانياً : منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بمدخله الوثائقي ، ومدخل المسح الاجتماعي . والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع ، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها ،وتعبيراً كمياً ، بوصفها رقمياً بما يوضح حجمها أو درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، وهذا المنهج لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو بل الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره (عبيدات ، وآخرون ، ١٩٨٧م، ص ص ١٨٧- ١٨٨).

سيقوم الباحث بتطبيق منهج الدراسة من خلال :

أ- مدخل وثائقي : يتم من خلاله جمع بيانات مكتبية عن طريق المراجع والمصادر والوثائق المختلفة لتكوين منظور علمي لموضوع الدراسة من خلال العرض والتحليل.

ب- مدخل ميداني : عن طريق جمع البيانات من مجتمع البحث بواسطة أداة البحث (الاستبانة) ومن ثم تحليل وتفسير المعلومات والبيانات بعد تجميعها .

ثالثاً : مجتمع الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من ضباط مراكز الشرط بمحافظة جدة وعددهم (١١٧) ضابط بالإضافة إلى الضباط والأفراد العاملين بشعبة التحريات والبحث الجنائي بمحافظة جدة الذين يمارسون أعمالهم من تاريخ بداية الدراسة الميدانية حتى نهايتها (خلال الفترة) من ١٤٢٨/١/١هـ وعددهم (١١١٤) ضابط وفرد.

رابعاً : عينة الدراسة:

نسبة لمحدودية مجتمع ضباط وقيادات الشرطة استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل مع هذه الفئة أما بالنسبة لفئة ضباط وأفراد شعبة التحريات والبحث الجنائي فأخذ منهم الباحث عينة تمثل ٥٠٪ من مجتمع الدراسة أي (٥٥٧) ضابط وفرد وبعد تطبيق أدوات الدراسة حصل الباحث على عينة مكونة من (٧٦) ضباط بأقسام الشرطة و(٨٤) ضابط و(٤٠٨) فرد من العاملين بشعبة التحريات والبحث الجنائي بمحافظة جدة.

خامساً : أداة الدراسة:

١. بناء أداة الدراسة :

بناءً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في البحث، والوقت المسموح له، والإمكانات المادية المتاحة، وجد الباحث أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة"، وذلك لعدم توافر المعلومات الأساسية المرتبطة بالموضوع كبيانات منشورة، إضافة إلى صعوبة الحصول عليها عن طريق الأدوات الأخرى كالمقابلات الشخصية، أو الزيارات الميدانية، أو الملاحظة الشخصية، وعليه فقد قام الباحث بتصميم استباناته معتمداً في ذلك علي:

١) الدراسات التي تناولت تقويم الأداء .

٢) خبرة الباحث ،

وتتكون الأستبانة من:

الجزء الأول من الأستبانة يتضمن المتغيرات المستقلة للدراسة المتعلقة بـ (العمر – المستوي التعليمي – الرتبة) وقد تم وضع هذه الفئات لفئات العينة الثلاثة (ضباط أقسام الشرطة – ضباط إدارة التحريات – ضباط صف وجنود إدارة التحريات).

الجزء الثاني من الاستبانة : يتضمن المتغيرات الأساسية للدراسة (التابعة) ويتكون من (٩٩) عبارة مقسمة على خمسة محاور وهي :-

١. محور الدور الذي تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها ويشتمل علي ٢٧ عبارة ويجاوب عليه جميع أفراد عينة الدراسة.
٢. محور قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها ويشتمل على ٢١ عبارة ويجاوب عليه جميع أفراد عينة الدراسة.
٣. محور مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر المشروعية على الأداء ويشتمل على ١٤ عبارة ويجاوب عليه فقط ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات.
٤. محور معوقات الأداء الأمني ويشتمل على ٢٦ عبارة ويجاوب عليه فقط ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات.
٥. محور الآليات المقترحة اللازمة للارتقاء بأداء إدارة التحريات والبحث الجنائي ويشتمل على ١١ عبارة ويجاوب عليه فقط ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات.

يقابل كل عبارة من عبارات المحاور قائمة تقيس مدى الموافقة و تحمل العبارات التالية :

(موافق بشدة – موافق – موافق لحد ما – غير موافق – غير موافق مطلقاً) وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو الآتي:

موافق بشدة (٥) درجات، موافق (٤) درجات ، موافق لحد ما (٣) درجات، غير موافق (٢) درجتان ، غير موافق مطلقاً درجة واحدة .

وقد تبنى الباحث في إعداد الاستبانة الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال.

٢- صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، ١٩٩٥م، ص ٤٢٩)، كما يقصد بالصدق " شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، ٢٠٠١م، ص ١٧٩). وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ – الصدق المضمون للأداة :

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وبلغ عدد المحكمين (٩) محكماً. (ملحق رقم ٢).

وفي ضوء آراء المحكمين قام الباحث بحذف بعض العبارات وإعادة صياغة بعضها وإضافة عبارات أخرى ويوضح الملحق رقم (٢) الاستبانة في صورتها النهائية.

ب – صدق الاتساق الداخلي للأداة :

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها على عينة استطلاعية عشوائية قوامها (٣٠) مفردة من مجتمع الدراسة ، وذلك من أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ، وعلى بيانات العينة الاستطلاعية قام الباحث بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للأستيانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات كل من الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية وتم تقريب الأرقام إلي رقمين عشريين للاختصار.

الجدول رقم (١)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠,٥٨	١٥	**٠,٥٦
٢	**٠,٥٩	١٦	**٠,٦٣
٣	**٠,٥٧	١٧	**٠,٦٢
٤	**٠,٥٩	١٨	**٠,٥٢
٥	**٠,٥٣	١٩	**٠,٥٧
٦	**٠,٦٤	٢٠	**٠,٥٥
٧	**٠,٦٣	٢١	**٠,٦٥
٨	**٠,٦٥	٢٢	**٠,٥٥
٩	**٠,٥٨	٢٣	**٠,٦٧
١٠	**٠,٥٠	٢٤	**٠,٦١
١١	**٠,٥٥	٢٥	**٠,٦٢
١٢	**٠,٥٩	٢٦	**٠,٥٤
١٣	**٠,٦٢	٢٧	**٠,٥٥
١٤	**٠,٦٤	-	-

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

الجدول رقم (٢)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠,٥٧	١٢	**٠,٥٢
٢	**٠,٦٦	١٣	**٠,٦٩
٣	**٠,٦٣	١٤	**٠,٥٠
٤	**٠,٦١	١٥	**٠,٥٣
٥	**٠,٦٠	١٦	**٠,٥٦
٦	**٠,٥٤	١٧	**٠,٦٨
٧	**٠,٥١	١٨	**٠,٧٤
٨	**٠,٥٠	١٩	**٠,٦٣
٩	**٠,٥٧	٢٠	**٠,٥٨
١٠	**٠,٥٩	٢١	**٠,٦٧
١١	**٠,٥٨	-	-

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

الجدول رقم (٣)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠,٥٨	٨	**٠,٦٣
٢	**٠,٧٢	٩	**٠,٦٧
٣	**٠,٧٥	١٠	**٠,٦٧
٤	**٠,٧٦	١١	**٠,٦٤
٥	**٠,٧٩	١٢	**٠,٦٨
٦	**٠,٧٩	١٣	**٠,٧٩
٧	**٠,٦٩	١٤	**٠,٧٤

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

الجدول رقم (٤)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠,٧٨	١٤	**٠,٦٤
٢	**٠,٦٦	١٥	**٠,٦٥
٣	**٠,٥٤	١٦	**٠,٦٨
٤	**٠,٥٥	١٧	**٠,٧٤
٥	**٠,٧١	١٨	**٠,٥٩
٦	**٠,٧٠	١٩	**٠,٧٦
٧	**٠,٦٣	٢٠	**٠,٧٥
٨	**٠,٦٤	٢١	**٠,٦٩
٩	**٠,٦٣	٢٢	**٠,٧١
١٠	**٠,٥٧	٢٣	**٠,٧٢
١١	**٠,٧٤	٢٤	**٠,٧٢
١٢	**٠,٧٧	٢٥	**٠,٦٩
١٣	**٠,٧٤	٢٦	**٠,٦٤

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

الجدول رقم (٥)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الخامس بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠,٦٣	٧	**٠,٦٧
٢	**٠,٥٠	٨	**٠,٧٧
٣	**٠,٨٠	٩	**٠,٨٢
٤	**٠,٧٠	١٠	**٠,٨٠
٥	**٠,٨٣	١١	**٠,٧٥
٦	**٠,٥١	-	-

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجداول (١ – ٥) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (٠,٠١) فأقل مما يشير إلى أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة ، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات أداة الدراسة ، وعليه فأن هذه النتيجة توضح صدق عبارات ومحاور أداة الدراسة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

٣- ثبات أداة الدراسة:

أما ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا إذا تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم. (العساف، ١٩٩٥م، ص ٤٣٠)، ولقياس مدى ثبات أدوات الدراسة (الاستبانة) استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ) ((Cronbach's Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث طبقت المعادلة على العينة الاستطلاعية المسحوبة سابقاً لقياس الصدق البنائي والتي تكونت من (٣٠) مفردة من مجتمع الدراسة ، والجدول رقم (٦) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (٦)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الإستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور	الترتيب
الدور الذي تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها	٢٧	٠,٩٠	٣
الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي في كشف الجريمة بعد وقوعها	٢١	٠,٨١	٥
مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر المشروعية على الأداء	١٤	٠,٩٢	٢
معوقات الأداء الأمني	٢٦	٠,٩٥	١
لآليات المقترحة اللازمة للارتقاء بأداء إدارة التحريات والبحث الجنائي	١١	٠,٩٠	٣
معامل الثبات العام	٩٩	٠,٩٥	-

يتضح من الجدول رقم (٦) أن معامل الثبات العام للاستبانة عال حيث بلغ (٠,٩٥) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

سادساً : إجراءات تطبيق أداة الاستبانة:

بعد الحصول على خطاب تعريف من المشرف يفيد بارتباط الباحث بالدراسات العليا تم الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستبيانات على أفراد عينة الدراسة ، وطلب منهم إرجاعها مرة أخرى ، ثم بعد أسبوع تقريباً تم حصر الاستبيانات التي تم جمعها حيث كان عددها (٤٨٧) استبانة ، وبعد ذلك قام الباحث بتوزيع باقي الاستبانات بنفسه وتابع الباحث عملية جمع

الاستبيانات ، واستكمال تعبئتها متابعة مستمرة ، وذلك للحصول على أكبر نسبة من المستجيبين إلى أن حصل الباحث على (٥٦٨) استبانة صالحة للتحليل واستغرق توزيع الاستبانات وجمعها قرابة (٢٥) يوم تقريباً وتم ذلك في الفصل الدراسي الثاني للعام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

وبعد ذلك تم إدخال البيانات ، ومعالجتها إحصائياً بالحاسب الآلي عن طريق برنامج (spss) ومن ثم قام الباحث بتحليل البيانات واستخراج النتائج.

سابعاً : أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها ، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها:

- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(٥- ١=٤)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي(٤/٥= ٠,٨٠) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي (العمر، ٢٠٠٢م، ص ٣٢٢):

✓ من ١ إلى ١,٨٠ يمثل (غير موافق مطلقاً) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.

✓ من ١,٨١ وحتى ٢,٦٠ يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.

- ✓ من ٢,٦١ وحتى ٣,٤٠ يمثل (موافق إلى حد ما) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.
- ✓ من ٣,٤١ وحتى ٤,٢٠ يمثل (موافق) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.
- ✓ من ٤,٢١ وحتى ٥,٠٠ يمثل (موافق بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون " ر" (Pearson Correlation Coefficient) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ، وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الصدق البنائي).
- معامل ألفا كرونباخ "Alpha Cronbach " ؛ لقياس ثبات أداة الدراسة.
- المتوسط الحسابي " Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي. (كشك، ١٩٩٦م:ص ٨٩).
- المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) " Weighted Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط موزون مرجح. (فهمي، ٢٠٠٥م:ص ١٧٨).
- تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات

متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح فيعني تركز الاستجابات وعدم تشتتها، أما إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح ، أو أعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها)، علماً بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح أقل تشتت عند تساوي المتوسط المرجح (حسن وآخرون، ٢٠٠٢م،ص ١١٥).

- تم استخدام اختبار " ف " تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف فئاتهم الوظيفية (ضباط أقسام الشرطة – ضباط إدارة التحريات – ضباط صف وجنود إدارة التحريات).
- تم استخدام أختبار شيفيه البعدي (Scheffe) للتحقق من صالح الفروق لأي فئة من الفئات الوظيفية (ضباط أقسام الشرطة – ضباط إدارة التحريات – ضباط صف وجنود إدارة التحريات)وذلك إذا ما بين أختبار تحليل التباين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه الفئات.

الفصل الرابع
تحليل بيانات الدراسة وتفسيرها

تهدف الدراسة الحالية إلي التعرف على فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي في الحد من ارتكاب الجريمة ، كما تهدف إلى التعرف على فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي في كشف غموض الجرائم وضبط مرتكبيها ، وأيضاً تهدف الدراسة إلي الوصول إلى المعوقات التي تحد من نجاح الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ومحاولة تذليل تلك الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لها ، وهدفت الدراسة كذلك إلى معرفة الفروق في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية " وقدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها باختلاف فئاتهم الوظيفية (ضباط إدارة التحريات والبحث الجنائي – ضباط الصف والجنود بإدارة التحريات والبحث الجنائي – الضباط العاملين بأقسام الشرطة)كما تهدف الدراسة إلي تقديم عدد من المقترحات والتوصيات التي يأمل الباحث خلالها الارتقاء بأعمال التحريات والبحث الجنائي وسعت الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي (ما مدى فاعلية أداء إدارة التحريات والبحث الجنائي في القيام بدورها الأمني لمواجهة تطور الجريمة ؟)، وتنبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هو الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية ؟
٢. ما مدى قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها ؟
٣. ما مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء؟.

٤. ما هي معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي من وجهة نظر العاملين؟

٥. ما هي الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي؟

٦. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية " وقدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها تعزى إلى أختلاف فئاتهم الوظيفية (ضباط إدارة التحريات والبحث الجنائي – ضباط الصف والجنود بإدارة التحريات والبحث الجنائي – الضباط العاملين بأقسام الشرطة)؟.

وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها في ضوء أسئلة الدراسة ، وأهدافها مع تفسير النتائج :

أولاً : النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة:

أ) : وصف عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة :

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة تتعلق بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد عينة الدراسة من الضباط العاملين بأقسام الشرطة متمثلة في (العمر – المستوي التعليمي – الرتبة) وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة من الضباط العاملين بأقسام الشرطة على النحو التالي :

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الضباط العاملين بأقسام الشرطة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
من ٢١ سنة إلي ٢٥ سنة	١٧	٢٢,٤
من ٢٦ سنة إلي ٣٠ سنة	١٣	١٧,١
من ٣١ سنة إلي ٣٥ سنة	٢٦	٣٤,٢
من ٣٦ سنة إلي ٤٠ سنة	١٤	١٨,٤
من ٤١ سنة فأكبر	٦	٧,٩
المجموع	**٧٦**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (٧) أن (٢٦) من عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة يمثلون ما نسبته ٣٤,٢٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة أعمارهم تتراوح من ٣١ سنة إلي ٣٥ سنة وهم الفئة الأكثر من عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة ، في حين أن (١٧) منهم يمثلون ما نسبته ٢٢,٤٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة أعمارهم تتراوح من ٢١ سنة إلي ٢٥ سنة ، مقابل (١٤) منهم يمثلون ما نسبته ١٨,٤٪ من إجمالي

عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة أعمارهم تتراوح من ٣٦ سنة إلي ٤٠ سنة ، بينما (١٣) منهم يمثلون ما نسبته ١٧,١٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة أعمارهم تتراوح من ٢٦ سنة إلي ٣٠ سنة ، و (٦) منهم يمثلون ما نسبته ٧,٩٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة أعمارهم من ٤١ سنة فأكبر.

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الضباط العاملين بأقسام الشرطة وفق متغير المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	٥٨	٧٦,٣
دبلوم عالي	١٤	١٨,٤
ماجستير	٣	٣,٩
دكتوراة	١	١,٣
المجموع	**٧٦**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (٨) أن (٥٨) من عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة يمثلون ما نسبته ٧٦,٣٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة مستواهم التعليمي بكالوريوس ، وهم الفئة الأكثر من عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة ، في حين أن (١٤) منهم يمثلون ما نسبته ١٨,٤٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة مستواهم التعليمي دبلوم عالي، مقابل (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣,٩٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة مستواهم التعليمي ماجستير ، و (١) منهم يمثلون ما نسبته ١,٣٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة حاصلين علي الدكتوراه .

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الضباط العاملين بأقسام الشرطة وفق متغير الرتبة

العمر	التكرار	النسبة
عميد	٢	٢,٦
عقيد	٣	٣,٩
مقدم	٨	١٠,٥
رائد	١١	١٤,٥
نقيب	١٦	٢١,١
ملازم أول	١٨	٢٣,٧
ملازم	١٨	٢٣,٧
المجموع	**٧٦**	**٪١٠٠**

يتضح من الجدول رقم (٩) أن (١٨) من عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة يمثلون ما نسبته ٢٣,٧٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة رتبتهم العسكرية ملازم ، في حين أن (١٨) منهم يمثلون ما نسبته ٢٣,٧٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة رتبتهم العسكرية نقيب ، مقابل (١٤) منهم يمثلون ما نسبته ١٨,٤٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة رتبتهم العسكرية ملازم أول ، بينما (١١) منهم يمثلون ما نسبته ١٤,٥٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة رتبتهم العسكرية رائد ، و (٨) منهم يمثلون ما نسبته ١٠,٥٪ من إجمالي

عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة رتبتهم العسكرية مقدم ، و (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣,٩٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة رتبتهم العسكرية عقيد ، و (٢) منهم يمثلون ما نسبته ٢,٦٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة رتبتهم العسكرية عميد.

ب) : وصف عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة تتعلق بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد عينة الدراسة من الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي متمثلة في (العمر – المستوي التعليمي – الرتبة) وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة من الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي على النحو التالي :

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
من ٢١ سنة إلي ٢٥ سنة	١٥	١٧,٩
من ٢٦ سنة إلي ٣٠ سنة	٢٢	٢٦,٢
من ٣١ سنة إلي ٣٥ سنة	١٤	١٦,٧
من ٣٦ سنة إلي ٤٠ سنة	١٩	٢٢,٦
من ٤١ سنة فأكبر	١٤	١٦,٧
المجموع	**٨٤**	**٪١٠٠**

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن (٢٢) من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٢٦,٢٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم تتراوح من ٢٦ سنة إلي ٣٠ سنة وهم الفئة الأكثر من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي ، في حين أن (١٩) منهم يمثلون ما نسبته ٢٢,٦٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم تتراوح من ٣٦ سنة إلي ٤٠ سنة ، مقابل (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٧,٩٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم تتراوح من ٢١ سنة إلي ٢٥ سنة ، بينما (١٤) منهم يمثلون ما نسبته ١٦,٧٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم تتراوح من ٣١ سنة إلي ٣٥ سنة ، و (١٤) منهم يمثلون ما نسبته ١٦,٧٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم من ٤١ سنة فأكبر.

جدول رقم (١١)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي وفق متغير المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	٦٢	٧٣,٨
دبلوم عالي	١٢	١٤,٣
ماجستير	١٠	١١,٩
دكتوراه	-	-
المجموع	**٨٤**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (١١) أن (٦٢) من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٧٣,٨٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي مستواهم التعليمي بكالوريوس ، وهم الفئة الأكثر من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي، في حين أن (١٢) منهم يمثلون ما نسبته ١٤,٣٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي مستواهم التعليمي دبلوم عالي، مقابل (١٠) منهم يمثلون ما نسبته ١١,٩٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي مستواهم التعليمي ماجستير.

جدول رقم (١٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي وفق متغير الرتبة

العمر	التكرار	النسبة
عميد	-	-
عقيد	٣	٣,٦
مقدم	٤	٤,٨
رائد	١٠	١١,٩
نقيب	١٤	١٦,٧
ملازم أول	٢١	٢٥,٠
ملازم	٣٢	٣٨,١
المجموع	**٨٤**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن (٣٢) من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٣٨,١٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية ملازم وهم الفئة

الأكثر من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي ، في حين أن (٢١) منهم يمثلون ما نسبته ٢٥,٠٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية ملازم أول ، مقابل (١٤) منهم يمثلون ما نسبته ١٦,٧٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية نقيب ، بينما (١٠) منهم يمثلون ما نسبته ١١,٩٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية رائد ، و (٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤,٨٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية مقدم ، و(٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣,٦٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية عقيد.

ج) : وصف عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة تتعلق بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد عينة الدراسة من ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي متمثلة في (العمر – المستوي التعليمي – الرتبة) وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة من ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي على النحو التالي :

جدول رقم (١٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
من ٢١ سنة إلي ٢٥ سنة	٩٤	٢٣,٠
من ٢٦ سنة إلي ٣٠ سنة	١١٣	٢٧,٧
من ٣١ سنة إلي ٣٥ سنة	٦٥	١٥,٩
من ٣٦ سنة إلي ٤٠ سنة	٩٦	٢٣,٥

من ٤١ سنة فأكبر	٤٠	٩,٨
المجموع	**٤٠٨**	**٪١٠٠**

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن (١١٣) من عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٢٧,٧٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم تتراوح من ٢٦ سنة إلي ٣٠ سنة وهم الفئة الأكثر من عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي ، في حين أن (٩٦) منهم يمثلون ما نسبته ٢٣,٥٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم تتراوح من ٣٦ سنة إلي ٤٠ سنة ، مقابل (٩٤) منهم يمثلون ما نسبته ٢٣,٠٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم تتراوح من ٢١ سنة إلي ٢٥ سنة ، بينما (٦٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٥,٩٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم تتراوح من ٣١ سنة إلي ٣٥ سنة ، و (٤٠) منهم يمثلون ما نسبته ٩,٨٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم من ٤١ سنة فأكبر.

جدول رقم (١٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي وفق متغير المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	٣٥	٨,٦
متوسط	١٦٩	٤١,٤

ثانوي	١٩٩	٤٨,٨
جامعي	٥	١,٢
المجموع	**٤٠٨**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن (١٩٩) من عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٤٨,٨٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي مستواهم التعليمي ثانوي ، وهم الفئة الأكثر من عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي ، في حين أن (١٦٩) منهم يمثلون ما نسبته ٤١,٤٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي مستواهم التعليمي متوسط ، مقابل (٣٥) منهم يمثلون ما نسبته ٨,٦٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي مستواهم التعليمي ابتدائي ، و (٥) منهم يمثلون ما نسبته ١,٢٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي مستواهم التعليمي جامعي.

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي وفق متغير الرتبة

العمر	التكرار	النسبة
رئيس رقباء	٧	١,٧
رقيب أول	٢٢	٥,٤
رقيب	٤٧	١١,٥
وكيل رقيب	٤٨	١١,٨

عريف	٤٧	١١,٥
جندي أول	٩٦	٢٣,٥
جندي	١٤١	٣٤,٦
المجموع	**٤٠٨**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (١٥) أن (١٤١) من ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٣٤,٦٪ من إجمالي ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية جندي وهم الفئة الأكثر من ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي ، في حين أن (٩٦) منهم يمثلون ما نسبته ٢٣,٥٪ من إجمالي ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية جندي أول ، مقابل (٤٨) منهم يمثلون ما نسبته ١١,٨٪ من إجمالي ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية وكيل رقيب ، بينما (٤٧) منهم يمثلون ما نسبته ١١,٥٪ من إجمالي ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية عريف ، و (٤٧) منهم يمثلون ما نسبته ١١,٥٪ من إجمالي ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية رقيب ، و (٢٢) منهم يمثلون ما نسبته ٥,٤٪ من إجمالي ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية رقيب أول ، و (٧) منهم يمثلون ما نسبته ١,٧٪ من إجمالي ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية رئيس رقباء .

ثانياً : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

أ) : السؤال الأول : "ما هو الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية ؟"

للتعرف على الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية تم حساب التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية والنتائج يوضحها الجدول رقم (١٦):

جدول رقم (١٦)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٧	من المهم أن يؤخذ في الاعتبار جهد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي في مجال تنفيذ إجراءات الوقاية من	ك	٥٢٠	٣٧	٧	٢	٢	٤,٨٩	٠,٤٤	١
		%	٩١,٥	٦,٥	١,٢	٠,٤	٠,٤			

	الجريمة عند تقييم جهودهم في العمل									
١٣	تضبط إدارة التحريات والبحث الجنائي الأشخاص المشتبه بهم وتتحرى عن موقفهم الجنائي لمنعهم من ارتكاب الجرائم	ك	٤٥١	٩٨	١٥	-	٤	٤,٧٥	٠,٥٧	٢
		%	٧٩,٤	١٧,٣	٢,٦	-	٠,٧			
١١	تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعديد من الحملات التفتيشية التي من شأنها أن تسهم في الوقاية من الجرائم	ك	٤٥٢	٩٣	٢٠	١	٢	٤,٧٥	٠,٥٦	٣
		%	٧٩,٦	١٦,٤	٣,٥	-	٠,٤			

تابع جدول رقم (١٦)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٢	يطغى دور التحريات والبحث الجنائي الضابط للجريمة على دورها في مجال الوقاية من الجريمة	ك	٤٣٣	١٢٠	١٥	-	-	٤,٧٤	٠,٥٠	٤
		%	٧٦,٢	٢١,١	٢,٦	-	-			
١٢	تقوم إدارة	ك	٤٧٣	١١٠	٢١	-	-	٤,٧٣	٠,٥٢	٥

	التحريات والبحث الجنائي بمراقبة الأماكن المشبوهة والبؤر الإجرامية وتداهمها لإفشال خطط المجرمين	%	٧٦,٩	١٩,٤	٣,٧	-	-			
١٤	تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بمتابعة ومراقبة أرباب السوابق لمعرفة تحركاتهم ومنعهم من ارتكاب الجرائم	ك	٤٤٣	١٠٠	٢٢	-	٣	٤,٧٣	٠,٥٨	٦
		%	٧٨,٠	١٧,٦	٣,٩	-	٠,٥			
٢٧	تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بتجنيد العديد من المصادر والمخبرين لجمع المعلومات والإبلاغ عن الجرائم قبل وقوعها	ك	٤٤٤	٩٥	٢٧	-	٢	٤,٧٢	٠,٥٨	٧
		%	٧٨,٢	١٦,٧	٤,٨	-	٠,٤			
٢٦	تشارك إدارة التحريات والبحث الجنائي بالمشاركة في تأمين ومتابعة الاحتفالات الشعبية ومنع وقوع أية جرائم خلال هذه الاحتفالات	ك	٤٣٢	١١٥	٢١	-	-	٤,٧٢	٠,٥٢	٨
		%	٧٦,١	٢٠,٢	٣,٧	-	-			

تابع جدول رقم (١٦)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١٠	تسير إدارة التحريات والبحث	ك	٤٤٥	٩٠	٢٩	٢	٢	٤,٧١	٠,٦١	٩
		%	٧٨,٣	١٥,٨	٥,١	٠,٤	٠,٤			

	الجنائي العديد من الدوريات السرية في أماكن مختلفة والتي تؤدي إلى كشف العديد من الجرائم قبل وقوعها									
١٨	يوجد تعاون كامل وتنسيق جيد بين إدارة التحريات والبحث الجنائي وأقسام الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة وكشفها قبل وقوعها	ك	٤٢٩	١١٦	٢١	-	٢	٤,٧١	٠,٥٧	١٠
		%	٧٥,٥	٢٠,٤	٣,٧	-	٠,٤			
٥	التعليمات المنظمة لعمل إدارة التحريات والبحث الجنائي لا تشير صراحة إلى دورها في تنفيذ إجراءات الوقاية من الجريمة	ك	٤٤٤	٨٧	٣١	٤	٢	٤,٧٠	٠,٦٤	١١
		%	٧٨,٢	١٥,٣	٥,٥	٠,٧	٠,٤			
١٩	تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعديد من البرامج التوعوية التي تهدف إلى توعية المواطنين ضد مختلف الجرائم وكيفية الوقاية منها	ك	٤١٤	١٣٥	١٩	-	-	٤,٧٠	٠,٥٣	١٢
		%	٧٢,٩	٢٣,٨	٣,٣	-	-			

تابع جدول رقم (١٦)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١٥	تتولى إدارة التحريات والبحث الجنائي متابعة أداء الدوريات الأمنية العاملة في الميدان للتأكد من أدائها وإسهامها من الوقاية من الجريمة	ك	٤٢٧	١١٢	٢٤	٣	٢	٤,٦٩	٠,٦١	١٣
		%	٧٥,٢	١٩,٧	٤,٢	٠,٥	٠,٤			
١٦	تساهم التقنية الحديثة المستخدمة في إدارة التحريات والبحث الجنائي في كشف الجريمة قبل وقوعها	ك	٤٤١	٨٤	٣٧	٤	٢	٤,٦٩	٠,٦٦	١٤
		%	٧٧,٦	١٤,٨	٦,٥	٠,٧	٠,٤			
٩	تسهم نشرات التوعية الإعلامية والتوجيهات الإدارية القيادية في زيادة وعي العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي بأهمية الدور الوقائي الذي تقوم بتنفيذه	ك	٤٣٣	٩٠	٤٣	٢	-	٤,٦٨	٠,٦٣	١٥
		%	٧٦,٢	١٥,٨	٧,٦	٠,٤	-			
٢٢	تشارك إدارة التحريات والبحث الجنائي في تأمين ومتابعة حركة التعامل في المصارف	ك	٤١٠	١٢٥	٣٠	٣	-	٤,٦٦	٠,٦٠	١٦
		%	٧٢,٢	٢٢,٠	٥,٣	٠,٥	-			

	والبنوك والأسواق والمحلات التجارية المختلفة لمنع السرقات والسطو عليها									

تابع جدول رقم (١٦)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٢٣	تتعامل إدارة التحريات والبحث الجنائي مع جميع المعلومات التي تردها بكل جدية واهتمام وتتنبأ بدرجة خطورة الموقف وما يتطلب من إجراءات	ك	٤١٧	١١٣	٢٧	٥	٦	٤,٦٤	٠,٧١	١٧
		%	٧٣,٤	١٩,٩	٤,٨	٠,٩	١,١			
٣	تعتبر إجراءات الوقاية من الجريمة المنفذة بمعرفة إدارة التحريات والبحث الجنائي من أهم الحواجز المانعة من وقوع الجرائم	ك	٤٢٠	٨٤	٦٠	٢	٢	٤,٦٢	٠,٧٢	١٨
		%	٧٣,٩	١٤,٨	١٠,٦	٠,٤	٠,٤			
١	للتحريات والبحث الجنائي دور مهم في الوقاية	ك	٣٨٨	١٣٨	٤١	١	-	٤,٦١	٠,٦٣	١٩
		%	٦٨,٣	٢٤,٣	٧,٢	٠,٢	-			

	من الجريمة									
٦	تعزيز الدور الرقابي لإدارة التحريات والبحث الجنائي على أجهزة الشرطة يسهم في الوقاية من الجريمة	ك	٣٦٤	١٦٩	٣١	٢	٢	٤,٥٧	٠,٦٥	٢٠
		%	٦٤,١	٢٩,٨	٥,٥	٠,٤	٠,٤			

تابع جدول رقم (١٦)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٢١	تبذل إدارة التحريات والبحث الجنائي جهوداً حثيثة لتأمين وحراسة الأشخاص المعرضين للخطر وأي اعتداء	ك	٣٩٣	١١١	٤٣	١٣	٨	٤,٥٣	٠,٨٤	٢١
		%	٦٩,٢	١٩,٥	٧,٦	٢,٣	١,٤			
٤	يجهل الكثيرون أن إدارة التحريات والبحث الجنائي تنفذ العديد من إجراءات الوقاية من الجريمة	ك	٣٤٧	١٣٧	٦١	١٤	٩	٤,٤١	٠,٨٩	٢٢
		%	٦١,١	٢٤,١	١٠,٧	٢,٥	١,٦			
٢٥	تشارك إدارة التحريات والبحث الجنائي وتساهم في تنفيذ خطط حماية الشخصيات المهمة من أية مخاطر قد تتعرض لها	ك	٣٨٤	١٢٨	٥٨	٢٢	١٢	٤,٣٧	٠,٩٦	٢٣
		%	٦١,٣	٢٢,٥	١٠,٢	٣,٩	٢,١			
٢٤	تتعاون إدارة التحريات والبحث الجنائي مع القوات النظامية في حماية المنشآت الهامة	ك	٣٨٩	٧٠	٥٠	٣٦	٢٣	٤,٣٥	١,١٣	٢٤
		%	٦٨,٥	١٢,٣	٨,٨	٦,٣	٤,٠			

	من الأخطار										

جدول رقم (١٦)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١٧	تمارس وحدة التحريات والبحث الجنائي التابعة لأقسام الشرطة دوراً كبيراً في الوقاية من الجريمة	ك	٢١	٣٣	٣٦	١٣٠	٣٨٤	٢,٣٢	١,٠٧	٢٥
		%	٣,٧	٥,٨	٦,٣	٢٢,٩	٦١,٣			
٢٠	ترسخ إدارة التحريات والبحث الجنائي مفهوم الشرطة المجتمعية بإقامة علاقة جيدة مع المواطنين تسهم في الإبلاغ عن الجرائم قبل وقوعها	ك	٤٩	٤٣	٣٦	١٢٣	٣١٧	٢,١١	١,٠٢	٢٦
		%	٨,٦	٧,٦	٦,٣	٢١,٧	٥٥,٨			
٨	تهتم الإحصاءات الجنائية بحصر الإجراءات الوقائية المنفذة بمعرفة إدارة التحريات والبحث الجنائي ودراستها وتحليلها	ك	١١	٣٩	٥٧	١٤٣	٣١٨	١,٩٢	١,٣٠	٢٧
		%	١,٩	٦,٩	١٠,٠	٢٥,٢	٥٦,٠			
المتوسط العام للموافقة على الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية "								٤,٤٢	٠,٣٧	

١- من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على أن إدارة التحريات والبحث الجنائي تقوم بدور (إجراءات وقائية) لمواجهة الجريمة قبل وقوعها حيث بلغ متوسط موافقة أفراد عينة الدراسة على الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية " (٤,٤٢ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (من ٤,٢١ إلى ٥) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة مما يوضح بأن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على أن إدارة التحريات والبحث الجنائي تقوم بدور (إجراءات وقائية) لمواجهة الجريمة قبل وقوعها وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العضيلة ، ١٤٢٣هـ) والتي بينت أن للمباحث الجنائية دوراً هاماً في الوقاية من الجريمة .

٢- كما يتضح من النتائج أن هنالك تفاوت في رؤية أفراد عينة الدراسة حول الأدوار التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي (إجراءات وقائية) لمواجهة الجريمة قبل وقوعها ما بين موافقتهم بشدة على أن إدارة التحريات والبحث الجنائي تقوم ببعض الإجراءات الوقائية لمواجهة الجريمة قبل وقوعها وعدم موافقتهم على أن إدارة التحريات والبحث الجنائي تقوم بإجراءات وقائية أخرى لمواجهة الجريمة قبل وقوعها حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على الأدوار التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي (إجراءات وقائية) لمواجهة الجريمة قبل وقوعها ما بين (١,٩٢ إلى ٤,٨٩) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الثانية والخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي واللتين تشيران إلى (غير موافق / موافق بشدة) على التوالي على أداة الدراسة حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ٢٤ عبارة في الجانب الوقائي أبرزها تتمثل في الفقرات رقم (٧ ، ١٣ ، ١١ ، ٢ ، ١٢ ،

١٤ ، ٢٧) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة على قيام إدارة التحريات والبحث الجنائي بها لمواجهة الجرائم قبل وقوعها كالتالي :

١) جاءت الفقرة رقم (٧) وهي " من المهم أن يؤخذ في الاعتبار جهد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي في مجال تنفيذ إجراءات الوقاية من الجريمة عند تقييم جهودهم في العمل " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط (٤,٨٩ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أخذ جهد العاملين في الاعتبار عند تقييمهم سيحفز العاملين ويدفعهم إلى بذل مزيد من الجهود في تطبيق الإجراءات الوقائية مما يساعد في الوقاية من الجريمة وكشفها قبل وقوعها.

٢) جاءت الفقرة رقم (١٣) وهي " تضبط إدارة التحريات والبحث الجنائي الأشخاص المشتبه بهم وتتحرى عن موقفهم الجنائي لمنعهم من ارتكاب الجرائم " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٧٥ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن قيام إدارة التحريات والبحث الجنائي بضبط الأشخاص المشتبه بهم والتحري عن موقفهم الجنائي لمنعهم من ارتكاب الجرائم يكشف تخطيطهم لجرائهم المستقبلية مما يسهم في الوقاية من الجرائم.

٣) جاءت الفقرة رقم (١١) وهي " تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعديد من الحملات التفتيشية التي من شأنها أن تسهم في الوقاية من الجرائم " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٧٥ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية الحملات التفتيشية في الوقاية من الجريمة وما تسفر عنه من القبض

على المجرمين والمشتبه بهم وكذلك ضبط الممنوعات من أسلحة ومخدرات وخلافه.

٤) جاءت الفقرة رقم (٢) وهي " يطغى دور التحريات والبحث الجنائي الضابط للجريمة على دورها في مجال الوقاية من الجريمة " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٧٤ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تركيز إدارة التحريات والبحث الجنائي على ضباط الجرائم الحالية ومع كثرة هذه الجرائم وارتفاع معدلاتها يقل تركيزها على كشف الجرائم المستقبلية واتباع الإجراءات الوقائية.

٥) جاءت الفقرة رقم (١٢) وهي " تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بمراقبة الأماكن المشبوهة والبؤر الإجرامية وتداهمها لإفشال خطط المجرمين " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٧٣ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تركيز إدارة التحريات والبحث الجنائي على مراقبة الأماكن والبؤر الإجرامية ومداهمتها مما يؤدي إلى القبض على العديد من المجرمين وأفشال مخططاتهم الإجرامية.

٦) جاءت الفقرة رقم (١٤) وهي " تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بمتابعة ومراقبة أرباب السوابق لمعرفة تحركاتهم ومنعهم من ارتكاب الجرائم " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٧٣ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن مراقبة أرباب السوابق ومتابعتهم يؤدي إلى تضييق الخناق عليهم والتقليل من فرص ارتكاب الجرائم.

٧) جاءت الفقرة رقم (٢٧) وهي " تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بتجنيد العديد من المصادر والمخبرين لجمع المعلومات والإبلاغ عن الجرائم قبل وقوعها " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٧٢ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة

إلى أن المخبرين من المصادر الهامة جداً والتي تغذي إدارة التحريات والبحث الجنائي بالمعلومات الهامة عن الجرائم التي يتم التخطيط لها وبالتالي التصدي لهذه الجرائم قبل وقوعها.

٣- كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على ٣ عبارات في الجانب الوقائي تتمثل في الفقرات رقم (٨ ، ٢٠ ، ١٧) والتي تم ترتيبها تصاعدياً حسب عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على قيام إدارة التحريات والبحث الجنائي بها لمواجهة الجرائم قبل وقوعها كالتالي:

١) جاءت الفقرة رقم (٨) وهي " تهتم الإحصاءات الجنائية بحصر الإجراءات الوقائية المنفذة بمعرفة إدارة التحريات والبحث الجنائي ودراستها وتحليلها " بالمرتبة الأولى من حيث عدم موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (١,٩٢ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن قسم الإحصاءات الجنائية يفتقر إلى العديد من متطلبات إجراء العمل الإحصائي من كوادر مؤهلة وأجهزة ونظم توفير بيانات وخلافه مما يقلل من دوره في حصر الإجراءات الوقائية المنفذة بمعرفة إدارة التحريات والبحث الجنائي ودراستها وتحليلها

٢) جاءت الفقرة رقم (٢٠) وهي " ترسخ إدارة التحريات والبحث الجنائي مفهوم الشرطة المجتمعية بإقامة علاقة جيدة مع المواطنين تسهم في الإبلاغ عن الجرائم قبل وقوعها " بالمرتبة الثانية من حيث عدم موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢,١١ من ٥) ويعزو الباحث ذلك إلى تقصير جهاز الشرطة عموماً بما في ذلك إدارة التحريات والبحث الجنائي في إقامة علاقات جيدة مع المواطنين وكذلك عزوف الكثير من المواطنين عن التعاون مع أجهزة الشرطة لأسباب اجتماعية أو نفسية أو ...الخ.

٣) جاءت الفقرة رقم (١٧) وهي " تمارس وحدة التحريات والبحث الجنائي التابعة لأقسام الشرطة دوراً كبيراً في الوقاية من الجريمة "

بالمرتبة الثالثة من حيث عدم موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢,٣٢ من ٥) ويعزو الباحث ذلك إلى قلة الإمكانيات البشرية والمادية لوحدات البحث والتحري التابعة للأقسام.

ب) : السؤال الثاني : " ما مدى قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها ؟ "

للتعرف على مدى قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها تم حساب التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مدى قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها والنتائج يوضحها الجدول رقم (١٧):

جدول رقم (١٧)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مدى قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١٤	تعمل إدارة التحريات والبحث الجنائي على توفير مصادر للمعلومات	ك	٤٢٢	١١٧	٢٦	٢	١	٤,٦٨	٠,٥٩	١
		%	٧٤,٣	٢٠,٦	٤,٦	٠,٤	٠,٢			
١٦	عند إجراء التحريات يكون هناك سرية في الأداء ومحافظة على ما يتوفر من معلومات	ك	٤١١	١٣١	٢٦	-	-	٤,٦٨	٠,٥٦	٢
		%	٧٢,٤	٢٣,١	٤,٦	-	-			
٨	يتم اطلاع	ك	٤٠٩	١١٦	٣٩	-	٤	٤,٦٣	٠,٦٨	٣

	البحث الجنائي على ملابسات القضية وما يتعلق بها من قبل جهة التحقيق للاستفادة من ذلك عند إجراء التحريات	%	٧٢,٠	٢٠,٤	٦,٩	-	٠,٧			

تابع جدول رقم (١٧)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١٧	هناك تعاون وتنسيق من إدارة التحريات والبحث الجنائي مع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية للحصول على المعلومات التي تفيد في كشف الجريمة	ك	٣٩١	١٤٠	٣٥	٢	-	٤,٦٢	٠,٦٢	٤
		%	٦٨,٨	٢٤,٦	٦,٢	٠,٤	-			
١٣	عند وقوع جريمة تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بوضع خطة لضبط الجناة ويتم توزيع الأدوار على فرقة البحث	ك	٣٨٨	١٤٢	٣٠	٤	٤	٤,٦٠	٠,٦٩	٥
		%	٦٨,٣	٢٥,٠	٥,٣	٠,٧	٠,٧			

	والتحري								
١١	هناك دقة في إجراء التحريات من بحث ومراقبة وتفتيش وخلافه	ك	٣٧٨	١٤٦	٤٤	-	-	٤,٥٩	٠,٦٣	٦
		%	٦٦,٥	٢٥,٧	٧,٧	-	-			
٧	تساهم إدارة التحريات والبحث الجنائي مع بقية جهات التحقيق الأخرى في الحفاظ على مسرح الجريمة والتحفظ على الآثار الموجودة وإبعاد الجمهور عن مكان الحادث	ك	٣٩٩	١٢٢	٣٧	-	١٠	٤,٥٨	٠,٧٧	٧
		%	٧٠,٢	٢١,٥	٦,٥	-	١,٨			

تابع جدول رقم (١٧)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١٥	يتم التأكد من ملاءمة الدور والتخصص الذي يقوم به رجل البحث الجنائي لإمكاناته البدنية والشخصية	ك	٣٧٧	١٤٦	٤٠	١	٤	٤,٥٧	٠,٦٩	٨
		%	٦٦,٤	٢٥,٧	٧,٠	٠,٢	٠,٧			

	والفنية								
١٠	تتأكد إدارة التحريات والبحث الجنائي من المعلومات الواردة إليها من المصادر المختلفة	ك	٣٨٢	١٣٠	٤١	٩	٦	٥,٥٤	٠,٧٨	٩
		%	٦٧,٣	٢٢,٩	٧,٢	١,٦	١,١			
١٢	تتميز إدارة التحريات والبحث الجنائي بالشمولية في إجراء التحريات	ك	٣٥٢	١٧٤	٣٤	٥	٣	٤,٥٣	٠,٧٠	١٠
		%	٦٢,٠	٣٠,٦	٦,٠	٠,٩	٠,٥			
٩	هناك تنسيق وتعاون بين البحث الجنائي وجهة التحقيق والأجهزة الأخرى عن قضية ما	ك	٣٩٨	١١٢	٣٥	٥	١٨	٤,٥٣	٠,٩٠	١١
		%	٧٠,١	١٩,٧	٦,٢	٠,٩	٣,٢			
٢١	يسهم التسجيل الجنائي عن طريق معرفة الأسلوب الإجرامي وأرباب السوابق في كشف العديد من الجرائم وضبط الجناة	ك	٣٩٧	١١٢	٣١	١٠	١٨	٤,٥١	٠,٩٢	١٢
		%	٦٩,٩	١٩,٧	٥,٥	١,٨	٣,٢			

تابع جدول رقم (١٧)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	موافق	موافق	موافق	غير	غير			

		%	بشدة		لحد ما	موافق	موافق مطلقاً			
٦	يتم انتقال فرقة من البحث الجنائي بسرعة إلى مكان الجريمة ومعاينة الموقع	ك	٣٧٢	١١٧	٥٥	٥	١٩	٤,٤٤	٠,٩٥	١٣
		%	٦٥,٥	٢٠,٦	٩,٧	٠,٩	٣,٣			
١	تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بدور كبير في كشف الجرائم بعد وقوعها	ك	٣٦٦	٩٦	٣٤	٢٢	٥٠	٤,٢٤	١,٢٦	١٤
		%	٦٤,٤	١٦,٩	٦,٠	٣,٩	٨,٨			
٤	تبادر إدارة التحريات والبحث الجنائي بإجراء التحريات عن جريمة وقعت ولو لم تطلب جهة التحقيق ذلك	ك	٣٢٠	١٣٣	٦٤	١٤	٣٧	٤,٢١	١,١٥	١٥
		%	٥٦,٣	٢٣,٤	١١,٣	٢,٥	٦,٥			
٢٠	كشف الجرائم بعد وقوعها وضبط الجناة يتوقف على فاعلية وكفاءة إدارة التحريات والبحث الجنائي وقدرتها على جمع المعلومات اللازمة	ك	٢٩٢	١٦٩	٥٦	٣٣	١٨	٤,٢٠	١,٠٤	١٦
		%	٥١,٤	٢٩,٨	٩,٩	٥,٨	٣,٢			
٢	يقع الدور الأكبر في كشف الجريمة بعد	ك	٣٠٤	١٣٤	٨٥	١١	٣٤	٤,١٧	١,١٣	١٧
		%	٥٣,٥	٢٣,٦	١٥,٠	١,٩	٦,٠			

	وقوعها على إدارة التحريات والبحث الجنائي عن بقية جهات التحقيق الأخرى									

تابع جدول رقم (١٧)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٣	تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بإجراء التحريات في جميع الجرائم التي تقع	ك	٢٨١	١٧٨	٦١	١٢	٣٦	٤,١٥	١,١١	١٨
		%	٤٩,٥	٣١,٣	١٠,٧	٢,١	٦,٣			
٥	تقوم جهة التحقيق وعلى الفور بإبلاغ إدارة التحريات والبحث الجنائي بأية جريمة وقعت	ك	٣٢٣	١١٣	٥٤	٣١	٤٧	٤,١٢	١,٢٧	١٩
		%	٥٦,٩	١٩,٩	٩,٥	٥,٥	٨,٣			
١٨	نجاح إدارة التحريات والبحث الجنائي يكون بالتوصل إلى جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها وليس بضبط الجناة	ك	٢٢٦	١٦٥	٨١	٣٧	٥٩	٣,٨١	١,٣١	٢٠
		%	٣٩,٨	٢٩,٠	١٤,٣	٦,٥	١٠,٤			
١٩	تعتمد جهة التحقيق اعتماداً كبيراً في كشف الجرائم على إدارة التحريات	ك	١٩٨	١٣٤	١٢٩	٢٨	٧٩	٣,٦١	١,٣٧	٢١
		%	٣٤,٩	٢٣,٦	٢٢,٧	٤,٩	١٣,٩			

	والبحث الجنائي							
المتوسط العام لمدى قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها						٤,٣٨	٠,٤٣	

١- من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها حيث بلغ متوسط موافقة أفراد عينة الدراسة على قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها (٤,٣٨ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (من ٤,٢١ إلى ٥) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة مما يوضح بأن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها.

٢- كما يتضح من النتائج أن هنالك تفاوت في رؤية أفراد عينة الدراسة حول قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها ما بين موافقتهم بشدة على بعض الجوانب لقدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على ضبط الجرائم بعد وقوعها وموافقتهم على جوانب أخرى لقدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على ضبط الجرائم بعد وقوعها حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على مدى قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على ضبط الجرائم بعد وقوعها ما بين (٣,٦١ إلى ٤,٦٨) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الرابعة والخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي واللتين تشيران إلى (موافق / موافق بشدة) على التوالي على أداة الدراسة حيث يتضح من

النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على خمسة عشر جانب من جوانب قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها أبرزها تتمثل في الفقرات رقم (١٤ ، ١٦ ، ٨ ، ١٧ ، ١٣) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها كالتالي :

١) جاءت الفقرة رقم (١٤) وهي " تعمل إدارة التحريات والبحث الجنائي على توفير مصادر للمعلومات " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٦٨ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن إدارة التحريات والبحث الجنائي ومن خلال قيامها بإجراءات التحريات والبحث توفر مصادر للمعلومات مما يساعد على ضبط الجرائم بعد وقوعها.

٢) جاءت الفقرة رقم (١٦) وهي " عند إجراء التحريات يكون هناك سرية في الأداء ومحافظة على ما يتوفر من معلومات " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٦٨ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن إدارة التحريات والبحث الجنائي تعمل على الحفاظ على سرية المعلومات حتى لا تؤثر على سير التحقيق مما يجعل هناك سرية في الأداء ومحافظة على ما يتوفر من معلومات.

٣) جاءت الفقرة رقم (٨) وهي " يتم اطلاع البحث الجنائي على ملابسات القضية وما يتعلق بها من قبل جهة التحقيق للاستفادة من ذلك عند إجراء التحريات " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٦٣ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن جهود البحث الجنائي ونجاحها يتوقف على مدى إطلاع البحث الجنائي على تفاصيل القضية مما يجعل جهة التحقيق تحرص على اطلاع البحث

الجنائي على ملابسات القضية وما يتعلق بها للاستفادة من ذلك عند إجراء التحريات.

٤) جاءت الفقرة رقم (١٧) وهي " هناك تعاون وتنسيق من إدارة التحريات والبحث الجنائي مع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية للحصول على المعلومات التي تفيد في كشف الجريمة " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط (٤,٦٢ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن إدارة التحريات والبحث الجنائي تعمل على الاستفادة من جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية للحصول على معلومات مما يجعل إدارة التحريات والبحث الجنائي تحرص على التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية للحصول على المعلومات التي تفيد في كشف الجريمة .

٥) جاءت الفقرة رقم (١٣) وهي " عند وقوع جريمة تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بوضع خطة لضبط الجناة ويتم توزيع الأدوار على فرقة البحث والتحري " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط (٤,٦٠ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن إدارة التحريات والبحث الجنائي تعمل على كشف الجريمة بأسرع ووقت ممكن حتى لا تترك فرصة للجناة للهرب مما يجعلها تحرص عند وقوع جريمة على وضع خطة لضبط الجناة وتوزيع الأدوار على فرقة البحث والتحري .

٣- كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقين على ستة جوانب من جوانب قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها أبرزها تتمثل في الفقرات رقم (٢٠ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ١٨) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي :

١) جاءت الفقرة رقم (٢٠) وهي " كشف الجرائم بعد وقوعها وضبط الجناة يتوقف على فاعلية وكفاءة إدارة التحريات والبحث الجنائي

وقدرتها على جمع المعلومات اللازمة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٤,٢٠ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجرائم وبعد وقوعها يكتنفها الكثير من الغموض في بداية الأمر لقلة المعلومات المتوفرة عنها مما يجعل الكشف عنها يتوقف على فاعلية وكفاءة إدارة التحريات والبحث الجنائي وقدرتها على جمع المعلومات اللازمة.

٢) جاءت الفقرة رقم (٢) وهي " يقع الدور الأكبر في كشف الجريمة بعد وقوعها على إدارة التحريات والبحث الجنائي عن بقية جهات التحقيق الأخرى " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٤,١٧ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن العنصر الرئيسي للكشف عن الجرائم يتمثل في حجم المعلومات المتوفرة عنها مما يجعل الدور الأكبر في كشف الجريمة بعد وقوعها يقع على إدارة التحريات والبحث الجنائي عن بقية جهات التحقيق الأخرى.

٣) جاءت الفقرة رقم (٣) وهي " تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بإجراء التحريات في جميع الجرائم التي تقع " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٤,١٥ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المهمة الرئيسة لإدارة التحريات والبحث الجنائي هي إجراء التحريات والبحث اللازم للكشف عن غموض الجرائم مما يجعلها تقوم بإجراء التحريات في جميع الجرائم التي تقع.

٤) جاءت الفقرة رقم (٥) وهي " تقوم جهة التحقيق وعلى الفور بإبلاغ إدارة التحريات والبحث الجنائي بأية جريمة وقعت " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٤,١٢ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن سرعة إجراء التحريات والبحث تقود إلى نجاح جهود كشف غموض الجرائم ولذلك عادة ما تقوم جهة التحقيق

وعلى الفور بإبلاغ إدارة التحريات والبحث الجنائي بأية جريمة وقعت حتى تتيح لها سرعة إجراء التحريات والبحث.

٥) جاءت الفقرة رقم (١٨) وهي " نجاح إدارة التحريات والبحث الجنائي يكون بالتوصل إلى جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها وليس بضبط الجناة " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٣,٨١ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المهمة الرئيسة لإدارة التحريات والبحث الجنائي هي التوصل للمعلومات وليس ضبط الجناة مما يجعل نجاح إدارة التحريات والبحث الجنائي يكون بالتوصل إلى جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها وليس بضبط الجناة.

ج) : السؤال الثالث : " ما مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء ؟ "

للتعرف على مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء تم حساب التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء والنتائج يوضحها الجدول رقم (١٨):

جدول رقم (١٨)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة

التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٩	هناك ارتباط بين مشروعية الإجراء وأثره في تحسين الأداء	ك	٣٧٨	٨٣	٢٥	٣	٣	٤,٦٩	٠,٦٥	١
		%	٧٦,٨	١٦,٩	٥,١	٠,٦	٠,٦			
١٣	تنظيم إجراءات القبض له أثره في نجاح الأداء	ك	٢٨٦	١٥٢	٣٨	١٠	٦	٤,٤٣	٠,٨٢	٢
		%	٥٨,١	٣٠,٩	٧,٧	٢,٠	١,٢			
١١	تنظيم إجراءات المراقبة له أثره في نجاح الأداء	ك	٢٨٨	١٢٦	٥٢	١٦	١٠	٤,٣٥	٠,٩٤	٣
		%	٥٨,٥	٢٥,٦	١٠,٦	٣,٣	٢,٠			
١٠	عند العثور على أي دليل في إقامة التهمة فإنه يجب أن يكون إجراء العثور عليه مشروعاً	ك	٢٦٩	١٥٤	٥٣	٦	١٠	٤,٣٥	٠,٨٧	٤
		%	٥٤,٧	٣١,٣	١٠,٨	١,٢	٢,٠			
٦	عند تنفيذ أي من الإجراءات الضبطية فإنه يتم مراعاة مشروعية	ك	٢٥٤	١٥٢	٦٥	١٨	٣	٤,٢٩	٠,٨٧	٥
		%	٥١,٦	٣٠,٩	١٣,٢	٣,٧	٠,٦			

	الإجراء									

تابع جدول رقم (١٨)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٧	لا يتم اتخاذ أي من الإجراءات الوقائية من قبل رجال البحث إلا بعد استيفاء الشروط النظامية	ك	٢١٤	١٨٨	٥٦	٣٤	-	٤,١٨	٠,٨٩	٦
		%	٤٣,٥	٣٨,٢	١١,٤	٦,٩	-			
٨	لا يتم اتخاذ أي من الإجراءات الضبطية من قبل رجال البحث إلا بعد استيفاء الشروط النظامية	ك	٢١٢	١٨٨	٦١	٢٢	٩	٤,١٦	٠,٩٣	٧
		%	٤٣,١	٣٨,٢	١٢,٤	٤,٥	١,٨			
٢	مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي لها دور كبير في نجاح الأداء وتحقيق الأمن	ك	١٨١	١٧٣	١١٣	٢٢	٣	٤,٠٣	٠,٩١	٨
		%	٣٦,٨	٣٥,٢	٢٣,٠	٤,٥	٠,٦			
١	العاملون بإدارة	ك	١٤٤	١٩٠	١٣١	١٨	٩	٣,٩٠	٠,٩٣	٩
		%	٢٩,٣	٣٨,٦	٢٦,٦	٣,٧	١,٨			

	التحريات والبحث الجنائي يدركون مفهوم المشروعية وأثره على صحة الإجراء									
١٤	الاعتراف الصادر من الجناة أو المتهمين لابد أن يكون قانونياً وصادراً عن إرادة حرة	ك	٢١٧	١٢٠	٧٩	٣٦	٤٠	٣,٨٩	١,٢٧	١٠
		%	٤٤,١	٢٤,٤	١٦,١	٧,٣	٨,١			
٥	عند تنفيذ أي من الإجراءات الوقائية فإنه لا يتم مراعاة مشروعية الإجراء	ك	١٦٣	١٤١	١٣٦	٣٧	١٥	٣,٨١	١,٠٧	١١
		٪	٣٣,١	٢٨,٧	٢٧,٦	٧,٥	٣,٠			

تابع جدول رقم (١٨)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٣	الإجراءات الوقائية يجب أن تتم وفق الضوابط الشرعية والنظامية	ك	١٣١	١٥٤	١٥٥	٤٠	١٢	٣,٧٢	١,٠٢	١٢
		%	٢٦,٦	٣١,٣	٣١,٥	٨,١	٢,٤			
٤	الإجراءات الضبطية يجب أن تتم وفق الضوابط الشرعية – النظامية	ك	١٣٤	١٥٦	١٤٤	٤٣	١٥	٣,٧١	١,٠٥	١٣
		%	٢٧,٢	٣١,٧	٢٩,٣	٨,٧	٣,٠			
١٢	تنظيم إجراءات التفتيش له أثره في نجاح	ك	١٥٢	١٤٢	١١٠	٦٨	٢٠	٣,٦٩	١,١٦	١٤
		%	٣٠,٩	٢٨,٩	٢٢,٤	١٣,٨	٤,١			

الأداء								
المتوسط العام للموافقة على مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي						٤,٠٩		٠,٦٨

١- من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقين على أهمية مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء (٤,٠٩ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي(من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق.

٢- كما يتضح من النتائج أن هنالك تفاوت في رؤية أفراد عينة الدراسة حول مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء ما بين موافقتهم بشدة على بعض جوانب مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء وموافقتهم فقط على جوانب أخرى من مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء ما بين (٣,٦٩ إلى ٤,٦٩) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الرابعة والخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي واللتين تشيران إلى (موافق / موافق بشدة) على التوالي على أداة الدراسة حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على خمس من جوانب مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء تتمثل في الفقرات رقم (٩ ، ١٣ ، ١١ ، ١٠ ، ٦) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها كالتالي :

١) جاءت الفقرة رقم (٩) وهي " هناك ارتباط بين مشروعية الإجراء وأثره في تحسين الأداء" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٦٩ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن مشروعة الإجراء تدفع بالعاملين إلى أعتماده والعمل على تطبيقه مما يؤدي إلى تحسين الأداء في العمل.

٢) جاءت الفقرة رقم (١٣) وهي " تنظيم إجراءات القبض له أثره في نجاح الأداء " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٤٣ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تنظيم إجراءات القبض ينظم عمل الأفراد ويكسبهم الثقة في الإجراءات التي يطبقونها مما يؤثر في نجاح الأداء.

٣) جاءت الفقرة رقم (١١) وهي " تنظيم إجراءات المراقبة له أثره في نجاح الأداء " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٣٥ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تنظيم إجراءات المراقبة يؤدي إلى فعاليتها وتنظيمها مما يكون له الأثر في نجاح الأداء.

٤) جاءت الفقرة رقم (١٠) وهي " عند العثور على أي دليل في إقامة التهمة فإنه يجب أن يكون إجراء العثور عليه مشروعاً " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٣٥ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن إجراء العثور على الدليل عندما يكون مشروعاً فأنه يكسب الدليل قوة في الحجة مما يزيد من قوته في إقامة التهمة.

٥) جاءت الفقرة رقم (٦) وهي " عند تنفيذ أي من الإجراءات الضبطية فإنه يتم مراعاة مشروعية الإجراء " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٢٩ من ٥) ويعزو الباحث

هذه النتيجة إلى أن مشروعية إجراءات الضبطية تمكن من الحصول على أدلة مشروعة وذات حجة في اثبات الأتهام.

٣- كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقين على تسعة من جوانب مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء أبرزها تتمثل في الفقرات رقم (٧ ، ٨ ، ٢ ، ١ ، ١٤) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

١) جاءت الفقرة رقم (٧) وهي " لا يتم اتخاذ أي من الإجراءات الوقائية من قبل رجال البحث إلا بعد استيفاء الشروط النظامية " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٤,١٨ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عدم استيفاء الشروط النظامية يجعل الإجراءات الوقائية متضاربة مما يقلل من فعاليتها وعليه فأنه لا يتم اتخاذ أي من الإجراءات الوقائية من قبل رجال البحث إلا بعد استيفاء الشروط النظامية.

٢) جاءت الفقرة رقم (٨) وهي " لا يتم اتخاذ أي من الإجراءات الضبطية من قبل رجال البحث إلا بعد استيفاء الشروط النظامية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٤,١٦ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عدم استيفاء الشروط النظامية يجعل الإجراءات الضبطية متضاربة مما يقلل من فعاليتها وعليه فأنه لا يتم اتخاذ أي من الإجراءات الضبطية من قبل رجال البحث إلا بعد استيفاء الشروط النظامية.

٣) جاءت الفقرة رقم (٢) وهي " مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي لها دور كبير في نجاح الأداء وتحقيق الأمن " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(

٤,٠٣ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن مشروعية الإجراءات تعزز من الثقة في نتائج التحقيقات مما يزيد من فعاليتها في كشف الجرائم مما يجعل لمشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي دور كبير في نجاح الأداء وتحقيق الأمن.

٤) جاءت الفقرة رقم (١) وهي " العاملون بإدارة التحريات والبحث الجنائي يدركون مفهوم المشروعية وأثره على صحة الإجراء " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٣,٩٠ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن العاملين قد تم تعريفهم من خلال التدريب والتوجيه على مفهوم المشروعية مما زاد من إدراك العاملون لمفهوم المشروعية وأثره على صحة الإجراء.

٥) جاءت الفقرة رقم (١٤) وهي " الاعتراف الصادر من الجناة أو المتهمين لابد أن يكون قانونياً وصادراً عن إرادة حرة " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٣,٨٩ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الهدف من التحريات هو الوصول إلى الحقيقة والجناة الحقيقيون ولذلك فأن الاعتراف الصادر من الجناة أو المتهمين لابد أن يكون قانونياً وصادراً عن إرادة حرة.

د) : السؤال الرابع : " ما هي معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي من وجهة نظر العاملين ؟ "

للتعرف على معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي من وجهة نظر العاملين تم حساب التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي والنتائج يوضحها الجدول رقم (١٩):

جدول رقم (١٩)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١٩	العمل بالتحريات والبحث الجنائي خطير وشاق ومرهق وليس به حوافز مادية أو معنوية	ك	٣٤٥	٨٧	٤٥	١٢	٣	٤,٥٤	٠,٨١	١
		%	٧٠,١	١٧,٧	٩,١	٢,٤	٠,٦			
٢٥	الآليات المتاحة لإدارة التحريات والبحث الجنائي غير كافية وبعضها غير مناسب	ك	٣٠٦	١٥٣	١٣	١٩	١	٤,٥١	٠,٧٥	٢
		%	٦٢,٢	٣١,١	٢,٦	٣,٩	٠,٢			

	لأعمال التحريات والبحث الجنائي								
٢٤	عدد الضباط والأفراد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي " العنصر البشري " لا يتلاءم مع كثرة الأعمال الموكلة لإدارة التحريات والبحث الجنائي	ك	٣١٨	١٢٩	٢٥	١٢	٨	٤,٥٠	٠,٨٣	٣
		%	٦٤,٦	٢٦,٢	٥,١	٢,٤	١,٦			

جدول رقم (١٩)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١٤	عدم تفعيل دور وحدات البحث والتحري التابعة لأقسام الشرطة أثر على أداء إدارة التحريات والبحث الجنائي وكثرة الأعمال الموكلة إليها	ك	٣١٠	١٣٦	٢٦	٧	١٣	٤,٤٧	٠,٨٧	٤
		%	٦٣,٠	٢٧,٦	٥,٣	١,٤	٢,٦			
١	عدم توافر التدريب الكافي	ك	٢٩٦	١٣٧	٤٠	١٨	١	٤,٤٤	٠,٨١	٥
		%	٦٠,٢	٢٧,٨	٨,١	٣,٧	٠,٢			

	لأداء الواجبات الوظيفية								
١٧	لا يتم مراعاة التخصص لدى الضباط والأفراد عند تكليفهم بالعمل	ك	٣٠٨	١١٧	٤٤	٢٠	٣	٤,٤٤	٠,٨٦	٦
		%	٦٢,٦	٢٣,٨	٨,٩	٤,١	٠,٦			
٢٣	تكليف إدارة التحريات والبحث الجنائي بأعمال لا تدخل ضمن اختصاصات الإدارة يؤثر على تنفيذ الأعمال والمهام الأساسية لإدارة التحريات والبحث الجنائي	ك	٣١٥	١١٣	٢٨	١٧	١٩	٤,٤٠	١,٠١	٧
		%	٦٤,٠	٢٣,٠	٥,٧	٣,٥	٣,٩			
٩	عدم إعطاء الفرصة لإبداء الرأي في الأمور المتعلقة بالعمل	ك	٢٥٦	١٥٩	٤٢	٢٧	٨	٤,٢٨	٠,٩٥	٨
		%	٥٢,٠	٣٢,٣	٨,٥	٥,٥	١,٦			

جدول رقم (١٩)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١٠	الشعور بأن هناك تداخل مع الآخرين في الصلاحيات	ك	٢٦٧	١٢٩	٦٠	٢٧	٩	٤,٢٦	٠,٩٩	٩
		%	٥٤,٣	٢٦,٢	١٢,٢	٥,٥	١,٨			

	الممنوحة									
٢٦	لا تتوفر الوسائل التقنية الحديثة اللازمة للارتقاء بأعمال التحريات والبحث الجنائي	ك	٢٥٧	١٣٩	٦٣	٣٠	٣	٤,٢٥	٠,٩٤	١٠
		%	٥٢,٢	٢٨,٣	١٢,٨	٦,١	٠,٦			
١١	الصلاحيات في العمل غير محددة	ك	٢٣٩	١٧٢	٥٢	١١	١٨	٤,٢٣	٠,٩٨	١١
		%	٤٨,٦	٣٥,٠	١٠,٦	٢,٢	٣,٧			
٦	الشعور بأداء بعض المهام الوظيفية بطريقة خاطئة	ك	١٧٦	٢٥٤	٣٤	٢٦	٢	٤,١٧	٠,٨٠	١٢
		%	٣٥,٨	٥١,٦	٦,٩	٥,٣	٠,٤			
٢٢	عدم تفهم المجتمع والعادات والتقاليد السائدة لطبيعة أعمال التحريات والبحث الجنائي	ك	٢٢٩	١٦٢	٦١	٢٤	١٦	٤,١٥	١,٠٣	١٣
		%	٤٦,٥	٣٢,٩	١٢,٤	٤,٩	٣,٣			
٨	الشعور بأن العمل دائماً مكرر وروتيني	ك	٢٢١	١٦٥	٦١	٣٦	٩	٤,١٢	١,٠١	١٤
		%	٤٤,٩	٣٣,٥	١٢,٤	٧,٣	١,٨			
٢٠	تؤدي كثرة تنقلات الضباط والأفراد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي بين الأقسام المختلفة للشرطة إلى تدني مستوى كفاءتهم لأعمال التحريات	ك	١٨٨	١٩٦	٩٣	٣	١٢	٤,١١	٠,٩٠	١٥
		%	٣٨,٢	٣٩,٨	١٨,٩	٠,٦	٢,٤			

	والبحث الجنائي									

تابع جدول رقم (١٩)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١٦	لا تعطى توجيهات صريحة ومباشرة حيال ما يجب اتخاذه في بعض المواقف	ك	١٥٣	٢١٣	٨٤	٢٧	١٥	٣,٩٤	٠,٩٩	١٦
		%	٣١,١	٤٣,٣	١٧,١	٥,٥	٣,٠			
٥	عدم المعرفة بكيفية أداء الأعمال الموكلة للفرد	ك	١٤٦	٢٠٥	١٠٩	١٧	١٥	٣,٩١	٠,٩٦	١٧
		%	٢٩,٧	٤١,٧	٢٢,٢	٣,٥	٣,٠			
٧	هناك تعارض في التوجيهات التي يتم بها العمل	ك	١٥٠	١٩٤	٩٩	٤٤	٥	٣,٨٩	٠,٩٧	١٨
		%	٣٠,٥	٣٩,٤	٢٠,١	٨,٩	١,٠			
١٥	عدم استجابة القيادات وبصورة سريعة لحل أية مشكلة قد تواجه العاملين بإدارة التحريات والبحث ا لجنائي	ك	١٣٠	٢٢٣	٩١	٣٣	١٥	٣,٨٥	٠,٩٩	١٩
		%	٢٦,٤	٤٥,٣	١٨,٥	٦,٧	٣,٠			
٤	المهام التي يكلف بها الأفراد كثيرة وغير محددة	ك	١٤٣	١٥٤	١٤٨	٣٨	٩	٣,٧٨	١,٠١	٢٠
		%	٢٩,١	٣١,٣	٣٠,١	٧,٧	١,٨			
٢	الشعور بصعوبة العمل والمهام	ك	١٥٦	١٥٥	١٠١	٤٢	٣٨	٣,٧١	١,٢٢	٢١
		%	٣١,٧	٣١,٥	٢٠,٥	٨,٥	٧,٧			

	المسندة								
٢١	عدم التوزيع المناسب للضباط والأفراد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي	ك	١٢١	١٦٣	١٣٣	٦٣	١٢	٣,٦٥	١,٠٦	٢٢
		%	٢٤,٦	٣٣,١	٢٧,٠	١٢,٨	٢,٤			

تابع جدول رقم (١٩)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٢١	عدم التوزيع المناسب للضباط والأفراد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي	ك	١٢١	١٦٣	١٣٣	٦٣	١٢	٣,٦٥	١,٠٦	٢٢
		%	٢٤,٦	٣٣,١	٢٧,٠	١٢,٨	٢,٤			
٣	وقت العمل لا يكفي لأداء العمل اليومي	ك	١٣٠	١٣٦	١٥٣	٥٨	١٥	٣,٦٣	١,٠٩	٢٣
		%	٢٦,٤	٢٧,٦	٣١,١	١١,٨	٣,٠			
١٨	عدم ملائمة العاملين بدنياً ونفسياً وذهنياً ومعنوياً لأعمال التحريات والبحث الجنائي	ك	١٢٤	١٤٠	١٦٠	٥٥	١٣	٣,٣١	١,٠٦	٢٤
		%	٢٥,٢	٢٨,٥	٣٢,٥	١١,٢	٢,٦			
١٢	العلاقة بين إدارة التحريات والبحث	ك	١٣٤	١١٠	١٦١	٧٠	١٧	٣,٢٩	١,١٣	٢٥
		%	٢٧,٢	٢٢,٤	٣٢,٧	١٤,٢	٣,٥			

	الجنائي وأقسام الشرطة لا تتسم بالتعاون								
١٣	الشعور بأن متطلبات العمل وارتباطاته تتعارض مع المتطلبات الأسرية	ك	١٠٧	٩١	١٦٦	٩٢	٣٦	٣,٢٨	١,٢١	٢٦
		%	٢١,٧	١٨,٥	٣٣,٧	١٨,٧	٧,٣			
المتوسط العام للموافقة على معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي								٤,٠١	٠,٦٥	

١- من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقين على أن هناك معوقات للأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي حيث بلغ متوسط موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي (٤,٠١ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق مما يوضح بأن أفراد عينة الدراسة موافقين على أن هناك معوقات للأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي.

٢- كما يتضح من النتائج أن هنالك تفاوت في رؤية أفراد عينة الدراسة حول معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ما بين موافقتهم بشدة على وجود بعض المعوقات وموافقتهم إلى حد ما على وجود معوقات أخرى للأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات الأداء

الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ما بين (٣,٢٩ إلى ٤,٥٤) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الثالثة والخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي واللتين تشيران إلى (موافق إلى حد ما / موافق بشدة) على التوالي على أداة الدراسة حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على وجود أحدى عشر معوق للأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي أبرزها تتمثل في الفقرات رقم (١٩ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ١٤ ، ١) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها كالتالي :

١) جاءت الفقرة رقم (١٩) وهي " العمل بالتحريات والبحث الجنائي خطير وشاق ومرهق وليس به حوافز مادية أو معنوية " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٥٤ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ضعف الحوافز المادية والمعنوية وعدم تمييزهم عن أجهزة الشرطة الأخرى يؤدي إلى شعور العاملين بالأحباط وعدم الرغبة في الأداء بصورة جيدة نظراً لإنخفاض الروح المعنوية للعاملين.

٢) جاءت الفقرة رقم (٢٥) وهي " الآليات المتاحة لإدارة التحريات والبحث الجنائي غير كافية وبعضها غير مناسب لأعمال التحريات والبحث الجنائي " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٥١ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أعمال التحريات والبحث الجنائي تحتاج إلى أليات متطورة خاصة وأن الكثير من الجرائم تتميز بالغموض وعليه فأن عدم كفاية ومناسبة الآليات المتاحة لأعمال التحريات والبحث الجنائي يعوق جهود العاملين.

٣) جاءت الفقرة رقم (٢٤) وهي " عدد الضباط والأفراد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي " العنصر البشري " لا يتلاءم مع كثرة

الأعمال الموكلة لإدارة التحريات والبحث الجنائي " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٥٠ من ٥) ويعزو الباحث ذلك إلى أن قلة العاملين بإدارة التحريات مقارنة بكثرة الأعمال المؤكلة لهم يؤدي إلى قيامهم بجهود فوق طاقتهم وبالتالي شعورهم بالإرهاق والتعب وهو ما يؤثر على الأداء.

٤) جاءت الفقرة رقم (١٤) وهي " عدم تفعيل دور وحدات البحث والتحري التابعة لأقسام الشرطة أثر على أداء إدارة التحريات والبحث الجنائي وكثرة الأعمال الموكلة إليها " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٤٧ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تركيز أعمال البحث الجنائي والتحريات على إدارة التحريات وعدم تفعيل دور وحدات التحري يؤدي إلى كثرة الأعمال الموكلة للإدارة بما يفوق قدرة وإمكانيات الإدارة بشرياً ومادياً ويؤدي بالتالي إلى ضعف الأداء.

٥) جاءت الفقرة رقم (١) وهي " عدم توافر التدريب الكافي لأداء الواجبات الوظيفية " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٤٤ من ٥) ويعزو الباحث ذلك إلى صعوبة وتنوع أعمال ومهام البحث الجنائي وهو ما يتطلب أن يكون العاملين على جانب كبير من المعرفة والدراية بهذه الأعمال ولا يتأتي ذلك إلا بالتدريب اللازم.

٣- كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقين إلى حد ما على وجود ثلاثة معوقات للأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي تتمثل في الفقرات رقم (١٨ ، ١٢ ، ١٣) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما عليها كالتالي :

١) جاءت الفقرة رقم (١٨) وهي " عدم ملائمة العاملين بدنياً ونفسياً وذهنياً ومعنوياً لأعمال التحريات والبحث الجنائي " بالمرتبة الأولى من

حيث موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما عليها بمتوسط(٣ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أعمال التحريات والبحث الجنائي تتطلب توفر متطلبات شخصية عالية في شخصية العاملين بها مما يصعب توفره في جميع العاملين.

٢) جاءت الفقرة رقم (١٢) وهي " العلاقة بين إدارة التحريات والبحث الجنائي وأقسام الشرطة لا تتسم بالتعاون " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما عليها بمتوسط(٣,٢٩ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الكثير من أفراد الأمن يعملون على الاحتفاظ بسرية المعلومات التي لديهم مما يعوق التعاون بين إدارة التحريات والبحث الجنائي وأقسام الشرطة.

٣) جاءت الفقرة رقم (١٣) وهي " الشعور بأن متطلبات العمل وارتباطاته تتعارض مع المتطلبات الأسرية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما عليها بمتوسط(٣,٢٨ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أعمال التحريات والبحث الجنائي تحتاج إلى التفرغ التام في بعض الأحيان مما يجعل العاملين يواجهون مشكلات في التوفيق بين متطلبات العمل وارتباطاته والمتطلبات الأسرية.

هـ) : السؤال الخامس : " ما هي الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ؟ "

للتعرف على الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي تم حساب التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي والنتائج يوضحها الجدول رقم (٢٠):

جدول رقم (٢٠)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة

التحريات والبحث الجنائي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٦	دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعناصر البشرية المؤهلة والمدربة	ك	٣٣٢	٩٢	٣٨	٢٠	١٠	٤,٤٦	٠,٩٤	١
		%	٦٧,٥	١٨,٧	٧,٧	٤,١	٢,٠			
٢	اختيار العاملين الملائمين للعمل من الناحية البدنية والنفسية والذهنية والعملية	ك	٢٨٧	١١٨	٦١	١٥	١١	٤,٣٣	٠,٩٦	٢
		%	٥٨,٣	٢٤,٠	١٢,٤	٣,٠	٢,٢			

٤	توفير الآليات والسيارات اللازمة والمناسبة لأعمال البحث والتحري	ك	٢١٠	١٩١	٦٢	٢٥	٤	٤,٢١	٠,٨٩	٣
		%	٤٢,٧	٣٨,٨	١٢,٦	٥,١	٠,٨			
٥	مراعاة التخصص عند توزيع العاملين أو تكليفهم بالمهام المختلفة	ك	٢٤٢	١٥٨	٤٩	١٤	٢٩	٤,١٦	١,١٠	٤
		%	٤٩,٢	٣٢,١	١٠,٠	٢,٨	٥,٩			

تابع جدول رقم (٢٠)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
٨	ترسيخ مفهوم التعاون بين أقسام الشرطة وإدارة التحريات والبحث الجنائي وتوعية العاملين ضباطاً وأفراداً بذلك	ك	١٧٦	١٦٧	١١٩	٢٦	٤	٣,٩٩	٠,٩٤	٥
		%	٣٥,٨	٣٣,٩	٢٤,٢	٥,٣	٠,٨			
١١	دعم إدارة التحريات والبحث	ك	١٤٤	١٨٩	١٣١	١٨	١٠	٣,٨٩	٠,٩٤	٦
		%	٢٩,٣	٣٨,٤	٢٦,٦	٣,٧	٢,٠			

	الجنائي بالوسائل التقنية الحديثة									
٣	تفعيل دور وحدات البحث والتحري الجنائي التابعة لأقسام الشرطة للقيام بالأعمال الموكلة إليهم	ك	١٩٥	١٤٧	٧٠	٤٨	٣٢	٣,٨٦	١,٢٢	٧
		%	٣٩,٦	٢٩,٩	١٤,٢	٩,٨	٦,٥			
٧	إشراف إدارة التحريات والبحث الجنائي على وحدات البحث والتحري بأقسام الشرطة وتكون هذه الوحدات تابعة إدارياً وعملياً لإدارة التحريات والبحث الجنائي بالمنطقة	ك	١٦٣	١٤١	١٣٦	٣٧	١٥	٣,٨١	١,٠٧	٨
		%	٣٣,١	٢٨,٧	٢٧,٦	٧,٥	٣,٠			
٩	إلزام إدارة التحريات والبحث الجنائي بعمل إحصائيات جنائية دورية يتم من خلالها تقييم جهد وأداء العاملين من قبل القيادات الأمنية	ك	١٢٩	١٥١	١٦١	٣٩	١٢	٣,٧٠	١,٠٢	٩
		%	٢٦,٢	٣٠,٧	٣٢,٧	٧,٩	٢,٤			

جدول رقم (٢٠)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	مدى الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً			
١	توافر التدريب الكافي للعاملين	ك	١٦٧	١٢٠	١١٥	٦٥	٢٥	٣,٦٩	١,٢١	١٠
		%	٣٣,٩	٢٤,٤	٢٣,٤	١٣,٢	٥,١			

	بأعمال التحريات والبحث الجنائي									
١٠	الاهتمام بدعم العاملين مادياً ومعنوياً	ك	١٣١	١٥٤	١٤٠	٥١	١٦	٣,٦٨	١,٠٨	١١
		%	٢٦,٦	٣١,٣	٢٨,٥	١٠,٤	٣,٣			
المتوسط العام للموافقة على الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي								٣,٩٨	٠,٧٤	

١- من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقين على الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي حيث بلغ متوسط موافقة أفراد عينة الدراسة على الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي (٣,٩٨ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق.

٢- كما يتضح من النتائج أن هنالك تفاوت في رؤية أفراد عينة الدراسة حول الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ما بين موافقتهم بشدة على بعض الآليات المقترحة وموافقتهم فقط على أليات مقترحة أخرى لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ما بين (٣,٦٨ إلى ٤,٤٦) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الرابعة والخامسة من فئات مقياس ليكرت الخماسي واللتين تشيران إلى (موافق / موافق بشدة) على التوالي على أداة الدراسة حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ثلاثة من الآليات المقترحة تتمثل في الفقرات رقم (٦ ، ٢ ، ٤) والتي تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها كالتالي :

١) جاءت الفقرة رقم (٦) وهي " دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعناصر البشرية المؤهلة والمدربة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٤٦ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعناصر البشرية المؤهلة والمدربة يزيد من توفر العنصر البشري المؤهل بإدارة التحريات مما سيدعم جهودها في مواجهة الجريمة.

٢) جاءت الفقرة رقم (٢) وهي " اختيار العاملين الملائمين للعمل من الناحية البدنية والنفسية والذهنية والعملية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٣٣ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن العمل بالتحريات يتطلب توفر شروط بدنية وذهنية محددة وعليه فأن من المناسب اختيار العاملين الملائمين للعمل من الناحية البدنية والنفسية والذهنية والعملية.

٣) جاءت الفقرة رقم (٤) وهي " توفير الآليات والسيارات اللازمة والمناسبة لأعمال البحث والتحري " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة عليها بمتوسط(٤,٢١ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن توفر الآليات المناسبة كماً وكيفاً يساعد على قيام العاملين بإدوارهم على الوجه المطلوب.

كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقين على تسعة من الآليات المقترحة أبرزها تتمثل في الفقرات رقم (١ ، ٥ ، ٨ ، ١١ ، ٣) والتي تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي :

١) جاءت الفقرة رقم (١) وهي " توافر التدريب الكافي للعاملين بأعمال التحريات والبحث الجنائي " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٤,١٧ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن التدريب يرفع من مستوى أداء العاملين وعليه فمن المناسب توافر

التدريب الكافي للعاملين بأعمال التحريات والبحث الجنائي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الغانم ، ١٤٠٩هـ) والتي بينت ضرورة الاهتمام بإعداد كوادر متخصصة عن طريق وضع خطط طويلة الأجل للتدريب وضرورة التخصص لتكون مؤهلة تأهيلاً علمياً كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحربي ، ١٤١٢هـ) والتي بينت ضرورة الاهتمام بإعداد كوادر متخصصة عن طريق وضع خطط طويلة الأجل للتدريب وضرورة التخصص لتكون مؤهلة تأهيلاً علمياً.

٢) جاءت الفقرة رقم (٥) وهي " مراعاة التخصص عند توزيع العاملين أو تكليفهم بالمهام المختلفة " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٤,١٦ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الفرد المتخصص أكثر قدرة ومهارة على أداء المهام التي تناسب تخصصه وعليه فأنه من المناسب مراعاة التخصص عند توزيع العاملين أو تكليفهم بالمهام المختلفة.

٣) جاءت الفقرة رقم (٨) وهي " ترسيخ مفهوم التعاون بين أقسام الشرطة وإدارة التحريات والبحث الجنائي وتوعية العاملين ضباطاً وأفراداً بذلك " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٣,٩٩ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن التعاون بين أقسام الشرطة وإدارة التحريات والبحث الجنائي تتيح الاستفادة من جهود الطرفين في تحقيق الأهداف المشتركة وعليه فأنه من المناسب ترسيخ مفهوم التعاون بين أقسام الشرطة وإدارة التحريات والبحث الجنائي وتوعية العاملين ضباطاً وأفراداً بذلك وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المطيري ، ١٤١٢هـ) والتي بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنسيق جهود أقسام الشرطة والمباحث الجنائية وانخفاض معدلات ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال كما بينت كذلك أن

التنسيق له أهمية كبرى لدى جهازي الشرطة والمباحث لأنه يحقق الأهداف المرجوة من الجهازين.

٤) جاءت الفقرة رقم (١١) وهي " دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالوسائل التقنية الحديثة " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٣,٨٩ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن التطور الذي تشهده الجريمة وتطور أساليبها يجب أن يواكب تقدم وتطور طرق وسائل مكافحتها وبالتالي فلابد من تزويد الأجهزة الأمنية بالوسائل التقنية الحديثة.

٥) جاءت الفقرة رقم (٣) وهي " تفعيل دور وحدات البحث والتحري الجنائي التابعة لأقسام الشرطة للقيام بالأعمال الموكلة إليهم " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط(٣,٨٦ من ٥) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن لوحدات البحث والتحري التابعة لأقسام الشرطة دور مهم ومساعد في الكشف عن الجرائم وعليه فمن المناسب تفعيل دور وحدات البحث والتحري الجنائي التابعة لأقسام الشرطة للقيام بالأعمال الموكلة إليهم.

و) : السؤال السادس : " هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية " وقدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها تعزى إلى أختلاف فئاتهم الوظيفية (ضباط إدارة التحريات والبحث الجنائي – ضباط الصف والجنود بإدارة التحريات والبحث الجنائي – الضباط العاملين بأقسام الشرطة) ؟"

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية " وقدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها تعزى إلى أختلاف فئاتهم الوظيفية (ضباط إدارة التحريات والبحث الجنائي – ضباط الصف والجنود بإدارة التحريات والبحث الجنائي – الضباط العاملين بأقسام الشرطة) استخدم الباحث اختبار " تحليل التباين الأحادي: One Way ANOVA " لتوضيح دلالة الفروق وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢١)

نتائج اختبار " تحليل التباين الأحادي: One Way ANOVA " للفروق بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف الفئة الوظيفية

المحور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	الفروق
الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة	بين المجموعات	٢	٣,٥٣١	١,٧٦٦	١١,٨٢٠	**٠,٠٠٠	توجد
	داخل المجموعات	٥٦٥	٨٤,٣٩٨	٠,١٤٩			

قبـــل وقوعهـــا " الإجـراءات الوقائيـة "							
قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها	بين المجموعات	٢	٠,٣٠٠	٠,١٥٠	٠,٧٩٨	٠,٤٥١	لا توجد
	داخل المجموعات	٥٦٥	١٠٦,٢٨٠	٠,١٨٨			

** فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين آراء أفراد عينة الدراسة حول (قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها) تعزى إلى اختلاف فئاتهم الوظيفية.

بينما يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل بين آراء أفراد عينة الدراسة حول الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية "تعزى إلى اختلاف فئاتهم الوظيفية ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتي وظيفة حول الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية "استخدم الباحث أختبار شيفيه وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (٢٢)

نتائج اختبار " شيفيه: Scheffe " للفروق بين كل فئتي وظيفة حول الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية "

المحور	فئات الوظيفة	المتوسط	ضباط أقسام الشرطة	ضباط إدارة التحريات	ضباط صف وجنود إدارة التحريات
الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية "	ضباط أقسام الشرطة	٤,٤٧٥٣	-	**	**
	ضباط إدارة التحريات	٤,٧٧١٤		-	
	ضباط صف وجنود إدارة	٤,٥٩٩٢			-

	التحريات				

* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١ فأقل بين أراء ضباط أقسام الشرطة وأراء ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات حول الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية " لصالح ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات الذين كانوا أكثر موافقة على ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات.

الفصل الخامس

خلاصة الدراسة وأهم نتائجها وتوصياتها

يشتمل هذا الفصل على ملخص لمحتوى الدراسة ، وأهم النتائج التي توصلت إليها ، وأبرز التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

خلاصة الدراسة :

تناول الباحث في الفصل الأول كمدخل للدراسة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، والتساؤلات التي تجيب عنها ، وأهم المصطلحات التي استخدمها الباحث في دراسته.

وتناول الباحث في هذا الفصل مفاهيم الدراسة متطرقاً إلي مفاهيم تقويم الأداء منوهاً إلي أهمية دراسة تقويم الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي ومحدداً أهداف دراسته ، والتي تمثلت في التعرف على فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي في الحد من ارتكاب الجريمة ، كما تهدف إلى التعرف على فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي في كشف غموض الجرائم وضبط مرتكبيها ، وأيضاً تهدف الدراسة إلي الوصول إلى المعوقات التي تحد من نجاح الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ومحاولة تذليل تلك الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لها ، وهدفت الدراسة كذلك إلى معرفة الفروق في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية " وقدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها باختلاف فئاتهم الوظيفية (ضباط إدارة التحريات والبحث الجنائي – ضباط الصف والجنود بإدارة التحريات والبحث الجنائي – الضباط العاملين بأقسام الشرطة)كما تهدف الدراسة إلي تقديم عدد من المقترحات والتوصيات التي يأمل الباحث خلالها الارتقاء بأعمال التحريات والبحث الجنائي وسعت الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي (ما مدى فاعلية أداء إدارة التحريات والبحث الجنائي في القيام بدورها الأمني لمواجهة تطور الجريمة ؟)، وتنبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١) ما هو الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية ؟

٢) ما مدى قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها ؟

٣) ما مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء؟.

٤) ما هي معوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي من وجهة نظر العاملين؟

٥) ما هي الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي ؟

٦) هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية " وقدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها تعزى إلى أختلاف فئاتهم الوظيفية (ضباط إدارة التحريات والبحث الجنائي – ضباط الصف والجنود بإدارة التحريات والبحث الجنائي – الضباط العاملين بأقسام الشرطة)؟.

أما الفصل الثاني فقد ناقش الإطار النظري للدراسة كما أشتمل على الدراسات السابقة للدراسة وقام الباحث بالتعقيب عليها.

وتناول الفصل الثالث منهجية الدراسة وإجراءاتها ، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي ، وأوضح الباحث مجتمع الدراسة المستهدف والمكون من ضباط مراكز الشرط بمحافظة جدة بالإضافة إلى الضباط والأفراد العاملين بشعبة التحريات والبحث الجنائي بمحافظة جدة الذين يمارسون أعمالهم من تاريخ بداية الدراسة الميدانية حتى نهايتها (خلال الفترة) من ١٤٢٨/١/١هـ وحتى نهاية العام الدراسي ١٤٢٨هـ.

وبين الباحث في هذا الفصل كيفية إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) وقد قام الباحث بتصميمها معتمداً في ذلك على :

٣) الدراسات التي تناولت تقويم الأداء ،

٤) خبرة الباحث ،

وتتكون الأستبانة من:

الجزء الأول من الأستبانة يتضمن المتغيرات المستقلة للدراسة المتعلقة بـ (العمر – المستوي التعليمي – الرتبة) وقد تم وضع هذه الفئات لفئات العينة الثلاثة (ضباط أقسام الشرطة – ضباط إدارة التحريات – ضباط صف وجنود إدارة التحريات).

الجزء الثاني من الاستبانة : يتضمن المتغيرات الأساسية للدراسة (التابعة) ويتكون من (٩٩) عبارة مقسمة على خمسة محاور وهي :-

١. محور الدور الذي تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها ويشتمل علي ٢٧ عبارة ويجاوب عليه جميع أفراد عينة الدراسة.
٢. محور قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها ويشتمل على ٢١ عبارة ويجاوب عليه جميع أفراد عينة الدراسة.
٣. محور مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر المشروعية على الأداء ويشتمل على ١٤ عبارة ويجاوب عليه فقط ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات.
٤. محور معوقات الأداء الأمني ويشتمل على ٢٦ عبارة ويجاوب عليه فقط ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات.
٥. محور الآليات المقترحة اللازمة للارتقاء بأداء إدارة التحريات والبحث الجنائي ويشتمل على ١١ عبارة ويجاوب عليه فقط ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات.

يقابل كل عبارة من عبارات المحاور قائمة تقيس مدى الموافقة و تحمل العبارات التالية :

(موافق بشدة – موافق – موافق لحد ما – غير موافق – غير موافق مطلقاً) وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو الآتي:

موافق بشدة (٥) درجات، موافق (٤) درجات ، موافق لحد ما (٣) درجات، غير موافق (٢) درجتان ، غير موافق مطلقاً درجة واحدة .

وقد تبنى الباحث في إعداد الاستبانة الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال.

وأوضح الباحث بعد ذلك إجراءات صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) بعرضها في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من ذوي العلم والخبرة والمعرفة في مجالات البحث العلمي ، ومن المسئولين المؤهلين للحكم عليها ، وبحساب معاملات الارتباط للتجانس الداخلي بين عباراتها ومحاورها ، وبحساب معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ ، وبين الباحث كيفية تطبيق الدراسة ميدانياً ، وحدد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

أما الفصل الرابع فقد تناول عرض وتحليل نتائج الدراسة متناولاً الإجابة على أسئلتها ، ومناقشة نتائجها ، وربطها مع نتائج الدراسات السابقة.

وفي الفصل الخامس من هذه الدراسة قام الباحث بتلخيص الدراسة ، وعرض أهم نتائجها ، واقتراح أبرز توصياتها.

أهم نتائج الدراسة :

أ) : وصف عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة :

أن (٢٦) من عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة يمثلون ما نسبته ٣٤,٢٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة أعمارهم تتراوح من ٣١ سنة إلي ٣٥ سنة وهم الفئة الأكثر من عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة.

أن (٥٨) من عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة يمثلون ما نسبته ٧٦,٣٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة مستواهم التعليمي بكالوريوس ، وهم الفئة الأكثر من عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة.

أن (١٨) من عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة يمثلون ما نسبته ٢٣,٧٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بأقسام الشرطة رتبتهم العسكرية ملازم.

ب) : وصف عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي:

أن (٢٢) من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٢٦,٢٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم تتراوح من ٢٦ سنة إلي ٣٠ سنة وهم الفئة الأكثر من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي.

أن (٦٢) من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٧٣,٨٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي مستواهم التعليمي بكالوريوس ، وهم الفئة الأكثر من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي.

أن (٣٢) من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٣٨,١٪ من إجمالي عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية ملازم وهم الفئة الأكثر من عينة الضباط العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي.

ج) : وصف عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي:

أن (١١٣) من عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٢٧,٧٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي أعمارهم تتراوح من ٢٦ سنة إلي ٣٠ سنة وهم الفئة الأكثر من عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي.

أن (١٩٩) من عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٤٨,٨٪ من إجمالي عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي مستواهم التعليمي ثانوي ، وهم الفئة الأكثر من عينة ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي.

أن (١٤١) من ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي يمثلون ما نسبته ٣٤,٦٪ من إجمالي ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي رتبتهم العسكرية جندي وهم الفئة الأكثر من ضباط الصف والجنود العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي.

ثانياً : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

المحور الأول : فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية بينت الدراسة النتائج التالية :

١- أفـراد عينـة الدراسـة مـوافقين بـشدة علـى أن إدارة التحريـات والبحـث الجنائي تقوم بدور (إجراءات وقائية) لمواجهة الجريمة قبل وقوعها.

٢- أفـراد عينـة الدراسـة مـوافقين بـشدة علـى ٢٤ عبـارة في الجانـب الوقـائي أبرزها تتمثل في:

١) مـن المهـم أن يؤخـذ في الاعتبـار جهـد العـاملين بـإدارة التحريـات والبحـث الجنـائي في مجـال تنفيـذ إجـراءات الوقايـة مـن الجريمـة عنـد تقيـيم جهودهم في العمل.

٢) تضبط إدارة التحريات والبحث الجنائي الأشخاص المشتبه بهم وتتحرى عن موقفهم الجنائي لمنعهم من ارتكاب الجرائم.

٣) تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعديد من الحملات التفتيشية التي من شأنها أن تسهم في الوقاية من الجرائم.

٤) يطغى دور التحريات والبحث الجنائي الضابط للجريمة على دورها في مجال الوقاية من الجريمة.

٥) تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بمراقبة الأماكن المشبوهة والبؤر الإجرامية وتداهمها لإفشال خطط المجرمين.

٦) تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بمتابعة ومراقبة أرباب السوابق لمعرفة تحركاتهم ومنعهم من ارتكاب الجرائم.

٧) تقـوم إدارة التحريـات والبحـث الجنـائي بتجنيـد العديـد مـن المـصادر والمخبرين لجمع المعلومات والإبلاغ عن الجرائم قبل وقوعها.

٣- أفراد عينة الدراسة غير موافقين على ٣ عبارات في الجانب الوقائي تتمثل في:

١) تهتم الإحصاءات الجنائية بحصر الإجراءات الوقائية المنفذة بمعرفة إدارة التحريات والبحث الجنائي ودراستها وتحليلها.

٢) ترسخ إدارة التحريات والبحث الجنائي مفهوم الشرطة المجتمعية بإقامة علاقة جيدة مع المواطنين تسهم في الإبلاغ عن الجرائم قبل وقوعها.

٣) تمارس وحدة التحريات والبحث الجنائي التابعة لأقسام الشرطة دوراً كبيراً في الوقاية من الجريمة.

المحور الثاني : فيما يتعلق بمدى قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها بينت الدراسة النتائج التالية :

١- أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها.

٢- أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على خمسة عشر جانب من جوانب قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها أبرزها تتمثل في:

١) تعمل إدارة التحريات والبحث الجنائي على توفير مصادر للمعلومات.

٢) عند إجراء التحريات يكون هناك سرية في الأداء ومحافظة على ما يتوفر من معلومات.

٣) يتم اطلاع البحث الجنائي على ملابسات القضية وما يتعلق بها من قبل جهة التحقيق للاستفادة من ذلك عند إجراء التحريات.

٤) هناك تعاون وتنسيق من إدارة التحريات والبحث الجنائي مع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية للحصول على المعلومات التي تفيد في كشف الجريمة.

٥) عند وقوع جريمة تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بوضع خطة لضبط الجناة ويتم توزيع الأدوار على فرقة البحث والتحري.

٣- أفراد عينة الدراسة موافقين على ستة جوانب من جوانب قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها أبرزها تتمثل في:

١) كشف الجرائم بعد وقوعها وضبط الجناة يتوقف على فاعلية وكفاءة إدارة التحريات والبحث الجنائي وقدرتها على جمع المعلومات اللازمة.

٢) يقع الدور الأكبر في كشف الجريمة بعد وقوعها على إدارة التحريات والبحث الجنائي عن بقية جهات التحقيق الأخرى.

٣) تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بإجراء التحريات في جميع الجرائم التي تقع.

٤) تقوم جهة التحقيق وعلى الفور بإبلاغ إدارة التحريات والبحث الجنائي بأية جريمة وقعت.

٥) نجاح إدارة التحريات والبحث الجنائي يكون بالتوصل إلى جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها وليس بضبط الجناة.

المحور الثالث : فيما يتعلق بمشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء بينت الدراسة النتائج التالية :

١- أفراد عينة الدراسة موافقين على أهمية مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء.

٢- أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على خمس من جوانب مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء تتمثل في:

١) هناك ارتباط بين مشروعية الإجراء وأثره في تحسين الأداء.

٢) تنظيم إجراءات القبض له أثره في نجاح الأداء.

٣) تنظيم إجراءات المراقبة له أثره في نجاح الأداء.

٤) عند العثور على أي دليل في إقامة التهمة فإنه يجب أن يكون إجراء العثور عليه مشروعاً.

٥) عند تنفيذ أي من الإجراءات الضبطية فإنه يتم مراعاة مشروعية الإجراء.

٣- أفراد عينة الدراسة موافقين على تسعة من جوانب مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء أبرزها تتمثل في:

١) لا يتم اتخاذ أي من الإجراءات الوقائية من قبل رجال البحث إلا بعد استيفاء الشروط النظامية.

٢) لا يتم اتخاذ أي من الإجراءات الضبطية من قبل رجال البحث إلا بعد استيفاء الشروط النظامية.

٣) مشروعية الإجراءات التي تقوم بها إدارة التحريات والبحث الجنائي لها دور كبير في نجاح الأداء وتحقيق الأمن.

٤) العاملون بإدارة التحريات والبحث الجنائي يدركون مفهوم المشروعية وأثره على صحة الإجراء.

٥) الاعتراف الصادر من الجناة أو المتهمين لابد أن يكون قانونياً وصادراً عن إرادة حرة.

المحور الرابع : فيما يتعلق بمعوقات الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي من وجهة نظر العاملين بينت الدراسة النتائج التالية :

١- أفراد عينة الدراسة موافقين على أن هناك معوقات للأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي.

٢- أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على وجود أحدى عشر معوق للأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي أبرزها تتمثل في:

١) العمل بالتحريات والبحث الجنائي خطير وشاق ومرهق وليس به حوافز مادية أو معنوية.

٢) الآليات المتاحة لإدارة التحريات والبحث الجنائي غير كافية وبعضها غير مناسب لأعمال التحريات والبحث الجنائي.

٣) عدد الضباط والأفراد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي " العنصر البشري.

٤) عدم تفعيل دور وحدات البحث والتحري التابعة لأقسام الشرطة أثر على أداء إدارة التحريات والبحث الجنائي وكثرة الأعمال الموكلة إليها.

٥) عدم توافر التدريب الكافي لأداء الواجبات الوظيفية.

٣- أفراد عينة الدراسة موافقين إلى حد ما على وجود ثلاثة معوقات للأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي تتمثل في:

١) عدم ملائمة العاملين بدنياً ونفسياً وذهنياً ومعنوياً لأعمال التحريات والبحث الجنائي.

٢) العلاقة بين إدارة التحريات والبحث الجنائي وأقسام الشرطة لا تتسم بالتعاون.

٣) الشعور بأن متطلبات العمل وارتباطاته تتعارض مع المتطلبات الأسرية.

المحور الخامس : فيما يتعلق بالآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي بينت الدراسة النتائج التالية :

١- أفراد عينة الدراسة موافقين على الآليات المقترحة لتفعيل الأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي.

٢- أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ثلاثة من الآليات المقترحة تتمثل في:

١) دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعناصر البشرية المؤهلة والمدربة.

٢) اختيار العاملين الملائمين للعمل من الناحية البدنية والنفسية والذهنية والعملية.

٣) توفير الآليات والسيارات اللازمة والمناسبة لأعمال البحث والتحري.

٣- أفراد عينة الدراسة موافقين على تسعة من الآليات المقترحة أبرزها تتمثل في:

١) توافر التدريب الكافي للعاملين بأعمال التحريات والبحث الجنائي.

٢) مراعاة التخصص عند توزيع العاملين أو تكليفهم بالمهام المختلفة.

٣) ترسيخ مفهوم التعاون بين أقسام الشرطة وإدارة التحريات والبحث الجنائي وتوعية العاملين ضباطاً وأفراداً بذلك.

٤) دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالوسائل التقنية الحديثة.

٥) تفعيل دور وحدات البحث والتحري الجنائي التابعة لأقسام الشرطة للقيام بالأعمال الموكلة إليهم.

فيما يتعلق بالفروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية " وقدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها تعزى إلى اختلاف فئاتهم الوظيفية (ضباط إدارة التحريات والبحث الجنائي – ضباط الصف والجنود بإدارة

التحريات والبحث الجنائي – الضباط العاملين بأقسام الشرطة) بينت الدراسة النتائج التالية :

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين آراء أفراد عينة الدراسة حول (قدرة إدارة التحريات والبحث الجنائي على كشف الجريمة بعد وقوعها) تعزى إلى اختلاف فئاتهم الوظيفية.

هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١ فأقل بين أراء ضباط أقسام الشرطة وأراء ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات حول الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي لمواجهة الجريمة قبل وقوعها " الإجراءات الوقائية " لصالح ضباط وضباط صف وجنود إدارة التحريات الذين كانوا أكثر موافقة من ضباط أقسام الشرطة .

توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يقترح الباحث عدداً من التوصيات يمكن أن تسهم بإذن الله في تطوير وتحسين الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي وذلك على النحو التالي :

أولاً / نظراً لأهمية مكافحة الجريمة قبل وقوعها والتصدي لها فإن الأمر يتطلب تعزيز الدور الوقائي لإدارة التحريات والبحث الجنائي وذلك باتخاذ عدد من الإجراءات من أهمها :

أ) تقييم جهد العاملين بشكل دوري من قبل قيادات الشرطة وذلك من خلال الإحصاءات الجنائية لإدارة التحريات والبحث الجنائي أثناء فترة التقييم لأن ذلك سيدفع العاملين إلى بذل مزيداً من الجهود وبالتالي تطور الأداء.

ب) إسهام التوجيهات والقيادات في زيادة وعي العاملين بأهمية الدور الوقائي وأن لا يقل عن الدور الضبطي.

ج) ترسيخ مفهوم الشرطة المجتمعية عن طريق قيام إدارة التحريات والبحث الجنائي بإقامة علاقات جيدة مع أفراد المجتمع تسهم في التعاون بالإبلاغ عن الجرائم قبل وقوعها.

ثانياً : تحسين وتطوير أداء إدارة التحريات والبحث الجنائي فيما يتعلق بكشف الجرائم بعد وقوعها والتوصل إلى مرتكبيها وذلك بإتخاذ عدد من الإجراءات من أهمها الأتي :

١- تعزيز ودعم التعاون والتنسيق بين إدارة التحريات والبحث الجنائي واقسام الشرطة وجهات التحقيق الأخرى.

٢- قيام إدارة التحريات والبحث الجنائي بإقامة علاقات جيدة مع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية.

ثالثاً : العمل على حل المعوقات التي تحد من قيام العاملين بواجباتهم وأداءها بكفاءة وفعالية وخاصة المعوقات الأتية :

١- الآليات غير كافية وغير مناسبة لأعمال التحريات والبحث الجنائي.

٢- عدد العاملين " العنصر البشري " لا يتلائم مع كثرة الأعمال والمهام المؤكلة لإدارة التحريات والبحث الجنائي.

٣- عدم توفر التدريب الكافي لأداء الواجبات الوظيفية وتطوير الأداء.

٤- ضعف الحوافز المادية والمعنوية.

٥- لا تتوفر الوسائل التقنية الحديثة اللازمة للارتقاء بالأداء.

رابعاً : الأخذ بالمقترحات التي بينتها الدراسة وأثبتت النتائج أهميتها وخاصة المقترحات الآتية:

١- دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعناصر البشرية المؤهلة والمدربة.

٢- توفير الآليات اللازمة والمناسبة لطبيعة ومهام إدارة التحريات والبحث الجنائي.

٣- الدعم المادي والمعنوي للعاملين.

٤- إشراف إدارة التحريات والبحث الجنائي إدارياً وعملياً على وحدات البحث والتحري التابعة لأقسام الشرطة والعمل على تفعيل دور تلك الوحدات في أداء مهامها الوقائية والضبطية.

٥- دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالوسائل والأساليب التقنية والفنية الحديثة لمواجهة تقدم وتطور الجريمة.

خامساً : يقترح الباحث لإثراء البحث العلمي في مجال تطوير الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي ما يلي :

١- إجـراء دراسـة لتحديـد الاحتياجـات التدريبيـة اللازمـة للعـاملين بـإدارة التحريات والبحث الجنائي حتى يكونوا مؤهلين ومدربين وقادرين على الأداء.

٢- إجـراء دراسـة لتحديـد الوسـائل الفنيـة اللازمـة لإدارة التحريـات والبحـث الجنائي لمواجهة التقدم السريع والمطرد للجريمة.

الخـــاتمـــــــــة

في الختام أسأل الله تعالى أن يوفقني من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف المنشودة والارتقاء بالأداء الأمني بإدارة التحريات والبحث الجنائي حتى يتم مواجهة تطور الجريمة والتصدي لها . ومحاولة التعرف على نقاط الضعف والسلبيات في أعمال التحريات والبحث الجنائي والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها .

هذا والله الموفق وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

معد الدراسة

المراجـــــــع

١. إبـراهيم ، حـسين محمـود (١٩٨١م) الوسـائل العلميـة الحديثـة في الإثبـات الجنائي ، دار النهضة .

٢. إبـراهيم حـسين ، اتجاهـات عمليـة في المجـال التطبيقـي في أعمـال البحـث الجنائي، مطبعة أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

٣. البشر ، خالد بن سعود (١٤٢٢هـ) . مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية .

٤. البشرى ، محمد الأمين (١٤١٠هـ) ، محاضرات في الدورة التدريبية الخاصة بـإجراءات التحـري والمراقبـة والبحـث الجنـائي ، جامعـة نـايف العربيـة للعلـوم الأمنية ، الرياض .

٥. البشرى ، محمد الأمين (١٤١٩هـ) ، التحقيق الجنـائي الكامل ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٦. البقمي ، فيصل عائض (١٤٢٣هـ) مهارات البحث والتحقيق في جرائم السحر والشعوذة ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٧. ترسي وليم ، تصميم نظم التدريب والتطوير ترجمة الجبالي سعد ، الرياض معهد الأردن العامة ١٤١١هـ .

٨. الجبالي ، سعد أحمد ، نموذج مقترح لتنظيم البرامج التدريبية بالتطبيق على بـرامج التـدريب الإداري ، المجلـة المـصرية للدراسـات التجاريـة ، العـدد ٢ لعـام ١٩٩٢م .

٩. الجنـدي ، إبـراهيم صـادق وآخـرون (١٤٢٢هـ) ، محاضـرات في التحقيـق الجنائي ، كلية الملك فهد الأمنية ، الرياض .

١٠. الحـارثي ، خالـد قليـل (١٤٢٣هـ) ضـوابط تحريـات الـشرطة في مكافحـة الجريمة ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية – الرياض .

١١. حتانة ، محمد نيازي (١٩٦٥م) ، تحريات الشرطة ، الأمن العام ، القاهرة ، العدد ٢٥ إبريل .

١٢. الحربي ، جزاء غازي (١٤١٧هـ) ودور البحث الجنائي في الكشف عن الجرائم المقيدة ضد مجهول ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

١٣. الحربي ، علي خلف (١٤١٢هـ) أساليب التحري ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

١٤. الحوشان ، فهد زامل (١٤٢١) ، مدى مشروعية استخدام الأجهزة الأمنية لبعض الوسائل التقنية الحديثة في كشف الجريمة ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف ، الرياض .

١٥. الحويقل ، معجب بن معدي (١٤٢٣هـ) . المرشد للتحقيق والبحث الجنائي.

١٦. الدعرمي ، عبدالعزيز عثمان (١٤١٧هـ) فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي في مكافحة جرائم غسل الأموال ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

١٧. الدوسري ، سعيد مبارك ، أثر التدريب في إنتاجية العاملين في الأجهزة الحكومية ، دراسة مسحية في جوازات المنطقة الشرقية ، رسالة ماجستير غير منشورة الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٤١٩هـ .

١٨. راسخ ، إبراهيم (١٤١١هـ) ، التحقيق الجنائي العملي ، دبي : مطابع لبنان .
راغب ، محمد عطية (١٩٦١م) ، مهمة المرشد في البحث الجنائي ، مجلة الأمن المصرية ، العدد ١٤ .

١٩. راغب ، محمد عطية (١٩٦١م) مهمة المرشد في البحث الجنائي ، مجلة الأمن المصرية ، العدد ١٤ .

٢٠. الروقي ، بندر صنبوج (١٤٢٣هـ) فعالية إجراءات البحث الجنائي في بلاغات المتغيبين والمتوفيين مجهولي الهوية ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف ، الرياض.

٢١. الزهراني ، محمد بن الموضعة ، فعالية برامج الدورات التأهيلية وأفراد في الأجهزة الأمنية . رسالة ماجستير غير منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩٧٦ م .

٢٢. زوين ، هشام ، (٢٠٠٤م) ، التحريات والإذن والتلبس ، الطبعة الخامسة ، القاهرة : دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع .

٢٣. سراج الدين ، كمال (١٩٧٠م) ، القواعد العامة للتحقيق الجنائي ، القاهرة : عالم الكتب .

٢٤. سعد ، محجوب حسن (١٤٢٢هـ) الشرطية ومنع الجريمة ، الرياض ، جامعة نايف .

٢٥. سعد ، محجوب حسن ، (١٤٢١هـ) ، أساليب البحث الجنائي في الوقاية من الجريمة ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٢٦. السيد ، حلمي أحمد ، التحقيق الجنائي العملي والفني ، مطبعة أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٠٤م .

٢٧. الشهاوي ، قدري عبدالفتاح ، أحوال وأساليب التحقيق والبحث الجنائي الغني والعملي والتطبيقي .

٢٨. الصاعدي ، سامر عيد ، دور برامج التدريب على رأس العمل في تنمية مهارات العاملين في الدفاع المدني : دراسة تطبيقية بمنطقة المدينة المنورة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٤٢٠م .

٢٩. عابدين ، سامي (١٤٠٩هـ) ، التحقيق الجنائي ، مذكرات ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٣٠. عاشور ، محمد نور (١٩٨١م) ، الموسوعة في التحقيق الجنائي العملي ،

القاهرة : عالم الكتب .

٣١. عبدالحميد ، محمد فاروق (١٤٢٠هـ) المعلومات الأمنية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٣٢. عبدالرحمن ، محمد محمد (١٩٩٣) ، المراقبة ، شرطة دبي ، مركز الدراسات والبحوث ، دبي .

٣٣. عبدالرحيم ، محمود وآخرون ، التحقيق الجنائي العملي والفني والتطبيقي ، ودار الطباعة القومية ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

٣٤. عبيد ، رؤوف (١٩٨٢م) ، الإجراءات الجنائية ، القاهرة : دار الجيل للقضايا.

٣٥. عزت ، أحمد حلمي (١٩٧١م) ، مذكرات فرقة التخصص في البحث الجنائي القاهرة : المطابع الأميرية المصرية .

٣٦. العساف ، صالح محمد ، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، الرياض : شركة العبيكان للطباعة والنشر ١٩٨٩م .

٣٧. العمري ، جزاء غازي العصيمي (١٤٢٣هـ) ، إسهام البحث الجنائي في الكشف عن الجرائم المقيدة ضد مجهول ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٣٨. العنزي / منصور سعيد : تقيم البرامج التدريبية لتأهيل المتدربين لأداء الوظائف الفنية رسالة ماجستير غير منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٢هـ .

٣٩. الغامدي ، محمد جميع وآخرون ، ١٤٢١هـ ، والتحقيق الجنائي التطبيقي ، كلية الملك فهد الأمنية والرياض .

٤٠. الغانم ، مشبب عائض (١٤٠٩هـ) التخطيط لعمليات المباحث الجنائية رسالة

ماجستير ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٤١. الغديان ، عبدالمحسن عبدالرزاق تقويم البرامج التدريبية بمعهد الإدارة العامة في إطار التعليم المستمر رسالة غير منشورة جامعة الملك سعود ١٤١٦هـ .

٤٢. الفضلي ، خالد ركيان (١٤٢٣هـ) ، إسهامات المباحث الجنائية في الإجراءات الوقائية من الجريمة ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف ، الرياض.

٤٣. القحطاني ، خالد مبارك (١٤٢٢هـ) مهارات البحث الجنائي في جرائم القتل واسهامها في تحقيق ضخصية الجنائي ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف ، الرياض .

٤٤. القحطاني ، فيصل معيض (١٩٨٩م) ، المراقبة ، وزارة الداخلية ، المعهد الثقافي ، الرياض .

٤٥. كامل ، محمد فاروق عبدالحميد (١٤٢٠هـ) ، القواعد الفنية الشرطية للتحقيق والبحث الجنائي ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٤٦. المالكي (١٤٠٩هـ) ، إجراءات ضبط الجريمة ، رسالة ماجستير جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

٤٧. محمد نبوي إسماعيل ، (١٩٨٠م) ، ترشيد البحث الجنائي ، القاهرة : الأمن العام .

٤٨. مراد عبدالفتاح ، (١٩٨٩م) ، التحقيق الجنائي العلمي ، القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة .

٤٩. مصطفى ، ممدوح ، (الفرقة الأساسية للبحث الجنائي ، الدورة ٨٣) الإطار النظري والعلمي لإدارة عمليات البحث الجنائي في جرائم الشركات .

٥٠. المطيري ، نايف فيحان (١٤١٢هـ) ، أثر التنسيق بين أقسام الشرطة وجهاز

المباحث الجنائية في مكافحة جرائم الاعتداء على النفس والمال ، ورسالة ماجستير جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

٥١. موسى ، عبدالواحد امام (د . ت) ، التحقيق الجنائي علم وفن بين النظرية والتطبيق .

٥٢. موسى ، مصطفى محمود (١٤٢٢هـ) ، دليل التحري عبر شبكة الإنترنت ، مطابع الشرطة للنشر والتوزيع .

٥٣. نبيل عبدالمنعم ، المدخل لدراسة البحث الجنائي ، أكاديمية الشرطة ، ٢٠٠٣م .

٥٤. النويجم ، صالح محمد ، تقويم كفاءة العملية التدريبية في معاهد التدريب الأمنية بمدينة الرياض من وجهة نظر العاملين فيها ، رسالة ماجستير غير منشورة الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

٥٥. وزارة الداخلية ، النشأة والتطوير ، الرياض الطبعة الثانية ، ١٤٢٢هـ .

الملحق رقم (١)

أسماء المحكمين ووظائفهم

أسماء المحكمين ووظائفهم

اسم المحكم	الوظيفة
١. لواء د/ سعد بن علي الشهراني	وكيل كلية الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٢. الفريق د/ عباس أبو شافه	رئيس قسم العلوم الشرطية في كلية الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٣. لواد د/ محمد فتحي عيد	أستاذ مشارك بقسم العلوم الشرطية كلية الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

٤. أ. د / محمد فتحي محمود	أستاذ دكتور بقسم العلوم الإدارية في كلية الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٥. د/ عبدالشافي أبو الفضل	أستاذ مشارك بقسم العلوم الإدارية كلية الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٦. د/ عبدالناصر السيد عامر	مختص الإحصاء بمركز الحاسب الآلي بجامعة نايف العربية .
٧. أ . د/ محمد سيد حمزاوي	أستاذ الإدارة العامة كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٨. د/ إبراهيم عبدالله الماحي	أستاذ الإدارة العامة قسم العلوم الإدارية كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
٩. د/ خالد البشر	أستاذ الإدارة العامة قسم العلوم الإدارية كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

الملحق رقم (٢)

الاستبانة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المجيب
حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أقدم لكم استمارة البحث المتعلقة بدراستي التي بعنوان (تقويم الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي) – دراسة تطبيقية على محافظة جدة والمقدمة للحصول على درجة الماجستير من جامعة نايف للعلوم الأمنية .

وحيث تهدف هذه الدراسة إلى تطوير وتنظيم الأداء بإدارة التحريات والبحث الجنائي .

لذا أرجو إبداء رأيكم من خلال إجابتكم على الأسئلة بصراحة حتى يتم الاستفادة من آرائكم ومقترحاتكم علماً بأن هذه المعلومات ستكون من أجل البحث العلمي فقط وموضع السرية التامة .

أتوجه لكم بالشكر على الوقت والجهد لتعبئة هذا الاستبيان ولكم خالص تحياتي .

الباحث

محمد سعيد العمر

استمارة العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي

أولاً / استمارة لضباط (١)

أرجو التكرم بالإجابة على الآتي بوضع علامة (×) على الاختيار الذي تراه مناسباً لإجابتك .

١) العمر :

من ٢١ – ٢٥ ( ) من ٢٦ – ٣٠ ( ) من ٣١- ٣٥ ( )

من ٣٦- ٤٠ ( ) من ٤١- ٤٦ ( ) ٤٧ فأكثر ( )

٢) مستوى التعليم :

ثانوي ( ) دورة مرشحين ( ) كلية الملك فهد الأمنية ( )

جامعي ( ) دبلوم عالي ( ) ماجستير ( )

دكتوراه ( )

٣) الرتبة :

عميد ( ) عقيد ( ) مقدم ( ) رائد ( )

نقيب ( ) ملازم أول ( ) ملازم ( )

٤) العمل الحالي :

إداري ( ) نفس ( ) أخلاقيات ( ) سرقات ( )

سيارات ( ) تسجيل جنائي ( ) تحـــري ( ) عمـــــــل ( )

ميداني مباحثي آخر

٥) الدورات التدريبية في مجال التحريات والبحث الجنائي .

..... دورة (لا توجد دورات) ( )

٦) الخبرة في مجال التحريات والبحث الجنائي ..... سنة

استمارة العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي
ثانياً / استمارة ضباط الصف والجنود (٢)

أرجو التكرم بالإجابة على الآتي بوضع علامة (×) على الاختيار الذي تراه مناسباً لإجابتك .

١) العمر :

من ٢١ – ٢٥ ( ) من ٢٦ – ٣٠ ( ) من ٣١- ٣٥ ( )

من ٣٦- ٤٠ ( ) من ٤١- ٤٦ ( ) ٤٧ فأكثر ( )

٢) مستوى التعليم :

ابتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )

٣) الرتبة :

رئيس رقباء ( ) رقيب أول ( ) رقيب ( ) وكيل رقيب ( )

عريف ( ) جندي أول ( ) جندي ( )

٤) العمل الحالي :

إداري ( ) نفس ( ) أخلاقيات ( ) سرقات ( )

سيارات ( ) تسجيل جنائي ( ) تحـــري ميداني ( ) حراسات ( )

عمل مباحث أخرى ( )

٥) الدورات التدريبية في مجال التحريات والبحث الجنائي .

..... دورة (لا توجد دورات) ( )

٦) الخبرة في مجال التحريات والبحث الجنائي ..... سنة

استمارة خاصة بالضباط العاملين بأقسام الشرطة

أولاً / استمارة لضباط (١)

أرجو التكرم بالإجابة على الآتي بوضع علامة (×) على الاختيار الذي تراه مناسباً لإجابتك .

١) **العمر :**

من ٢١ – ٢٥ ( ) من ٢٦ – ٣٠ ( ) من ٣١- ٣٥ ( )

من ٣٦- ٤٠ ( ) من ٤١- ٤٦ ( ) ٤٧ فأكثر ( )

٢) **مستوى التعليم :**

ثانوي ( ) دورة وشعبة ( ) كلية الملك فهد الأمنية ( )

جامعي ( ) دبلوم عالي ( ) ماجستير ( )

دكتوراه ( )

٣) **الرتبة :**

عميد ( ) عقيد ( ) مقدم ( ) رائد ( )

نقيب ( ) ملازم أول ( ) ملازم ( )

٤) **العمل الحالي :**

إداري ( ) جنائي ( ) ميداني ( ) عمل آخر ( )

٥) **المناصب القيادية التي شغلتها :**

كثيرة ( ) أحياناً ( ) لم أشغلها ( )

٦) **الدورات التدريبية في مجال التحريات والبحث الجنائي .**

..... دورة (لا توجد دورات) ( )

٧) **سبق وأن مارست أعمال التحريات والبحث الجنائي :**

نعم ( ) لا ( )

٨) الخبرة في مجال التحريات والبحث الجنائي ..... سنة

ثانياً : محاور الدراسة

المحور الأول : الدور الذي تقوم به إدارة التحريات والبحث الجنائي في الوقاية من الجريمة " كشف الجريمة قبل وقوعها "

آمل الإجابة بوضع علامة (✓) أمام العبارة المناسبة .

العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١. للتحريات والبحث الجنائي دور مهم في الوقاية من الجريمة					
٢. يطغى دور التحريات والبحث الجنائي الضابط للجريمة على دورها في مجال الوقاية من الجريمة.					
٣. تعتبر إجراءات الوقاية من الجريمة المنفذة بمعرفة إدارة التحريات والبحث الجنائي من أهم الحواجز المانعة من وقوع الجرائم .					
٤. يجهل الكثيرون أن إدارة التحريات والبحث الجنائي تنفذ العديد من إجراءات الوقاية من الجريمة .					
٥. التعليمات المنظمة لعمل إدارة التحريات والبحث الجنائي لا تشير صراحة إلى دورها في تنفيذ إجراءات الوقاية من الجريمة .					
٦. تعزيز الدور الرقابي لإدارة التحريات والبحث الجنائي على أجهزة الشرطة يسهم في الوقاية من الجريمة .					
٧. من المهم أن يؤخذ في الاعتبار جهد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي في مجال تنفيذ إجراءات الوقاية من الجريمة عند تقييم جهودهم في العمل .					
٨. تهتم الإحصاءات الجنائية بحصر الإجراءات الوقائية المنفذة بمعرفة إدارة التحريات والبحث الجنائي ودراستها وتحليلها .					
٩. تسهم نشرات التوعية الإعلامية والتوجيهات الإدارية القيادية في زيادة وعي العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي بأهمية الدور الوقائي الذي تقوم بتنفيذه .					

العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١٠. تسير إدارة التحريات والبحث الجنائي العديد من الدوريات السرية في أماكن مختلفة والتي تؤدي إلى كشف العديد من الجرائم قبل وقوعها .					
١١. تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعديد من الحملات التفتيشية التي من شأنها أن تسهم في الوقاية من الجرائم .					
١٢. تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بمراقبة الأماكن المشبوهة والبؤر الإجرامية وتداهمها لإفشال خطط المجرمين .					
١٣. تضبط إدارة التحريات والبحث الجنائي الأشخاص المشتبه بهم وتتحرى عن موقفهم الجنائي لمنعهم من ارتكاب الجرائم .					
١٤. تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بمتابعة ومراقبة أرباب السوابق لمعرفة تحركاتهم ومنعهم من ارتكاب الجرائم .					
١٥. تتولى إدارة التحريات والبحث الجنائي متابعة أداء الدوريات الأمنية العاملة في الميدان للتأكد من أدائها وإسهامها من الوقاية من الجريمة .					
١٦. تساهم التقنية الحديثة المستخدمة في إدارة التحريات والبحث الجنائي في كشف الجريمة قبل وقوعها .					
١٧. تمارس وحدة التحريات والبحث الجنائي التابعة لأقسام الشرطة دوراً كبيراً في الوقاية من الجريمة .					
١٨. يوجد تعاون كامل وتنسيق جيد بين إدارة التحريات والبحث الجنائي وأقسام الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة وكشفها قبل وقوعها.					
١٩. تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعديد من البرامج التوعوية التي تهدف إلى توعية المواطنين ضد مختلف الجرائم وكيفية الوقاية منها .					

العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
٢٠. ترسخ إدارة التحريات والبحث الجنائي مفهوم الشرطة المجتمعية بإقامة علاقة جيدة مع المواطنين تسهم في الإبلاغ عن الجرائم قبل وقوعها .					
٢١. تبذل إدارة التحريات والبحث الجنائي جهوداً حثيثة لتأمين وحراسة الأشخاص المعرضين للخطر وأي اعتداء .					
٢٢. تشارك إدارة التحريات والبحث الجنائي في تأمين ومتابعة حركة التعامل في المصارف والبنوك والأسواق والمحلات التجارية المختلفة لمنع السرقات والسطو عليها .					
٢٣. تتعامل إدارة التحريات والبحث الجنائي مع جميع المعلومات التي تردها بكل جدية واهتمام وتتنبأ بدرجة خطورة الموقف وما يتطلب من إجراءات .					
٢٤. تتعاون إدارة التحريات والبحث الجنائي مع القوات النظامية في حماية المنشآت الهامة من الأخطار .					
٢٥. تشارك إدارة التحريات والبحث الجنائي وتساهم في تنفيذ خطط حماية الشخصيات المهمة من أية مخاطر قد تتعرض لها .					
٢٦. تشارك إدارة التحريات والبحث الجنائي بالمشاركة في تأمين ومتابعة الاحتفالات الشعبية ومنع وقوع أية جرائم خلال هذه الاحتفالات .					
٢٧. تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بتجنيد العديد من المصادر والمخبرين لجمع المعلومات والإبلاغ عن الجرائم قبل وقوعها .					

المحور الثاني : دور إدارة التحريات والبحث الجنائي في ضبط الجريمة بعد وقوعها .

آمل الإجابة بوضع علامة (✓) أمام العبارة المناسبة .

العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١. تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بدور كبير في كشف الجرائم بعد وقوعها .					
٢. يقع الدور الأكبر في كشف الجريمة بعد وقوعها على إدارة التحريات والبحث الجنائي عن بقية جهات التحقيق الأخرى .					
٣. تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بإجراء التحريات في جميع الجرائم التي تقع .					
٤. تبادر إدارة التحريات والبحث الجنائي بإجراء التحريات عن جريمة وقعت ولو لم تطلب جهة التحقيق ذلك .					
٥. تقوم جهة التحقيق وعلى الفور بإبلاغ إدارة التحريات والبحث الجنائي بأية جريمة وقعت.					
٦. يتم انتقال فرقة من البحث الجنائي بسرعة إلى مكان الجريمة ومعاينة الموقع .					
٧. تساهم إدارة التحريات والبحث الجنائي مع بقية جهات التحقيق الأخرى في الحفاظ على مسرح الجريمة والتحفظ على الآثار الموجودة وإبعاد الجمهور عن مكان الحادث .					
٨. يتم اطلاع البحث الجنائي على ملابسات القضية وما يتعلق بها من قبل جهة التحقيق للاستفادة من ذلك عند إجراء التحريات .					
٩. هناك تنسيق وتعاون بين البحث الجنائي وجهة التحقيق والأجهزة الأخرى عن قضية ما .					
١٠. تتأكد إدارة التحريات والبحث الجنائي من المعلومات الواردة إليها من المصادر المختلفة .					
١١. هناك دقة في إجراء التحريات من بحث ومراقبة وتفتيش وخلافه .					

١٢. تتميز إدارة التحريات والبحث الجنائي بالشمولية في إجراء التحريات .					
العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١٣. عند وقوع جريمة تقوم إدارة التحريات والبحث الجنائي بوضع خطة لضبط الجناة ويتم توزيع الأدوار على فرقة البحث والتحري .					
١٤. تعمل إدارة التحريات والبحث الجنائي على توفير مصادر للمعلومات .					
١٥. يتم التأكد من ملاءمة الدور والتخصص الذي يقوم به رجل البحث الجنائي لإمكاناته البدنية والشخصية والفنية .					
١٦. عند إجراء التحريات يكون هناك سرية في الأداء ومحافظة على ما يتوفر من معلومات .					
١٧. هناك تعاون وتنسيق من إدارة التحريات والبحث الجنائي مع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية للحصول على المعلومات التي تفيد في كشف الجريمة .					
١٨. نجاح إدارة التحريات والبحث الجنائي يكون بالتوصل إلى جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها وليس بضبط الجناة .					
١٩. تعتمد جهة التحقيق اعتماداً كبيراً في كشف الجرائم على إدارة التحريات والبحث الجنائي .					
٢٠. كشف الجرائم بعد وقوعها وضبط الجناة يتوقف على فاعلية وكفاءة إدارة التحريات والبحث الجنائي وقدرتها على جمع المعلومات اللازمة .					
٢١. يسهم التسجيل الجنائي عن طريق معرفة الأسلوب الإجرامي وأرباب السوابق في كشف العديد من الجرائم وضبط الجناة .					

المحـور الثالـث : مـشروعية الإجـراءات التـي تقـوم بهـا إدارة التحريـات والبحث الجنائي وأثر ذلك على الأداء .

آمل الإجابة بوضع علامة (✓) أمام العبارة المناسبة .

العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقا
١. العـاملون بـإدارة التحريـات والبحـث الجنـائي يـدركون مفهـوم المشروعية وأثـره علـى صـحة الإجراء .					
٢. مــشروعية الإجــراءات الــتي تقــوم بهــا إدارة التحريـات والبحـث الجنـائي لهـا دور كـبير في نجاح الأداء وتحقيق الأمن .					
٣. الإجراءات الوقائية يجب أن تتم وفق الضوابط الشرعية والنظامية .					
٤. الإجــراءات الــضبطية يجــب أن تــتم وفــق الضوابط الشرعية – النظامية .					
٥. عند تنفيذ أي من الإجراءات الوقائية فإنه لا يتم مراعاة مشروعية الإجراء.					
٦. عند تنفيذ أي من الإجراءات الضبطية فإنه لا يتم مراعاة مشروعية الإجراء .					
٧. لا يـتم اتخـاذ أي مـن الإجـراءات الوقائيـة مـن قبـل رجـال البحـث إلا بعـد اسـتيفاء الـشروط النظامية .					
٨. لا يـتم اتخـاذ أي مـن الإجـراءات الـضبطية مـن قبـل رجـال البحـث إلا بعـد اسـتيفاء الـشروط النظامية .					
٩. هنـاك ارتبـاط بـين مـشروعية الإجـراء وأثـره في تحسين الأداء .					
١٠. عند العثور على أي دليل في إقامة التهمة فإنه يجب أن يكون إجراء العثور عليه مشروعاً .					
١١. تنظيم إجراءات المراقبة له أثره في نجاح الأداء .					
١٢. تنظـيم إجـراءات التفتـيش لـه أثـره في نجـاح الأداء.					
١٣. تنظـيم إجـراءات القـبض لـه أثـره في نجـاح الأداء.					
١٤. الاعتراف الصادر من الجناة أو المتهمين لابد أن يكون قانونياً وصادراً عن إرادة حرة .					

المحور الرابع : معوقات الأداء بإدارة التحريات .

آمل الإجابة بوضع علامة (✓) أمام العبارة المناسبة .

العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١. عدم توافر التدريب الكافي لأداء الواجبات الوظيفية .					
٢. الشعور بصعوبة العمل والمهام المسندة .					
٣. وقت العمل لا يكفي لأداء العمل اليومي .					
٤. المهام التي يكلف بها الأفراد كثيرة وغير محددة .					
٥. عدم المعرفة بكيفية أداء الأعمال الموكلة للفرد.					
٦. الشعور بأداء بعض المهام الوظيفية بطريقة خاطئة .					
٧. هناك تعارض في التوجيهات التي يتم بها العمل.					
٨. الشعور بأن العمل دائماً مكرر وروتيني .					
٩. عدم إعطاء الفرصة لإبداء الرأي في الأمور المتعلقة بالعمل .					
١٠. الشعور بأن هناك تداخل مع الآخرين في الصلاحيات الممنوحة .					
١١. الصلاحيات في العمل غير محددة .					
١٢. الشعور بأن متطلبات العمل وارتباطاته تتعارض مع المتطلبات الأسرية .					
١٣. العلاقة بين إدارة التحريات والبحث الجنائي وأقسام الشرطة لا تتسم بالتعاون .					
١٤. عدم تفعيل دور وحدات البحث والتحري التابعة لأقسام الشرطة أثر على أداء إدارة التحريات والبحث الجنائي وكثرة الأعمال الموكلة إليها.					
١٥. عدم استجابة القيادات وبصورة سريعة لحل أية مشكلة قد تواجه العاملين بإدارة التحريات والبحث ا لجنائي .					
١٦. لا تعطى توجيهات صريحة ومباشرة حيال ما يجب اتخاذه في بعض المواقف .					
١٧. لا يتم مراعاة التخصص لدى الضباط والأفراد عند تكليفهم بالعمل .					

العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً

١٨. عدم ملائمة العاملين بدنياً ونفسياً وذهنياً ومعنوياً لأعمال التحريات والبحث الجنائي .					
١٩. العمل بالتحريات والبحث الجنائي خطير وشاق ومرهق وليس به حوافز مادية أو معنوية.					
٢٠. تؤدي كثرة تنقلات الضباط والأفراد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي بين الأقسام المختلفة للشرطة إلى تدني مستوى كفاءتهم لأعمال التحريات والبحث الجنائي .					
٢١. عدم التوزيع المناسب للضباط والأفراد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي .					
٢٢. عدم تفهم المجتمع والعادات والتقاليد السائدة لطبيعة أعمال التحريات والبحث الجنائي .					
٢٣. تكليف إدارة التحريات والبحث الجنائي بأعمال لا تدخل ضمن اختصاصات الإدارة يؤثر على تنفيذ الأعمال والمهام الأساسية لإدارة التحريات والبحث الجنائي .					
٢٤. عدد الضباط والأفراد العاملين بإدارة التحريات والبحث الجنائي " العنصر البشري " لا يتلاءم مع كثرة الأعمال الموكلة لإدارة التحريات والبحث الجنائي .					
٢٥. الآليات المتاحة لإدارة التحريات والبحث الجنائي غير كافية وبعضها غير مناسب لأعمال التحريات والبحث الجنائي .					
٢٦. لا تتوفر الوسائل التقنية الحديثة اللازمة للارتقاء بأعمال التحريات والبحث الجنائي .					

٢٧.ما هي المعوقات الأخرى التي ترى أنها تؤثر على الأداء .

١. .....

٢. .....

٣. .....

٤. .....

٥. .....

المحور الخامس " الآليات المقترحة للارتقاء بأداء إدارة التحريات والبحث الجنائي .

آمل الإجابة بوضع علامة (✓) أمام العبارة المناسبة .

العبارات	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١. توافر التدريب الكافي للعاملين بأعمال التحريات والبحث الجنائي .					
٢. اختيار العاملين الملائمين للعمل من الناحية البدنية والنفسية والذهنية والعملية .					
٣. تفعيل دور وحدات البحث والتحري الجنائي التابعة لأقسام الشرطة للقيام بالأعمال الموكلة إليهم .					
٤. توفير الآليات والسيارات اللازمة والمناسبة لأعمال البحث والتحري .					
٥. مراعاة التخصص عند توزيع العاملين أو تكليفهم بالمهام المختلفة .					
٦. دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالعناصر البشرية المؤهلة والمدربة .					
٧. إشراف إدارة التحريات والبحث الجنائي على وحدات البحث والتحري بأقسام الشرطة وتكون هذه الوحدات تابعة إدارياً وعملياً لإدارة التحريات والبحث الجنائي بالمنطقة .					
٨. ترسيخ مفهوم التعاون بين أقسام الشرطة وإدارة التحريات والبحث الجنائي وتوعية العاملين ضباطاً وأفراداً بذلك .					
٩. إلزام إدارة التحريات والبحث الجنائي بعمل إحصائيات جنائية دورية يتم من خلالها تقييم جهد وأداء العاملين من قبل القيادات الأمنية .					
١٠. الاهتمام بدعم العاملين مادياً ومعنوياً					
١١. دعم إدارة التحريات والبحث الجنائي بالوسائل التقنية الحديثة .					

١٢. ما هي مقترحاتك للارتقاء بأداء التحريات والبحث الجنائي .

١. .....

٢. .....

٣. .....

٤. .....

٥. .....